الجامعة المستنصرية
كلية العلوم السياسية

النظم السياسية في قارة افريقيا

المرحلة الثالثة

٢٠٢٢ / ٢٠٢٣

الاستاذ الدكتور
فلاح خلف كاظم الزهيري

مفردات الكورس الثاني

الاسبوع	المفردات
	النظم السياسية في افريقيا
١	افريقيا / مرحلة ما قبل الاستقلال: السمات العامة
٢	افريقيا / مرحلة ما بعد الاستقلال: الاشكال الرئيسة
٣	التحديات الداخلية التي تواجه الدول الافريقية
٤	التحديات الخارجية التي تواجه الدول الافريقية
٥	التحول الديمقراطي في افريقيا والعمليات الانتخابية
٦	اشكال النظم السياسية في افريقيا :حالات دراسة :نيجيريا–جنوب افريقيا – تنزانيا
٧	النموذج الرئاسي: نيجيريا –التاريخ السياسي لنيجيريا والطبيعة المجتمعية
٨	مراحل التطور السياسي في نيجيريا والتحول الديمقراطي
٩	التحديات التي تواجهها الدولة والنظام السياسي
١٠	النموذج البرلماني: جنوب افريقيا– التطور السياسي
١١	التركيبة المجتمعية والنظام السياسي
١٢	التحول الديمقراطي وتحديات النظام السياسي
١٣	النموذج شبه الرئاسي :تنزانيا – التطور السياسي
١٤	سمات النظام السياسي التنزاني
١٥	التجربة التنموية والتحديات التي يواجهها النظام السياسي

السمات العامة لقارة افريقيا

قارة من أقدم قارات المعمورة، تنعت بالسمراء والسوداء، وهي الثانية من حيث عدد السكان بعد قارة آسيا، تمتلك موارد طبيعية وبشرية تؤهل دولها لمكانة تختلف جذريا عن واقعها الحالي

الموقع

تتوسط قارة أفريقيا قارات العالم القديم، يحدها شمالا البحر المتوسط، وغربا المحيط الأطلسي، وقناة السويس (التي تربطها بآسيا) والبحر الأحمر من الشمال الشرقي، والمحيط الهندي من الجنوب الشرقي والشرق وهى ثانية قارات العالم مساحة إذ تتجاوز مساحتها ثلاثين مليون كيلومتر مربع. وتمتلك دولها الـ٤٥خصائص مشتركة، لكنها تختلف في المساحة وعدد السكان والموارد الاقتصادية، وتعد الجزائر كبرى دول القارة بمساحة٢,٣٨١,٧٤٠كم^2، ، تليها السودان بـ١.٨٦٥.٨١٣ كيلومترا مربعا يجمع مناخ القارة بين المناخ الاستوائي ومناخ المناطق شبه القطبية، كما تجمع بين مناطق قاحلة في الجزء الشمالي، ومناطق فيها سهول السافانا حيث الأمطار غزيرة بالأجزاء الوسطى والجنوبية، وتوجد سهول شاسعة بالمناطق القريبة من الشواطئ والسواحل، وينعكس اختلاف التضاريس على تنوع الغطاء النباتي، والثورة الحيوانية، والحيوانات البرية

التاريخ

تختلف التفسيرات لأصل اسم القارة، فمن قال إن أصلها فينيقي، من أفار التي تعني غبار، ومن قال إن أصلها أمازيغي من إفري وإفران وأفير أي الكهف، ويذهب تفسير ثالث إلى أنها سميت باسم إفريقس، أحد ملوك اليمنيين القدماء، واعتبر كثير من الباحثين الأنثربولوجين أن أفريقيا من أقدم المناطق المأهولة بالسكان على وجه الأرض، وتم في منتصف القرن العشرين اكتشاف حفريات وأدلة على وجود بشري بالقارة قبل عشرات الآلاف من القرون. وقد مرت بها حضارات مختلفة وأبرزها الرومانية واليونانية ، ووصلها الفتح الإسلامي في أوائل القرن السابع الميلادي، انطلاقا من مصر ثم دول شمال أفريقيا كتونس والمغرب، حيث حصل تمازج بين العرب والأمازيغ بفضل الديانة الإسلامية.

اجتاحها الأوربيون أواخر القرن التاسع عشر و"استعمروا" معظم دولها ونهبوا كثيرا من ثرواتها وكنوزها، وعاثوا فيها فسادا ودمار، واتخذوا كثيرا من أبنائها رقيقا يباع ويشترى، ونقلوهم كالبضائع عبر المحيط الأطلسي إلى "العالم الجديد" في الأميركتين ثم اقتسموها بينهم.

السكان

يبلغ عدد سكان القارة نحو ١,٢١٦ مليار نسمة، يعيش ثلثاهم على الزراعة، وتعد نيجيريا وإثيوبيا ومصر من أكبر دول القارة من حيث عدد السكان. ومن بين أصغر دول القارة سيشل التي يبلغ

عدد سكانها حوالي ٩٣ ألف نسمة وينحدر سكان القارة من أجناس عرقية مختلفة يشكل الزنوج غالبيتهم (٧٠%) والجنس المغولي المتركز في مجموعة الجزر بجنوب شرق القارة، والجنس القوقازي المتركز في شمال أفريقيا بين العرب والأمازيغ وفي القرن الأفريقي، والأقزام السكان الأصليون في الجنوب الأفريقي تذهب بعض الإحصائيات إلى أن سكان أفريقيا يتحدثون أكثر من ألفي لغة أصلية أو محلية تندرج جميعها ضمن ست عائلات لغوية أساسية، منها اللغات الأفرو آسيوية (الحامية السامية) المنتشرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقرن الأفريقي، وأجزاء من منطقة الساحل.

اللغات

وتنتشر اللغة الزنجية في غرب وجنوب ووسط القارة، واللغة السودانية التي يتحدث بها الزنوج في أعالي النيل، ولغة الملايو بولونيوز التي يتحدث بها المغول، ولغة الطوي سان التي يتحدث بها الأقزام، فضلا عن لغات تطورت عبر التعامل التجاري كاللغة السواحلية في شرق القارة ولغة الهوسا في غربها، وتعتبر اللغة العربية لغة رسميا في أكثر من ١٢ دولة أفريقية.

الديانات

يدين سكان أفريقيا بشكل أساسي بالديانة المسيحية (٤٥%) ثم الإسلام (٤٠%) وبعشرات الأديان الوثنية والمحلية القبلية.

الاقتصاد

تملك القارة الأفريقية نصيبا معتبرا من الإنتاج العالمي لبعض المواد الخام التعدينية والزراعية، ويقوم اقتصادها على الزراعة والتجارة والصناعة، والسياحة وموارد بشرية هائلة، لكنه يتسم بالضعف في الغالب لعدم قدرته على استغلال موارده بشكل جيد، ومعاناة جزء كبير من سكانها من الفقر أكثر من سكان أي قارة أخرى، واضطرت الكثير من بلدانها لتصدير مواد خام أو سلع أولية للحصول على النقد الأجنبي وتصدر كل من الجزائر وأنجولا والكونغو برازافيل والغابون وليبيا ونيجيريا البترول الخام للحصول على حوالي٧٠ إلى ٩٥% من النقد الأجنبي، فيما تعتمد بوتسوانا على تصدير الماس للحصول على ٨٠% من النقد الأجنبي وكذلك الأمر بالنسبة لزامبيا التي تصدر النحاس للحصول على ٨٠% من النقد الأجنبي، والنيجر التي تصدر اليورانيوم للحصول على ٩٦% من النقد الأجنبي وتصدر أفريقيا الكاكاو والقرنفل ونواة النخيل، وفول الفانيلا، والكاسافا وفول البلاذر، بالإضافة إلى الموز والبن والفول السوداني والقطن، والمطاط والسكر والشاي، وكذلك الماشية، فضلا عن الثروة السمكية بأنواع عديدة

وتشكل نيجيريا –أكبر بلد أفريقي من حيث عدد السكان وأول منتج أفريقي للنفط– أكبر قوة اقتصادية في القارة بناتج محلي بلغ ٥١٠ مليارات دولار عام ٢٠١٣، غير أن ذلك لم ينعكس على مستوى معيشة غالبية الشعب النيجيري، ولا على البنية التحتية للبلد.

التنمية البشرية

تختلف مؤشرات التنمية البشرية في القارة الأفريقية، ومنها التعليم على سبيل المثال حيث تصل نسبة الأمية إلى أقل معدل لها في دول مثل موريشيوس (١٦%) وزيمبابوي (١٢%) بينما تصل إلى أعلى معدلاتها في دول مثل بوركينا فاسو (٧٧%) وجامبيا (٦٥%) والنيجر (٨٥%)
ويختلف متوسط العمر المتوقع الذي تناقص في بعض الدول التي تعاني من انتشار مرض الإيدز مثل زيمبابوي. كما تختلف دول القارة في الموارد الاقتصادية والطبيعية، فبعض الدول في الجنوب الأفريقي تتميز بوفرة مواردها كجنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فيما تعاني النيجر والصومال مثلا من ضعف المواد الطبيعية.

السياحة

ورغم مشاكل القارة إلا أنها تبقى واحدة من الوجهات السياحية المهمة في العالم لتوفرها على موارد طبيعية جذابة وممتعة من حدائق وغابات وجبال وشلالات، ومن بين أشهر المواقع السياحية في القارة **محمية ماساي مارا بكينيا، وشلالات فكتوريا في زمبابوي وزامبيا، وأهرامات مصر، ومدينة "دجيني" بمالي.**

نزاعات إقليمية

عانت القارة الأفريقية من نزاعات حدودية وعرقية دامية وشائكة، وعرفت كثير من دولها حروبا أهلية وانقلابات، خلقت حالة كبيرة من الاضطراب وعدم الاستقرار، كما جرى في الصومال ونيجيريا ومالي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية التي عرفت في أغسطس/آب ١٩٩٨ تمردا تحول إلى نزاع بين القوت الحكومية وفصائل مسلحة وقد ظهرت نزاعات إقليمية في كل من أنغولا وناميبيا وتشاد وزيمبابوي، ورواندا وأوغندا وبوروندي وهناك نزاع حدودي وصل إلى درجة الحرب بين إريتريا وإثيوبيا (١٩٩٨-٢٠٠٠) فضلا عن ما عرفه السودان من انفصال جنوبه، واستمرار مشاكله مع حركات متمردة خاصة في إقليم دارفور، وكذلك الأزمة التي عرفتها دولة ساحل العاج وفي بوروندي دارت حرب أهلية بين قبائل التوتسي (أقلية) وقبائل الهوتو، أودت بحياة أكثر من ٣٠٠ ألف قتيل أغلبهم من المدنيين ،ويعتبر النزاع على الصحراء الغربية، بين المغرب وجبهة البوليساريو (منذ عام ١٩٧٥) واحدا من أقدم النزاعات بالقارة .

الاتحاد الأفريقي

أُسس الاتحاد الأفريقي في ٩ يوليو/تموز ٢٠٠٢ بديلا لمنظمة الوحدة الأفريقية، استلهاما لتجربة الاتحاد الأوروبي، وسعيا لتوحيد الرؤى السياسية والاقتصادية لدول القارة، وتسهيل الاندماج بينها، لكنه أخفق مرات عديدة في معالجة إشكالات وأزمات سياسية واقتصادية بين دول الاتحاد

تعتبر الجمعية العامة للاتحاد المكونة من رؤساء الدول الأعضاء أو ممثلي حكوماتها، أعلى هيئة تقريرية، ومحددة لتوجهاته ومواقفه، يليها في الأهمية البرلمان الأفريقي.

مجاعات وأمراض

عانت العديد من الدول الأفريقية من المجاعة بسبب الجفاف وظاهرة الاحتباس الحراري، والصراع على السلطة والحروب الأهلية، وتعتبر الصومال وإثيوبيا ودول الساحل الأفريقي أكثر الدول التي عرفت مرارة الجوع في ثمانينيات القرن السابع عشر الميلادي، حيث توفي عام ١٧٣٨ نصف سكان ما كان يعرف بتمبكتو (مالي)، وعرفت مصر ست مجاعات ما بين عامي ١٦٨٧ و ١٧٣١ونالت منطقة المغرب العربي نصيبها مطلع القرن التاسع، وكانت المجاعة أحد أسباب الإطاحة بنظام الرئيس جعفر نميري في الخرطوم وعرف الساحل الإفريقي عام ٢٠١٠ أسوأ المجاعات بالقارة خاصة في النيجر ومنطقة غرب أفريقيا، بسبب شح الأمطار ونقص الغذاء، وفي يوليو/تموز ٢٠١١ عانت منطقة القرن الأفريقي من جفاف أودى بحياة الآلاف في الصومال والدول المجاورة ومن أخطر الأمراض التي تعانيها القارة مرض الإيدز (نقص المناعة المكتسب)، ووباء الكوليرا (مرض بكتيري يصيب الجهاز الهضمي) ومرض الملاريا ومرض الإيبولا .

افريقيا في مرحلة ما قبل الاستقلال: السمات العامة:

افريقيا القارة السمراء احدى قارات العالم القديم والتي شهدت اقدم الحضارات الإنسانية (حضارتي وادي النيل الاعلى ولأدنى) والتي لا زالت آثارها شاهدة على عظمة نسان افريقيا وابداعاته، وكانت قبل وصول الاوربيون ليها تعيش في حالة من الامن والاستقرار وتوجد بها **ممالك وسلطنات** بلغت شأنا كبيرا من التطور والعمران ولها نظم حكم مستقرة وان كانت تقوم على النظام القبلي في كثير من الاحيان وكان **الرحالة العرب كالإدريسي وابن جبير وابن بطوطة** قد وصفوا في كتاباتهم وخرائطهم كل ما يتعلق بأفريقيا ،واستفاد الاوربيون من تلك الرحلات والاستكشافات العربية واستغلوها وقاموا **بحركة الكشوف الجغرافية** التي كانت بداية التمهيد للاستعمار الاوربي لأفريقيا وتلت مرحلة الكشوف مرحلة استغلال ثروات افريقيا الطبيعية والبشرية، فبعد ان نهب الاسبان والبرتغاليون معظم المعادن من افريقيا وخاصة الذهب والنحاس والمواد الخام لجأوا الى تهجير شباب افريقيا الى الدنيا الجديدة للعمل كايدي عاملة لاستصلاح الاراضي وتعميرها .. وهكذا شهدت افريقيا احلك فترة في التاريخ وهو العصر الذي استغل فيه الانسان التقدم العلمي من اسلحة وذخائر في اصطياد الانسان لأخيه الانسان كأنه حيوان وقد لاقى الافريقيون صنوفا من انواع العذاب والعنت من(**جراء تجارة الرقيق)** التي كانت وصمة في جبين الانسان الاوربي وقضت هذه التجارة على كل مظاهر الاستقرار والامن في افريقيا وحل الخوف والذعر محلها، ثم اخذت جحافل الاوربيون تتسابق نحو أفريقيا عند قيام الثورة الصناعية

لأخذ البقية الباقية من ثروات افريقيا **ومواردها الخام** فكان التسابق الاستعماري المحموم نحو افريقيا ولعبت النزعة الاستعمارية دورا هاما في اذكاء هذا التسابق وتحديد مناطق نفوذ الدول الاوربية، وقد **قاوم الافريقيون** قدوم الاوربيون الى موطنهم منذ اول وهلة وقامت العديد من **الثورات الوطنية** وظهرت عدة بطولات افريقية نادرة هنا وهناك، ورغم ما لعبته هذه الثورات من دور في تقليل الهيمنة الاوربية على افريقيا ،الا ان الاوربيون استعّمروا افريقيا واحتلوها وحاولوا القضاء على معالم الحضارة فيها وخاصة الحضارة العربية الاسلامية بدافع الحقد على المد العربي الاسلامي الذي اجتاح شمال افريقيا. وقد جر الاوربيون الافريقيون الى الدخول في حربين عالميتين في صراعهم مع بعضهم البعض وكان الافريقيون يحاربون في جنب هذه او تلك دون مصلحة لهم ولكن بعض الآراء ترى ان اندلاع هاتين الحربين ودعوات تقرير المصير وقيام منظمتي عصبة الامم ثم الامم المتحدة ساعد معظم الافارقة بمسعاها للفكاك من قبضة الاستعمار في وقت استيقظ فيه الضمير العالمي نابذا الحروب والسيطرة ، وبعد كفاح طويل نال الافريقيون استقلالهم الا ان الحكومات الوطنية اصطدمت بالمشاكل التي خلفها الاستعمار ومعظمها يتصل بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبذلت محاولات لحلها بتعاون الدول الافريقية . وسنحاول **ان نتلمس واقع افريقيا خلال السيطرة الاوربية وكيف كانت احوال القارة قبل استقلال دول القارة .**

– الكشوف الجغرافية الأوربية واستعمار القارة الأفريقية

تمثل قضية الكشوف الجغرافية قصة حياة الإنسان كلها ، فمنذ أن وجد على الأرض أخذ يتحسس الأماكن التي يمكن أن تلبي مطالب حياته البسيطة منها والمعقدة ، وما زال يكشف ويسافر ويكتشف ما يعده في نظره مجهولاً من أماكن لمعرفتها أولاً ثم للإفادة منها ثانيا ، وعلى أساس هذا الفهم ما من أمة وجدت على الأرض إلا وقد كشفت جغرافيا وتحسست البلاد الأخرى التي تجهلها كالفينيقين والرومان والإغريق والأحباش والفراعنة والصينيين والمسلمون حيث حكى التاريخ عن كل هذه الأمم وحملاتها العسكرية وغيرها مما يتعلق بالتجارة والهجرات السلمية وخلافها وهي أمور لا يمكن أن تتم دون معرفة سابقة بالأماكن المقصودة وما فيها من الأهداف المرجوة ، **ويتضح من كل ذلك أن الكشوف الجغرافية هي الأساس في** التعرف على أنحاء العالم وجماعات البشر وموارد الأرض وهي المغذي للفكر الجغرافي بصفة عامة . والكشوف الجغرافية الأوربية لا تخرج بأي حال عن كل ذلك في أي مجهود كشفي قامت به الأمم الأوربية سواء أكان ذلك للقارة الإفريقية أم لآسيا بل وحتى مناطق الهنود الحمر المعروفة الآن بالولايات المتحدة الأمريكية ، علما بأن أوربا قامت بالكشف الجغرافي والاستعمار والاستيطان في عصور نهضتها القديمة إبان الحضارة الرومانية واليونانية وغيرها .

ورغم كون الكشف الجغرافي مهمة فردية في الغالب خلال القرون الاولى الا انه صارت له **جمعيات** تنظمه **وتدعى الكاشفين** في العصور المتأخرة، ويمكننا القول ان مرحلة الكشوف الجغرافية لدواخل القارة الافريقية لم تبدا الا مع انشاء (الجمعية الجغرافية) في لندن سنة ١٧٨٨م لكشف الاجزاء الداخلية من افريقيا بعد قررت البعثات الاوربية الذهاب الى افريقيا لاكتشاف انهارها وثرواتها، وفي هذا الاطار ادت الجمعيات الجغرافية دورا مهما في كشف الانهار واسرار القارة الداخلية واجراء تقييم مهم للثروة المعدنية والزراعية ، **والسؤال المهم هنا ماذا ترتب على الكشوف الجغرافية من نتائج ؟**

للكشوف الجغرافية في افريقيا نتائج عديدة وديناميكية (مستمرة) حتى الوقت الراهن متمثلة في تداعيات الاستعمار بأشكاله المختلفة والعلاقات السالبة والموجبة التي ينتج عنها ما ينتج من مشاكل من حين لآخر ، فمن أهم النتائج السلبية وما ترتب عليها نجد الآتي :

اولا / اصبحت القارة الأفريقية مستعمرة من قبل فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وإيطاليا وأسبانيا وألمانيا والبرتغال مع أن الأخيرة هي السابقة منذ أمد بعيد في الكشف والاستيطان ، وكان من أهم ذرائع السيطرة الاستعمارية حينها أنهم يهدفون إلى نشر الحضارة المتقدمة والمدنية في أرجاء العالم المختلفة رغم أن ذلك الاستعمار كان السبب في العديد من المشاكل التي ما زالت تعاني منها إفريقيا.

ثانيا / استيطان عناصر أوربية في بعض أجزاء أفريقيا خاصة تلك التي تشبه أوربا من حيث الخصائص الجغرافية الطبيعية كمنطقة ألكاب وموزنبيق وكينيا وروديسيا الجنوبية والشمالية وقرب مضيق جبل طارق.

ثالثا / اصبحت إفريقيا تضم أكبر عدد للوحدات السياسية تضمه قارة واحدة في العالم .

رابعا/ تم استغلال الكثير من الموارد الإفريقية من قبل الأوربيين ، اذ قامت صناعات بريطانية وفرنسية معتمدة على الخامات الإفريقية وذلك بعد إدخال الاساليب العلمية الحديثة في الزراعة وفي التنقيب عن المعادن .

خامسا / بذر الأوربيون أوضاعا جغرافية تذكي الصراع والنزاع بين القوميات الإفريقية المختلفة بوضع تقسيم سياسي غريب على المجتمعات وحدود سياسية تشق القومية الواحدة لأكثر من دولة وتأليف بين قوميات متناقضة تشتعل بينها حروب يعمل الأوربيون على إذكاءها، فالحدود السياسية التي رسمت قصد بها أساساً وضع حالة من عدم الاستقرار وما اجل فرض احكام سيطرتها على القارة ولتنفيذ ذلك اتفقت الدول الاوربية على عقد مؤتمر فيما بينها يتم بموجبه تقسيم القارة وفق اليات جديدة تتفق بموجبها فجاء **عقد مؤتمر برلين ما بين ١٨٨٤– ١٨٨٥** وفيه تم الاتفاق على تعيين مناطق النفوذ لكل دولة من الدول على قاعدة التراضي وقسمت القارة الافريقية على حساب شعوبها دون مراعاة لحقوقهم واحترام أملاكهم وتقاليدهم ومقدساتهم

الشخصية والقومية، وهذا أدى إلى تقسيم القارة الأفريقية إلى حدود اصطناعية لا تتماشى مع الفواصل البشرية أو الجغرافية **وابرز مقررات المؤتمر كانت :**

١- تم تأسيس مبدأ حرية الملاحة في نهري النيجر والكونغو مع الحفاظ على جميع حقوق المؤسسات القائمة على المنطقة .

٢- تم تحديد حدود المطالبات البرتغالية في أنغولا والموزمبيق، كما وتم الاعتراف بالمطالبات الفرنسية على طول نهر الكونغو، وتم الاعتراف بالرابطة الدولية للكونغو للملك ليوبولد على أنها حكومة الأمر الواقع لحوض الكونغو وتم تسمية الإقليم باسم "ولاية الكونغو الحرة .

٣- وافق المؤتمرون على الاستمرار بمحاربة تجارة الرقيق في افريقيا .

٤- اتفق المؤتمرون على ان أي دولة اوربية تحتل بلدا افريقيا وتقر الدول الاخرى بهذا الاحتلال يحق لها ان تستعمر هذا البلد فيما بعد، وكان هذا القرار بمثابة الضوء الاخضر للتكالب على افريقيا

٥- يُنظر إلى ألمانيا على أنها المستفيد الأكبر من مؤتمر برلين، وذلك لأن الكونغرس حدد حدود المطالب الألمانية في أفريقيا ومعظمها على حساب سلطان زنجبار، وأكد على أن ألمانيا عضو أساسي في الشؤون الدولية .

ونتيجة لهذا المؤتمر شهدت القارة تكالب الدول الاوربية على عقد اتفاقيات مع زعماء القبائل الافريقية وكان مبعوثو الدول الاوربية يجوبون القارة مقدمين الهدايا والرشاوي وتوقيع الاتفاقيات وفي احيان كثيرة لا يدري الافريقي على ماذا وقع ، ولحق هذا المؤتمر مؤتمر آخر كان له اثرا مباشرة على القارة هو: **مؤتمر بروكسل في سنة ١٨٩٠** م اذي جدد وأيد قرارات مؤتمر برلين، وذهب إلى أبعد من ذلك حيث وضعت إفريقيا على طاولة المفاوضات وقسمت إلى مناطق نفوذ بين الدول الأوروبية ولتعزيز هذه السيطرة عقدت مجموعة من المعاهدات بين الأوربيين والافارقة وبين الأوربيين انفسهم ويمكن الاشارة اليها بالاتي:

* المعاهدات الثنائية ١٨٨٥- ١٩٠٢ مع الافارقة : بعد توقيع مؤتمر برلين أصبح النفوذ الأوروبي عن طريق المعاهدات أهم أساليب تنفيذ تقسيم القارة بين الدول، والتي اتخذت شكلين من:

١- معاهدات تجارة الرقيق والمعاهدات التجارية والتي نتج عنها التدخل السياسي الأوروبي في الشؤون الإفريقية .

٢- المعاهدات السياسية التي تخلى الحكام الإفريقيون بموجبها عن سيادهم مقابل الحماية، أو التعهد بعدم الدخول في التزامات تعاهدية مع دول أوروبية، مثل المعاهدة التي وقعتها فرنسا سنة ١٨٨٨ مع ساموري توري حيث وقعت جنوب النيجر تحت الحماية الفرنسية .

***معاهدات التقسيم الأوروبية الثنائية:** وهي الاتفاقيات المشتركة بين دولتين أوروبيتين أو أكثر من أجل تأكيد مناطق النفوذ أو تسوية المشكلات الاقليمية ونزاعات الحدود، وكانت أهدم الاتفاقيات الدتي أبرمت في غرب إفريقيا اتفاق ساي بارووا سنة ١٩٨٠ ، واتفاقية النيجر سنة ١٨٩٨ م، اللذين أتمت بريطانيا وفرنسا بمقتضاها تقسيم المنطقة، وكذلك الاتفاقية الانكليزية الفرنسية المؤرخة في ٣١ مارس ١٨٩٩ م التي حسمت المسألة المصرية .

وتطبيقا لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر برلين ومؤتمر بروكسل تم:

اولا / وضع الحدود الاصطناعية في أفريقيا التي هي حدود مفروضة أو موضوعة إما بحدود فلكية تتبع دائرة عرض أو خط طول أو تنشا عن خطوط اتفاقية هندسية وضعت معظمها على موائد المؤتمرات و كلاها لا يراعي فيه ظروف السكان ورغبات حدود المستعمرات التي أقامها الأوربيون في القارة الأفريقية ومن أمثلة الحدود الصناعية والحدود السياسية ما بين مصر والسودان وهذا النوع من الحدود عكس الحدود الاثنوجرافية أو الحدود القومية التي تعتبر أفضل الحدود جميعا ذلك لأنها تفصل بين الشعوب والقوميات بعضها ببعض الأخر، **لكن للأسف قليل جدا من الحدود السياسية في العالم يتفق والحدود الاثنوجرافية، ويرجع هذا إلى عاملين هما :**

– الاول :الاختلاط والتداخل بين الشعوب بحيث لا يمكن عمل فاصل واضح وعازل بينها وهذا معناه انه لا يمكن تخطيط الحدود التي ترسم لفصل الشعوب فصلا دقيقا، ومن ثم نجد الكثير من الشعوب تتوغل داخل حدود شعوب أخرى مجاورة

– وثانيا: أن التخطيط للحدود عادة ما يتم على أسس غير اثنوجرافية بل على الأسس والمصالح الاقتصادية والامبريالية .

وهناك عدة ملاحظات يجب أخذها في الحديث عن الحدود في إفريقيا يمكن تلخيصها في :

– أن الحدود الأفريقية تدخل في فرضها الاعتبار الخارجي الخاص بالاستعمار وما فرضه من تقسيمات تحقيقا لمصالح الدولة الاستعمارية بدلا من الاعتبار الداخلية الخاص بمصالح شعوب لتلك المناطق المستعمرة فالأفريقيون لم يسهموا في الاتفاق على الحدود

– تتميز الحدود في أفريقيا بأنها حدود لا تتبع الظواهر الطبيعية من جبال وانهار، وغيرها وقد وضعت دون حساب للاعتبارات البشرية أو الاقتصادية أو الجغرافية أو غيرها حيث كان الاعتبار الأساس هو الصالح الاستعماري .

– معظم الحدود موجودة على الورق ولم تخط على الطبيعة بينما الخطية هي احد أسس ومقومات الحدود السياسية بحيث يمكن تحديد نطاق الاختصاص الإقليمي للدولة .

تطورات ما بعد مؤتمر برلين:

عّد مؤتمر برلين علامة فارقة ومهمة في نشأة معضلة القيادة نحو دولة قومية حديثة، بتقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ، لم تكن القوى الأوربية تسعى فقط إلى إقامة مراكز حدودية تستطيع من

خلالها شن حملات ضد بعضها البعض للحفاظ على هيمنتها الجيوبوليتيكية، فضلا عن تامين مصادر جديدة للمواد الخام التي تحتاج إليها للتوسع في اقتصادياتها الصناعية، بل تعدت القوى الامبريالية الأساليب المادية إلى ما يمكن تسميته (**باستعمار العقل**)، بحيث لم تكن الإدارات الاستعمارية التي تم إنشاؤها معنية بالتنمية الحقيقية للسكان الأصليين وتمكينهم، وكان سبب وجودهم هناك ، إما لضمان تدفق المواد الخام إلى البلدان الحديثة أو لتوفير التمثيل والقدرة التنظيمية للمستوطنين الذين كان يجري تشجيعهم على استعمار الأراضي الجديدة بدعوى تطويرها وتمدين السكان الأصليين.

ثانيا / تنامي الولاءات الفرعية

قدم المفكر الجزائري مالك بن نبي في كتابه شروط النهضة ١٩٤٦م مقاربة متميزة للظاهرة الكولونيالية برؤية عميقة ومتميزة ، يشرح فيه أن الاستعمار يفرض على حياة الفرد عامل سلبي يسميه بالمصطلح الرياضي (**المعامل) الاستعماري** وهذا المعامل وضع بطريقة مناسبة لاستقرار والعمل من الانتقاص من قيمة المسْتعَمرين وتحطيم قواهم الكامنة فيهم والحط من قيمة الأهالي وينفذ بطريقة فنية كأنه معامل جبري وضع أمام قيمة كل فرد بقصد التنقيص من قيمته الايجابية، حيث يؤثر المعامل الاستعماري في تضييق نشاط الحياة في البلاد المستعمرة حتى تكون مصبوبة في قالب، يهيئه الاستعمار في كل جزئية من جزئياته، خوفا من أن تتيح الحياة المطلقة لمواهب الإنسان أن تأخذ مجراها الطبيعي إلى النبوغ والعبقرية، ويقول مالك بن نبي: " إن الاستعمار لا يتصرف في طاقتنا الاجتماعية إلا لأنه درس أوضاعنا النفسية دراسة عميقة وأدرك منها مواطن الضعف أو بمعنى أخر، درس المستَعْمر الأوضاع النفسية والسلبية والاستثمار في مميزات القارة الإفريقية(تعددية أثنية لغوية، دينية) لكبح ايجابيات الفرد في القارة بتفضيل مجموعة أقليات أثنية عن سواها، وذلك عن طريق تسليم السلطة إلى نخب أثنية مختارة مع إقصاء المجموعات الأخرى من خلال سياسات تمييزية، مما شكل سبب رئيسي في خلق و تأجيج الصراع بين المجموعات العرقية المختلفة، التي رأت في ذلك إجحافا في حقها ونوعا من التواطؤ مع المستعمر إذ تحولت تلك النخب إلى ما يشبه مستعمر جديد .

ثالثا/ انتعاش الولاء العرقي تحت الحركة الاستعمارية

عمدت القوى الاوربيون في كثير من الحالات على إنشاء مؤسسات سلطوية، وأسندت مهمة تسيير الشؤون اليومية للدولة إلى(نخبة محلية صغيرة،) وغالبا ما كانت هذه المجموعة الصغيرة تحكم الدولة بعد الاستقلال وتحبذ المؤسسات الاستخراجية. مثال ذلك: حالة رواندا التي اندلعت فيها الحرب الأهلية استنادا إلى أسباب عرقية، فعلى الرغم من بساطة التركيبة الأثنية في رواندا (من ثلاثة جماعات فقط: الهوتو٨٥%، التوتسي ١٤%، التوا ١%)، و على الرغم من التجانس الملحوظ بين المواطنين من حيث اللغة والديانة ونمط التنظيم فان العنف الاثني الذي وصل إلى

درجة التطهير العرقي أو الإبادة الجماعية جاء ليس نتيجة لظاهرة التعددية في حد ذاتها، وإنما نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل، حيث لعبت فيها سياسات الاستعمار التي اتبعتها القوى الامبريالية دورا مهما في تعميق تناقضات المجتمعات الأفريقية، ولاسيما التناقضات الاثنية بإتباع سياسات فرق تسد، حيث عمل المؤرخون الانثروبولوجيون الاستعماريون على إضفاء ظلال عنصرية على الاثنية في رواندا من خلال التأكيد على اختلاف الأصول العنصرية للجماعات الرواندية وأن بعضها يتمتع بالتفوق العنصري إزاء الجماعات الأخرى ، يشعر فيه التوتسي بالتفوق العنصري بينما يشعر الهوتو بالضعف والدونية، بالإضافة الى تركيز السلطة في يد جماعة على حساب الأخرى، وهو ما أدى في النهاية إلى تفجر العنف الإثني والحرب وعدم الاستقرار في رواندا، بمعنى دعم الاستعمار للقبائل على(**أساس الولاء للاستعمار**) على الرغم من الهويات القبلية والعرقية المتباينة كانت موجودة قبل الفترة الاستعمارية، إلا أن الإدارات الاستعمارية وقفت وراء "تجميد الشعوب وتعزيز الانتماءات العرقية وزيادة صرامة التعريف الاجتماعي"، بينما لم تكن الدول الإفريقية قبل الاستعمار تتميز بهوية قبلية محددة إذ كان معظم الأفارقة يتنقلون بين هويات متعددة، ويشير كثير من الباحثين صراحة إلى اختراع التقاليد في أفريقيا المستعمرة، مبينا أن بعض السمات المميزة للمجتمعات الأفريقية ما بعد الاستعمار، مثل أهمية القبلية والانتماءات الفرعية العرقية لم تكن من موروثات فترة ما قبل الاستعمار بل نشأت أو تم ترسيخها بشكل كبير في عهد الحكم الاستعماري .

رابعا / بروز اشكالية الاندماج الوطني

يقصد بالاندماج الوطني: العملية التي من خلالها يتم تعزيز الولاء الوطني ليعلو على كافة الولاءات الفرعية الأخرى في المجتمع، وهي عملية نقل الوعي والولاء الخاص بالأفراد، من بؤرة التركيز على الجوانب الذاتية المتعلقة بمجتمعاتهم المحلية، إلى بؤرة أوسع نطاقا تتعلق بالمجتمع الكلي ومشكلة الاندماج الوطني تتصل بأزمة علاقات أفقية داخل المجتمعات حيث نجد أن بعض أفراد المجتمع ليسو على استعداد للتعامل سويا كشركاء مع بقية افراد المجتمع ، حيث يختفي مفهوم الولاء ويضعف، وهذه المشكلة تنتج عن عجز النظام السياسي بشكل يؤدي إلى علو الولاءات الفرعية دون الوطنية على الولاء الوطني وهو ما يفسح المجال أمام تفاقم حدة الصراع بين الجماعات المختلفة وبين هذه الجماعات والنظام السياسي ، وعشية خروج الاستعمار من معظم الدول الأفريقية تركها ولم يكن هناك أي برلمانات منتخبة تمثل الشعوب، كان هناك ما يسمى(**بالمجالس الاستشارية**) التي تقدم بعض المشورات للحاكم أو المسْتَعْمِر، وكانت غالبية الشعوب الأفريقية في هذه الحقبة هي عبارة عن قبائل مختلفة البناءات القبلية والأثنية أثرت في بروز الصراعات الأثنية اذ ورثت الدول الأفريقية الكثير من التناقضات والتعقيدات الاجتماعية الحادة التي تركت أثارها على كافة الهياكل والأنشطة في مرحلة ما بعد

الاستعمار، **ومن ابرز هذه التناقضات قوة الانتماءات الفرعية القبلية** وسيادتها على الانتماء الوطني وهو ما يؤدي إلى غياب مفهوم الولاء الوطني، والقبلية هي ولاء الفرد لمجموعته الأثنية بوصف ذلك رمزا لهويته ولها مستويات متدرجة قد تصل إلى التعصب المفرط، و يؤدي ذلك إلى النزاع الاثني حول القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية بين مجموعتين أو أكثر.

كل ما ذكر في العناصر السابقة يجسد ماهية الكشوف الجغرافية بصفة عامة، وما كان من تأثيرها المتعلق بالقارة الإفريقية، وما أفضت إليه من نتائج غالبها سلبي ظلت القارة تعاني منه حتى الوقت الحاضر، ورغم جهود الوطنيين الأفارقة وحركات النضال ضد المستعمرين وضرورة الخروج من الذل والدونية التي كان يكرس لها الاستعمار التي عملت على التخلص منه وتبعاته المختلفة، إلا أن كل ما حصلت عليه أفريقيا بفضل ذلك بواسطة القوى الاستعمارية وتوجيهه ليصب في مصالحها أي أن القارة الآن في(**مرحلة الاستعمار عن بعد)** ، بعدما خلق الاستعمار شعور الإفريقي في بقاء حاجته إليه ، وكل ذلك تم ترتيبه منذ عهود الاستعمار لتظل الشعوب الإفريقية غير قادرة من الانفكاك من براثن القوى الامبريالية بسبب السيطرة الاقتصادية والسياسية وإعاقة الاستقرار والتناحر بين القوميات المختلفة والديون والآثار السلبية، حيث تم ترتيب استقلال الدول وضعها واثر فيها الأوربيون لتستمر وصايتهم المباشرة وغير المباشرة .

والسؤال الاساسي هنا ما هي اهداف الاستعمار الاوربي لأفريقيا ؟

أولا: أدى قيام الثورة الصناعية في اوروبا الى وجود حوافز قوية دفعت بعجلة الاستعمار، لأن الانقلاب الصناعي أدى الى الانتاج الكبير الذي يفيض عن استهلاك الشعوب المنتجة، والذي أخذ يسعى حثيثا لإيجاد أسواق جديدة للتصريف، بالإضافة الى أنه أوجد الحاجة الماسة الى المواد الخام، ووجدت الدول الصناعية وفي مقدمتها انجلترا، وألمانيا ، وفرنسا في القارة الأفريقية مجالا طيبا للنشاط، حيث تتوفر المواد الخام الزراعية، والمعدنية، والسكانية، بالإضافة الى السوق الواسعة لتصريف منتجاتها واذا كانت الثورة الصناعية قد ظهرت في انجلترا قبل غيرها من الدول الاوروبية الا أنها سرعان ما انتقلت في فرنسا، والولايات المتحدة، وبقية الدول الاوروبية، واصبح لهذه الدول في القرن التاسع عشر أساطيل ترتاد الموانئ الآسيوية والأفريقية لتصريف الفائض من منتجاتها .

ثانيا: أدى نمو الثورة الصناعية الى تطور الآلات والأدوات العسكرية تطورا كبيرا فظهرت البواخر والقوارب المحملة بالمدافع، والتي أصبحت قادرة على السير في الأنهار عكس التيار مما ساعد الدول الاوروبية على التخلص من مشكلة صعوبة الابحار.

ثالثا: عوامل متعلقة بالدول الاوروبية والأوضاع الداخلية في اوروبا، دفعت هذه العوامل الدول للدخول لمرحلة الاستعمار، وأرادت كل دولة اظهار قوتها في أفريقيا، ففرنسا على سبيل المثال،

أرادت اظهار هيبتها في تكوين مستعمرات فيما وراء البحار وصرف الشعب الفرنسي عن مشكلاته الداخلية ، كما ادى التجار والكتاب الانجليز دورا في دفع حكوماتهم للاستعمار، كذلك الكتاب الألمان كان لهم تأثير كبير على الحكومة الالمانية فقد طالبوا بإفساح المجال أمام ألمانيا لتكوين المستعمرات كما أننا لا نغفل ايضا توحيد ألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر الى تطلعها الى أن تكون في مصاف الدول الكبرى وخاصة بعد تزايد قوتها العسكرية

رابعا: دوافع استراتيجية: دفعت الدول الاوروبية لاستعمار مناطق خاصة في أفريقيا فاحتلال فرنسا للجزائر كان أول ضم لأفريقيا في العصر الحديث وكان الدافع له أن سواحل الجزائر تواجه الساحل الفرنسي على البحر المتوسط، ولموقعها الاستراتيجي أهمية كبيرة في صراع فرنسا وانجلترا كذل لصرف أنظار الشعب الفرنسي عن مشكلاته الداخلية، وكما كانت الجزائر هامة، لموقعها بالنسبة لفرنسا كذلك كان لموقع مصر الاستراتيجي الهام أهمية بالنسبة لإنجلترا .

خامسا: ان النصف الثاني من القرن التاسع عشر فترة ازدادت فيها التحركات الاستعمارية الاوروبية والسكان في اوروبا كانوا يتزايدون بصورة كبيرة بسبب الاساليب الصحية التي منعت الأوبئة الكبرى، فضلا عن ارتفاع مستوى المعيشة، والتعليم في اوروبا خفض من نسبة الوفيات، وفي نفس الوقت الذي ظل فيه الانقلاب الصناعي منفيا الحاجة الى الأيدي العاملة ازداد عدد المتطلعين لتحسين أحوالهم المعيشية لأسباب سياسية او اجتماعية فوجدت بعض الدول مثل انجلترا في التوسع خلاصا" من مشاكلها الداخلية.

سادسا: كان النمو الكبير في قدرات اوروبا التجارية والعسكرية والقدرة على استخدام القوى العسكرية يواكبه تخلف شديد لدى الدول الشرقية ابتداء من الدولة العثمانية حتى الصين. وكانت الفروق الحضارية حتى مطلع القرن الثامن عشر بين الشرق والغرب غير خطيرة، ولكن أصبحت في النصف الثاني منه رغم المحاولات الكبيرة الذي بذلته الدولة الشرقية للنهوض واللحق بركب الحضارة الاوروبية الا أن الدول الكبرى الاوروبية كانت هي القادرة على تقديم أكبر قسط من الحضارة الحديثة الى الدول المتخلفة، ولكن هذه الدول الكبرى نفسها هي التي كانت تسعى الى استعمار هذه الدول المتخلفة، فهذا الاختلاف والفارق الحضاري والدوافع الاقتصادية أسهمت الى حد كبير في اتجاه الدول الكبرى الاوروبية الى الاستعمار والى التنافس الاستعماري، ذلك التنافس الذي كان محصورا في عدد قليل من الدول قبل القرن ١٩، ولكن في ذلك القرن ظهرت دول ذات تطلعات استعمارية ألهبت هذا التنافس الاستعماري.

سابعا: كان اتساع أو تعدد أساليب الاستعمار في النصف الثاني من القرن ١٩ عاملا ملهبا للتصارع بين الدول على اخضاع البلاد الضعيفة، فلم يكن الاستعمار يقتصر على التسلط العسكري أو الاقتصادي على منطقة واقامة البيض فيها وانما تعدد الى:

١- ضم بعض المناطق الى الدول الاستعمارية ضما كاملا مثلما حدث في الجزائر التي اعتبرتها فرنسا جزءا من الدولة الفرنسية.

٢- رفع علم الدولة الاستعمارية على أرض شعب متخلف خاصة في أفريقية.

٣- اغراء شيوخ القبائل الأفريقية بتوقيع أوراق تنص على فرض الحماية دون أن يدرك هؤلاء الشيوخ حقيقة مفهوم الحماية مثلما فعل الألماني كارل بيترز مع زعماء القبائل الافريقية في شرق افريقيا ومثل المعاهدات التي عقدها الفرنسيون مع زعماء القبائل الافريقية على الساحل الغيني.

٤ - استخدام الأساليب الانسانية لتحقيق أهداف وتوسعات استعمارية فقد فرضت بريطانيا استعمارها على زنجبار في شرق أفريقيا باسم مكافحة تجارة الرقيق، واستخدمت فرنسا وبريطانيا النشاط التبشيري في التوسع في آسيا وأفريقيا.

٥- كانت المكانة التي احرزتها بريطانيا في النصف الأول من القرن ١٩ قد مكنتها من أن تشن حربا على الصين لتمنعها من انقاذ الصينيين من ادمان الأفيون دون أن تجرؤ دولة على التصدي لها ونظرا لنمو مكانة اوروبا العالمية أصبحت أشد الفظائع ترتكب من أجل فرض الاستعمار في المناطق الاسلامية والهندية والصينية دون أن تتحرك قوة حقيقية لتمنعه.

٦- استنزاف القوى البشرية فتجارة الرقيق تجارة مكروهة من المجتمع الاوروبي في القرن ١٩ ولم تتورع الدول الاستعمارية عن متابعة الاستنزاف بأساليب أخرى مثل نقل الفرنسيين لزنوج السنغال الى جزر الأنتيل في النصف الثاني من القرن ١٩.

٧- اتخاذ مبدأ نشر الحضارة في الكونغو بواسطة بلجيكا ومشروعات شق القنوات للملاحة الدولية مثل قناة السويس.

٨- استخدام الشركات التجارية والبنوك رأس حربة للاستعمار مثل شركة قناة السويس والشركة الأفريقية الوطنية في نيجريا وشركة أفريقيا الألمانية .

ثامنا: كان لاكتشاف الماس والنحاس أثر كبير على أفريقيا، فبدأ الاوروبيون يستعيدون الأساطير القديمة عن ثروة وذهب السودان التي ألهبت حماس الشباب الاوروبي كذلك كان انشاء خط حديدي بين نيويورك وسان فرانسيسكو والانتهاء منه عام ١٩٧٢ ، بعث الأمل في امكانية قهر الطبيعة وتحقيق التقديم في بناس طرق كبيرة، ومد الخطوط الحديدية ، بالإضافة الى جهود ليوبولد الثاني في الكونغو وكتابات الأدباء والمفكرين لتشجيع الكشف والاستعمار.

افريقيا / مرحلة ما بعد الاستقلال: الاشكال الرئيسة

بعد ان حصلت افريقيا على استقلالها واجهت حكوماتها عدة مشكلات منها:-

اولا / مشكلة الحدود بين الدول:-

ترجع هذه المشكلة الى الطريقة التي اتبعها الاوربيون في تقسيم افريقيا فيما بينهم اثناء مؤتمر برلين ١٨٨٤ – ١٨٨٥ م ، اذ لم تراعي الدول الاوربية اي اعتبارات خاصة بالأفريقيين مثل

التجانس العرفي واللغوي ، التكامل الاقتصادي او الارث الحضاري ، كما ان الدول الأفريقية لم تعطى اي فرصة لأبداء رايها او لأجراء مسح للسكان وانما لعبت المنافسة والتسابق للسيطرة على مناطق النفوذ دورا هاما في وضع الحدود . وبعد اجراء عميلة التقسيم لوحظ ان ٣٠% من الحدود السياسية في القارة الافريقية هي حدود متماشية مع خطوط الطول والعرض وهو ما يسمى بالحدود الفلكية ولذلك يمكن القول ان الحدود رسمت بالمسطرة على طاولة المفاوضات في برلين سنة ١٨٨٥م. وعن طريق دراسة الخريطة السياسية للقارة الافريقية تتضح الحقائق الآتية:

– ان عدد كبير من الوحدات السياسية التي انشئت لا ترقى لاعتبارها دولة لأنها لا تملك كل مقومات الدولة.

– ان التخطيط العشوائي للحدود بين الدول نجم عن قيام وحدات سياسية مجزأة ومصطنعة لأنها لا تشمل في الواقع اقسم بشرية او طبيعية او اقتصادية يمكن ان يبرر وجودها كدولة مستقلة.

– لم يراعي عند وضع الحدود الانسجام بين مساحة الارض وعدد السكان مثلا لو اخذنا غرب افريقيا الذي مساحته تساوي حوالي اربعة مليون كيلو متر وعدد سكانه حوالي ٩ مليون نسمة تربطهم سمات اصول مشتركة عرقيا وثقافيا ونجده قد قسم جزء الى عدد كبير من الدويلات ، بينما نجد ان الهند وهي تماثل غرب افريقيا من حيث المساحة يسكنها حوالي ٤٥٠ مليون نسمة متعددة الاصول والثقافات ومع ذلك تقوم الهند في وحدة سياسية واحدة.

– ظهر في افريقيا ستة واربعون وحدة سياسية بعد الحرب العالمية الثانية ومنها ١٣ وحدة سياسية لا توجد لها منافذ في البحر وهذا بالطبع يسبب لها مشاكل متعددة .

– وقد ترتبت على هذه الحدود المصطنعة عدة مشاكل بين الدول ونزاعات وحقوق عقبت فترة الاستعمار ، وخاصة تلك الدول التي بها قبائل رعوية فكثيرا ما يتعدى الرعاة حدود دولتهم الى دولة المجاورة خاصة اذا كان الخريف غير الممطر في مناطقهم. وهذه القبائل قد تم فصلها الى جزئيين مثل قبائل الزغاوة فجزء في دارفور وجزء اخر في تشاد ، وكذلك الاشولى جزء مها في جنوب السودان واخر في اوغندة ، والمراوير بين السودان وجنوب مصر . وقد كانت مشاكل الرعي تحل بواسطة زعماء القبائل بالتراض دون تدخل الدولة و في بعض الاحيان تتدخل اذا وقعت خسائر بمواطنيها ، وقد كان الحديث عنها من المسائل التي نظرت فيها منظمة الوحدة الافريقية في نطاق حل المشاكل بالطرق السلمية. وقد كان الرأي الي نصح به رؤساء الافارقة في مؤتمرات القمة ان الدول الافريقية عليها حل مسائل الحدود بالطرق السلمية والمفاوضات وعدم اللجوء الى استعمال القوة. كما نصحوا بان تقوم اتحادات سياسية كبرى تضم عددا من الدول ذات التجانس العرقي واللغوي والتاريخي وان ترتبط بنظام اتحادي ينظم نشئوها.

ثانيا / مشكلة التخلف الاقتصادي

رغم ما تمتلكه افريقيا من ثروات هائلة الا ان سمة التخلف الاقتصادي اصبحت سمة لازمت الدول الافريقية بعد استقلالها وبالنظر الى الخريطة الافريقية الاقتصادية يلاحظ انها تحوز على الامكانات التالية:-

-فيها ثورة حيوانية كبيرة كالماعز والاغنام والابل والبقر والجاموس وغيرها ، كما توجد بها ثورة سمكية هائلة، وفيها اكبر مساحات صالحة لزراعة لمختلف المحاصيل والبقوليات وافريقيا تنتج الفول السوداني وزيت النخيل وزيت الزيتون والكاكاو والذرة بأنواعها المختلفة وثبت صلاية افريقيا لإنتاج القطن بكميات وافرة.

- توجد بها كميات هائلة من المعادن التالية :-

-الذهب الذي يوجد في مناطق عديدة في افريقيا مثل جنوب افريقيا ، كانتجا في الكنغو ، وروديسيا ، وشرق السودان . تنتج جنوب افريقيا وحدها ٣٩% من الانتاج العالمي للذهب.

-النحاس ويتواجد ايضا بكميات وافرة في زامبيا – السودان ، الكنغو وتنتج افريقيا منه حوالي ٣٢% من الانتاج العالمي.

-المنغنيز ويتوافر بكميات وافرة في العديد من الدول الافريقية اهمها غانا وجنوب افريقيا والمغرب والكنغو.

-وتنتج افريقيا كلها حوالي ٤٠% من الانتاج العالمي للكروم وحوالي ٣١% من الفوسفات وحوالي ٨٦% من الكوبالت.

وتمتلك القارة الافريقية العديد من المساقط المائية والشلالات الطبيعية في منحدرات الانهار وهي كافية لتوفير كمية هائلة من الطاقة الكهربائية التي تمد القارة بالطاقة المحركة.

-وثبت اخيرا وجود كميات من البترول والغاز الطبيعي في الكثير من البلدان الافريقية مثل مصر وليبيا ، والجزائر، ونيجيريا. واصبحت افريقيا من اهم مناطق التي تمتلك حقول بترول مستقبلية. **السؤال الذي يطرح نفسه لماذا بقيت افريقيا متخلفة رغم وجود هذه الامكانات؟؟**

هناك عدة عوامل ادت الى بقائها متخلفة اهمها:

- عدم الاستقرار السياسي للدول بسبب التصارع على السلطة وقد انعكس ذلك سببا على اقتصاد الدول وتجارته الداخلية والخارجية وعلاقتها مع الدول الكبرى بسبب عدم الثبات على سياسة اقتصادية واحدة وخاصة تلك الدول التي حاولت تغير نظم الحكم فيها الى النفيض فمثلا قبل ثورة يوليو كانت مصر تحكم بنظام ملكي رأسمالي لع علاقته مع الدول الرأسمالية الحرة ولكن بعد قيام الثورة تغير النظام الاقتصادي الى النظم الاشتراكي وتمت مصادرة رؤوس الاموال الوطنية او الاجنبية وطوال فترة حكم عبد الناصر كانت مصر تعاني من حالة عجز مست مر في ميزان المدفوعات وعلاقات تجارية ومالية مضطربة مع الغرب.

– عدم وجود خطط اقتصادية مدروسة ومبرمجة لاستغلال الثروات التي نزخر بها افريقيا سواء في المجال الزراعي او الحيواني او انتاج المعادن .

– نقص الخبرة الفنية ،فغالبية الدول الافريقية تفتقر الى الاطر الفنية الوسطى والدنيا المدربة التي تساعد في تنفيذ البرنامج التقني السريع في مختلف المجالات ابسطها مسالة الاتصالات السلكية واللاسلكية اذ ان حركة التجارة الداخلية والخارجية تقوم على الاتصال السريع وتتبع اسعار السوق المحلية والعالمية بعد ان اصبحت العملات الاجنبية تتحكم في تحديد اسعار الاشياء.

– قصور وسائل النقل والمواصلات، لم يهتم المستعمرون الاوربيون بتدعيم وسائل النقل وانما اهتموا فقط بالمناطق التي حققت اهدافهم ورغباتهم ولذلك بقيت المواصلات البرية والجوية والنهرية متخلفة.

ولذلك كان من اهم المسائل التي علقت الدلول الافريقية على معالجتها هي امكانية الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي واجراءات التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة، وقد اقترحت عدة اقتراحات بعضها رأى النور وبعضها لم ير مثل: انشاء سوق افريقية مشتركة ولم ينفذ منه الا جزء يسير منه مثل منظمة دول شرق افريقية للتجارة التفضيلية وانشاء مصرف افريقي للتنمية وقد انشئ ومقره القاهرة ولكنه لم يقدم مساعدات استثمارية للدول التي طلبت منه القروض الا في حدود ضيقة وانشاء مجلس الوحدة الاقتصادية ضمن منظمة لوحدة الافريقية وقد بذلت جهود جبارة في تقديم الدراسات والمعلومات للدول الاعضاء.

ثالثا / مشكلة التخلف الاجتماعي :

نظرا للسياسات التي اتبعها المستعمرون في افريقيا الرامية الى ابقاء افريقيا متخلفة فقد اصبحت افريقيا تعاني من التخلف الاجتماعي والثقافي **ومن ابرز مظاهر هذا التخلف ما يلي:**

– انتشار العادات والتقاليد السيئة التي توقف عملية التطور الطبيعي مثل عادات الوشم على الاجسام وتشويه الاسنان وعادة الشلوخ والندوب في الوجه للمرأة وغيرها من الخرافات والاساليب المختلفة.

– عدم سلامة البنيان الاجتماعي وذلك بوجود تباين في تكوين المجتمع فبعض المجتمعات تسوده الطبقية بوجود اثرياء قد بلغوا قدرا كبيرا من الثراء بينما يوجد في نفس المجتمعات فقراء قد قهرهم الفقر.

– تفكك الروابط الاسرية بين افراد القبائل ، وقد ساهم الاستعمار الى حد كبير في هذه العملية.

قد ادرك الافارقة بعد حصولهم على الاستقلال ضرورة محاربة هذه العادات الضارة للقيام بعملية تنمية اجتماعية لتساير التطور الحديث.

رابعا / مشكلة بناء الدولة الوطنية

يصف مجموعة من الباحثين الدولة الأفريقية الحديثة بانها كيان سطحي وهي مجموعة مفككة من المجتمعات العرقية أو الدول المجهرية (يقصَد بِها القبائل أو الجماعات الأثنية والعرقية) جرى توحيدها في كيان واحد أو دولة كبيرة من قبل القوى الاستعمارية وبعض الدول يضم مئات من الدول المجهرية ، وأن السلطات الاستعمارية مسؤولة عن بعض هذه المفاهيم الذاتية عن طريق محاباة إحدى الجماعات على أخرى وعندما وضعت الجماعة المفضلة عند رحيلها، من الأمثلة: المشكلات السياسية والاجتماعية في السودان وتشاد وأفريقيا عموما هي تركات استعمار فالحدود الاستبدادية أو محاباة إحدى الدول المجهرية التي كان لها حق استخدام مزيد من الموارد على حساب المجتمعات الأخرى أدى إلى خلق صراعات و حروب ذات أمد طويل ويمكن للصراعات والحروب الأثنية والعرقية أن تؤدي إلى انهيار الدولة، المرتبطة بحداثة استقلال نشأة الدولة في إفريقيا والإخفاق في بناء الأمة في ظل تناقض الشعور بالانتماء للوطن، وتعاظم الانتماءات الفرعية الأثنية والقبلية والإقليمية .

ان تكوين الدولة الإفريقية الحديثة جاءت بنقل المستعمر الغربي تجربته ومفهومه للدولة نقلا سطحيا وقاصرا عن طريق تكوين نخب سياسية محلية تتبنى سياساته وتعيد إنتاج تجربته الاستعمارية بصورة مشوهة ومحرفة لنظام الدولة الحديثة لأهداف امبريالية توسعية بفرض التبعية الدائمة لتعيش مرحلة الاستعمار عن بعد، متجاوزا الخصوصيات المحلية والتركيبة البشرية والثقافية والدينية والقبلية المعقدة، المؤدية إلى الصراعات وتموج النزاعات بين الفصائل المتصارعة كسمة لنموذج الدولة الهشة أو الفاشلة ، تعبر عن عدة مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وإنسانية لوصف حالة الهشاشة التي نعانيها دولة ما ، ولا يقتصر فشل الدولة إلى عدم قدرتها على خلق التناسق والتناغم بين مختلف الإثنيات والعرقيات فيها، هناك عامل رئيسي دفعها إلى الفشل وهي الحدود الاستعمارية المصطنعة التي لا تراعي خصوصيات القارة الإفريقية، حيث يعتبر العامل الجغرافي هو الأخر مهما في تحديد مدى فشل الدولة الإفريقية انطلاقا من تحديد مدى سيطرتها الجغرافية على الدولي القومية و أفضل مثال في انفصال جنوب السودان. **وهناك أربعة جوانب في تكوين الدولة الإفريقية التي يمكن ربطها بهشاشة الدولة:**

– طابعا المصطنع: فقد ادخل قيام الدول الاستعمارية عنصرا لا علاقة له بالخصائص الاجتماعية والمؤسسية والثقافية المستعمرة

– الطبيعة الاستخراجية: فقد كان هيكل مؤسسات الدولة مصمما لنقل الموارد الى القوى الاستعمارية لا لتعزيز التنمية المحلية

– توجهها المتأصل إلى الخارج: فقد أنشأت الدول الإفريقية روابط اقتصادية وثيقة مع القوى الاستعمارية في علاقة قائمة على التبعية السياسية

– يتعلق بالحكم غير المباشر: وهو نظام الإدارة الاستعمارية أنشأته الإدارة البريطانية ولكن طبقته أيضا فرنسا و بلجيكا .

خامسا / مشكلة انخفاض المستوى الصحي:-

لقد تفشت في افريقيا امراض مستوطنة ادت دورا كبيرا في حدوث الوفيات ومن هذه الامراض الملاريا والبلهارسيا والدوسنتاريا والامكلستوما ومرض الكلازار ومرض السرطان الكبدي، واما الاسباب التي ادت الى انخفاض المستوى الصحي فهي كثيرة ولكن اهمها:-

– انخفاض مستوى المعيشة وسوء التغذية.

– الجهل بوسائل الوقاية والمبادئ الصحية العامة.

– قلة وسائل العلاج الاولية.

– نقص الاطر الصحية – الطبية المؤهلة.

سادسا / مشكلة انخفاض المستوى الثقافي:-

لقد لعب الاستعمار دورا كبيرا في التقليل من قيمة الحضارات والثقافات الوطنية في افريقيا وخاصة الثقافة العربية الاسلامية بما استخدمه من برامج وسياسات ترمى الى نشر الثقافة الغربية واللغات الاجنبية وقامت المؤسسات التبشيرية التي صحبت الاستعمار بهذا الدور ، وقد كانت تجد الدعم من الدول الغربية والكنائس العالمية فأقامت المدارس التي كان همها الاول تنصير الاجيال الجديدة فكانت لذلك موضع التحفظ من المسلمين الافارقة فحجبوا ابناءهم عنها فانقطعوا عن التعليم وعملوا بالرعي او الزراعة فلما استقلت البلاد لم يكن هناك متعلمون لتولى الوظائف الحكومية وتولى الحكم الجيل الذي اعده الاستعمار على صورته وهكذا فقد بعض الافارقة شخصيتهم الثقافية واغتربوا عن منابع حضارتهم.

سابعا / مشكلة التمييز والتفرقة العنصرية:-

من الاثار التي تركها الاستعمار الاوروبي في افريقيا التفرقة العنصرية وهي من المشكلات العنيفة التي يعاني منها الافارقة في جمهورية جنوب افريقيا بالذات بعد ان تخلصت روديسيا الجنوبية (زمبابوي) من هذه المشكلة بعد قيام الحكومة الوطنية فيها.

تقوم السياسية التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا على اساس تقسيم السكان حسب لون البشرة فهناك المستوطنون البيض الذين يتمتعون بامتيازات عديدة، وهناك الملونون وهم في لمنزلة الثانية ثم يليهم السود رغم انهم يمثلون الاغلبية الوطنية اصحاب البلد الاصليين فانهم محرومون من الحقوق التي تتمتع بها العناصر الاخرى ، وقد خصصت للسود احياء سكنية خاصة عرفت

بالمعازل حرم عليهم مغادرتها كما حرم عليهم استعمال وسائل النقل غير المخصصة لهم ، كما حرم عليهم دخول المسارح المخصصة للبيض او فنادقهم ، ويمتد الفصل بين الاجناس الى عدة مرافق كالمصارف والمكاتب وغيرها، وقد امتد التميز الى التعليم والمستشفيات ومحاكم الخ. وقد صدرت عدة قوانين لتنظيم هذه الاوضاع الغريبة.

رغم المقاومة البطولية للافارقة في سبيل حصولهم على حقهم الطبيعي في بلادهم ، ورغم استكار الدول المتحضرة كلها والهيئات العالمية لهذا المظهر البغيض الذي لا يقل بشاعة عن الرق فهو استرقاق في صورة جديدة واهدار لحقوق وادمية اصحاب البلاد الاصليين في سبيل رفاهية وسيادة وتعالي المستعمرين الدخلاء.

اذا كانت العقوبات الاقتصادية وكفاح شعب جنوب افريقيا وغيرها من الوسائل التي واجهت بها الهيئات الدولية هذه الظاهرة قد نجحت في وقف حكومة جنوب افريقيا العنصرية عن ممارسة هذه التفرقة الغربية وان الصمود والاستمرار في المقاومة من الوطنيين تساندهم منظمة الوحدة الافريقية ودولها قد الزم في النهاية الاقلية البيضاء بان تخضع لصوت الحق وللمبادئ التي كافحت شعوب العالم كلها لترسي اساسها مبادئ المساواة والعدل وحق الشعوب في التمتع بخيرات بلاده وبنجاح حركة التحرير التي قادها نيلسون مانديلا ، هذه بعض مشكلات التي تواجهها الدول الافريقية المترسبة من عصر الاستعمار ولعل تكاتف الدول الافريقية وتضامنها وفهمها لحقيقة هذه المشكلات هو السبيل السليم لحل هذه المشكلات حتى لا تتاح فرصة للدول الاستعمارية الانتهازية لاستغلال هذه الظروف التي تمر بها الدول الافريقية لتحقق اطماعها الاستعمارية ، وعلى المستوى السياسي سعت البلدان الافريقية الى بناء دولها مستفيدة من حركة التحرر التي انطلقت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، **وقد تعدد نماذج واشكال التصورات السياسية** التي تبنتها هذه الدول بعد الاستقلال في افريقيا تارة تحاكي النموذج الغربي وتارة اخرى تتجه الى الشرق نحو الاتحاد السوفيتي ونموذجه الاشتراكي، وعاشت دول القارة الأفريقية ومنذ انتهاء الحرب الباردة تطورات سياسية عديدة على الصعيد الداخلي طالت في الأساس انظمتها السياسية، **واهم تلك التصورات ما يأتي :-**

١- تبني نموذج الحزب الواحد: اذ واجهت الدول الأفريقية بعد أن حققت استقلالها مصاعب كبيرة في بناء كيان الأمة كان أخطرها وأكثرها أهمية هو بناء الاقتصاد القومي وتحقيق الوحدة الوطنية. وقد تطلعت الكثير من الدول الأفريقية في هذا المجال إلى الأنموذج السوفيتي ليس بسبب إثباته فاعلية كبيرة في نقل روسيا القيصرية من مرحلة الإقطاع والتخلف إلى مرحلة التقدم الصناعي في فترة قصيرة وجعل منها دولة عظمى فقط بل وأيضا لأنه اختلف عن أنموذج الدول الغربية المستعمرة آنذاك . ثم أن الاتحاد السوفيتي لم يكن له تجارب استعمارية في أفريقيا فضلا عن الدور الذي لعبه في نصرة الحكومات ذات

الاتجاهات الماركسية ، كما وجدت الدول الأفريقية فيه المحامي الطبيعي لها في وجه التهديدات التي تواجهها ، وهو ما دفع الدول الأفريقية إلى تبني الأنموذج السوفيتي في الحزب الواحد بوصفه العلاج الوحيد لكل المشكلات والانقسامات التي يعاني منها المجتمع وبعده الوسيلة الفعالة في بناء اقتصاد قوي.

٢- الاتجاه نحو التعددية الحزبية : بعد انهيار الأنظمة الشيوعية القائمة على حكم الحزب الواحد في الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية وأفول نجم القوة الأيديولوجية لها، لم تعد التجربة السوفيتية تقدم استراتيجية اقتصادية بديلة للديمقراطية الليبرالية ولم تعد مصدرا للإلهام السياسي مما اضعف تأثيرها في القارة الأفريقية وبدلا من أن يكون مثالا يحتذى به انقلب ليكون أنموذجا لدولة ردع وتحذيرا للآخرين لعدم قبول الطريق الاشتراكي. فقد كان **لانهيار الاتحاد السوفيتي تأثير بالغ الأهمية على مسيرة التحولات الديمقراطية وتبني التعددية الحزبية** في أفريقيا فقد تخلت العديد من الدول الأفريقية عن صيغة الحزب الواحد واتجهت إلى التعددية الحزبية بعد أن اقتنعت إن انهيار الأنظمة الشيوعية في أوربا الشرقية يعني بقاء أنموذج واحد للديمقراطية وهو الأنموذج الغربي الليبرالي . إن وجود نموذج ماركسي لينيني للديمقراطية كان أقوى حجة على عدم عالمية الأنموذج الغربي ، ومن ثم يقدم أهم مبرر لتعدد النماذج الديمقراطية أما وقد وضعت هذه التطورات نهاية للأنموذج الماركسي اللينيني للديمقراطية فلم يعد لمقولة تعدد النماذج ما يدعمها خصوصا أن الشعوب التي أسقطت هذا النموذج لم ترضى بغير النموذج الغربي بديلا. **أما العامل الآخر الذي عزز من الاتجاه نحو التعددية الحزبية والديمقراطية في ظل الأوضاع الدولية الجديدة هو إن الديمقراطية أصبحت من الأسس والمبادئ التي يدعو لها المجتمع الدولي** لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد عبرت الأسرة الدولية وفي مناسبات عديدة عن إيمانها بالديمقراطية والتعددية في ظل النظام الدولي الجديد وأمام هذه الدعوات وجدت الدول الأفريقية نفسها مجبرة على إتباع أو الأخذ بالديمقراطية والتعددية خوفا من أن تتهم بمعاداتها للديمقراطية من قبل الغرب وان تتخذ هذه المسألة أداة للتدخل في شؤونها الداخلي، ولهذا فان الدول الأفريقية سعت إلى الحصول على التأييد الدولي عن طريق خلق جو داخلي ذي شكل ديمقراطي يساعد على القبول العالمي أي أنها عملت على التكيف مع التحديات والذي غالبا ما يظهر في مجال واحد فيعطي الانطباع بان النظام في طريقه للتغيير للموائمة مع المتغيرات دون أن يحصل تغيير حقيقي في هياكل توزيع السلطة أو يقل تركيزها أو تحدث عملية تمكين حقيقية للقوى الاجتماعية عبر انتخابات دورية ونزيهة لبناء مؤسسات لها اختصاصاتها المستقلة وأهليتها الذاتية لممارسة السلطة في مختلف مجالات وبما يسمح بتداول السلطة ، ولقد أكدت الأمم المتحدة في مؤتمراتها وقراراتها أن الديمقراطية في هذا

العصر هي إحدى الأهداف الرئيسية للهيئة ، وبدأت تدعو الدول لتبني الديمقراطية لأنها الطريق إلى التنمية ولأنها تقوي روح الابتكار وحرية الاتصال والاستقرار الاجتماعي الذي أصبح ضروريا للنجاحات الاقتصادية والاجتماعية في عصر المعلومات ، لقد أسهمت كل تلك العوامل في دفع الدول الأفريقية إلى تبني التعددية حتى وجدنا انه وبنهاية عام ١٩٨٠ لم يكن هناك سوى عدد قليل من الدول الأفريقية التي استمرت تحكم في ظل التعددية الحزبية لكن مع بداية ١٩٩٥ أصبح هناك ٣١ دولة من أصل ٤٢ دولة تتكون منها القارة الأفريقية جنوب الصحراء تتهيئي للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ظل نظم تعددية .

٣- بروز الطابع الاستبدادي للأنظمة السياسية: إن انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وبالتالي تغير معالم النظام الدولي كلها أدت إلى انكشاف حقيقة الأنظمة الدكتاتورية في الدول الأفريقية لاسيما تلك التي كانت تحظى بدعم وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية . فلقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة الحفاظ على الوضع القائم في البلدان غير الخاضعة للنفوذ السوفيتي وقاومت أي تغييرات جذرية ومنعت سقوط الأنظمة الحليفة والصديقة لها دون النظر لطبيعة أنظمتها السياسية وحتى لو كان ذلك على حساب الالتزام بالسلام والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان والديمقراطية وهي أمور تتذرع بها الولايات المتحدة إذا ما تعرضت هذه الأنظمة للخطر ، لكن مع ظهور ملامح النظام الدولي الجديد غيرت الولايات المتحدة وجهة نظرها، ففي زائير التي ظلت تخضع لدكتاتورية حكم موبوتوسيسي سيكو لسنوات عديدة والذي كان حليفا هاما للولايات المتحدة في أفريقيا حتى ان الموقف الأمريكي تعرض لانتقادات عنيفة من الكونغرس الأمريكي بسبب الطبيعة الدكتاتورية لحكم موبوتو والانتهاكات الواسعة لحق وق الإنسان من جانب السلطات الزائيرية . لكن في عقد التسعينيات ونتيجة للتغيرات التي حدثت في النظام الدولي لم يعد الغرب والولايات المتحدة راغبا في حماية نظام حكم موبوتو الذي أصبح اسمه يرتبط بالفساد الشديد وانتهاك حقوق الإنسان ، حتى كانت الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي دعت موبوتو إلى ضرورة الأخذ بالتعددية مطالبة إياه بان يقبل مشاركة المعارضة في الحكم ، كما أعلنت أن إدارة الرئيس موبوتو قد فقدت الشرعية اللازمة لقيادة زائير ، وأوقفت جميع مساعداتها الى زائير باستثناء المساعدات الغذائية وهو ما أدى إلى انفجار الأوضاع في زائير خاصة بعد الاستئثار بالسلطة الذي أظهره موبوتو على الرغم من موافقته على الأخذ بنظام التعددية الحزبية في، وتقدم كينيا مثالا آخر ، ١٩٩١ فكينيا التي كانت معقلا للغرب في المنطقة لمحاربة النظم الشيوعية بالإضافة إلى تمتعها بتسهيلات استراتيجية جعلت المعسكر الغربي تغدق عليها بالمساعدات الاقتصادية الجمة ورغم إن اغلب هذه المنح والمساعدات لا تذهب إلى المواطنين بسبب الفساد وسوء الإدارة للحكومة إلا أن الغرب أغمض عينيه عن ذلك . كما أن الدكتاتورية السياسية لحكم الرئيس دانيال ارأب موى وقبضته

الشديدة على مقاليد الأمور وعدم إتاحته أي قدر من الحرية للمعارضة الكينية تم التغاضي عنها أيضا لكن مع مرور الوقت كان هناك تصعيد داخلي وبذور للغليان وعدم الاستقرار دفعت إلى بروز الاهتمام الدولي بالأوضاع غير المستقرة في كينيا والتي بدأت تطفو إلى السطح . وفي ظل الأوضاع الدولية فأن النظرة للأهمية الاستراتيجية لكينيا اختلفت نسبيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي . وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تهدد بوقف مساعداتها لكينيا طالما انها لم تلتزم بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٤- تصاعد حدة الصراعات الداخلية والحروب الإقليمية في القارة الأفريقية في ظل النظام الدولي الجديد الذي تقلصت إن لم نقل فقدت فيه أفريقيا أهميتها الجغرافية والسياسية بدأت القارة تغرق في مشكلات عديدة نتيجة للحروب الداخلية الأهلية والحروب الخارجية بين دولها المتجاورة من دون أن يبدي المجتمع الدولي وخاصة الفئة المهيمنة عليه بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أي اهتمام او جهد لإيجاد الحلول لهذه المشاكل بما يحقن الدماء، وتتميز العوامل المؤدية إلى اندلاع الحروب والصراعات الأهلية في إفريقيا بالتعقيد الشديد، وهي في واقع الأمر عوامل متداخلة يصعب الفصل بينها واقعيا عند تحليل ودراسة الحالات المختلفة للحروب الأهلية في القارة، إذ إن تحليل ظاهرة الحروب الأهلية في القارة تكشف عن تداخل يعتد به من بين هذه العوامل:

أ- السياسات الاستعمارية السابقة من حيث ترسيمها للحدود دون أي اهتمام بالاعتبارات السكانية. حيث عملت الدول الاستعمارية على استخدام أسلوب التفريق بين الجماعات الاثنية ، مما أدى إلى وجود تعدد اثني ضمن الدولة الواحدة وجعلها دول تفتقر إلى التجانس ألاثني.

ب- الأفكار التي بدأ يروج لها الغرب منذ ثمانينيات القرن الماضي المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته والديمقراطية والتعددية أسهمت في تنشيط العامل السياسي والاجتماعي في القارة الأفريقية وأدت إلى تصاعد المطالب الشعبية بهذه الحقوق والحريات. لذا ومنذ بداية انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت الولايات المتحدة بالتحريض ضد الأنظمة التي حكمت في الدول الأفريقية لفترة طويلة ، بدعوى أن هذه الأنظمة تتعارض مع التعددية والديمقراطية وكنتيجة للدعم المادي والمعنوي الذي حصلت عليه الحركات المعارضة استطاعت أن تضعف السلطة المركزية في عدد غير قليل في الدول الأفريقية.

ت- تضاءل أو توقف المساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة إلى الدول الأفريقية من الخارج التي كانت تحصل عليها هذه الأنظمة في ظل الحرب الباردة لمواجهة الجماعات المسلحة في الداخل ، وهذا ما أدى إلى انكشاف ضعف الأنظمة السياسية لدول القارة

بعد ما فقدت الفرصة السابقة في الحصول على الدعم والمساعدات الاقتصادية والواردات التسليحية والدعم السياسي من جانب القوتين المتنافستين ومن هنا فقد تفاقمت الصراعات ونشبت الحروب الأهلية .

ث- تضاءل رغبة الدول الغربية في التدخل لمواجهة الاضطرابات الداخلية والحروب الخارجية في القارة الأفريقية فلا الولايات المتحدة ولا الدول الأوربية الأخرى التي استعمرت القارة لفترة طويلة عملت على إيقاف هذه الحروب التي كانت ولازالت تحصد حياة الآلاف من المواطنين .

التحديات الداخلية التي تواجه الدول الافريقية :-

لا شك أن معظم الأزمات التي تعاني منها أفريقيا اليوم ترتبط بميراث الفترة الاستعمارية وغياب القيادة الصالحة، بالإضافة إلى سوء إدارة الدولة وتفشي الفساد، ولعل ما يلفت النظر والاعتبار أن ثمة حديثا عن إمكانيات النهوض الأفريقي يقابله حديث آخر ذو نزعة تشاؤمية يشير إلى التحديات الداخلية وخارجية التي تجعل من هذا النهوض أمرا عصيا على التحقق **ومن أبرز التحديات الداخلية تتمثل في الآتي :-**

اولا / تحدي اعادة بناء الدولة

شكلت الحروب والنزاعات المسلحة العنيفة مثل ما يحدث في جنوب السودان وأفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية فضلا عن الحركات الراديكالية الإسلامية العنيفة كما هو الحال في نيجيريا والصومال وشمال مالي معوقا أمام إعادة بناء الدولة الأفريقية، ولا ننسى أن تفشي الفساد والاستيلاء على المال العام يحرم الأفارقة من الاستفادة من ثروات بلادهم التي كان يمكن ان توظف في بناء منظومة دولة حديثة فيما لو استغلت بشكل سليم، تعود إشكالية بناء الدولة في أفريقيا إلى الطريقة التي ظهرت بها الدولة وليس لأسباب عارضة. فالدولة كيان ينشأ في الغالب نتيجة عوامل داخلية وتطور طبيعي لصراع القوى والمصالح والحاجات الداخلية لغرض الأمن والنظام وتحقيق العدالة، لكن الدولة في أفريقيا لم تستجب لهذه المقومات وتمت صناعتها وإلحاقها بالدولة الأوروبية التي استعمرتها، حيث قضى المستعمر على المشيخات والمماليك القديمة، وفي الوقت نفسه استنسخ صورة مشوهة ومحرّفة لنظام الدولة الحديثة لأهداف إمبريالية توسعية تفرض التبعية الدائمة،**ويمكن تلخيص أبرز مظاهر ازمة الدولة في افريقيا في:**

١- **سوء إدارة الحكم** : سيطرت موجة نظم الحكم الديكتاتورية والاستبدادية على طبيعة الحياة السياسية في معظم الدول الإفريقية، بشكل أوجد صور الصراع على السلطة وذلك بممارسة جميع أشكال العنف، وقد كان ذلك عبر حالات الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية

والحروب الأهلية المتكررة ، فما يؤثر على دولة ما لا يحدث بمعزل عن الدول التي تجاورها ،فالدولة الإفريقية تشهد أزمة مؤسساتية وسياسية شرعية وحتى مدنية، وكذا سلبية في التواجد، أي التساؤل حول واقعية الدولة الإفريقية. في ظل الاحتمالية المتزايدة للفشل الدولاتي وصور المعارضة الداخلية للنظام السياسي المتكررة والتي ولدت موجات عنف سياسي داخلي حاد التي شهدتها مختلف الدول الإفريقية ، وقد اعتبر العديد من الباحثين أن الدولة الحديثة في أفريقيا لم تظهر إلا كنسخة أفريقية للنظام الاستعماري الغربي من حيث تسلط النظام، ذلك أن سيطرة نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدى إلى دكتاتورية السلطة السياسية وانتشار الفساد، بخاصة في النخبة الحاكمة، وقد لجأت الدولة الأفريقية في هذه الفترة إلى فرض الأيديولوجيا التي تقوم على ترابط كل من السياسة والاقتصاد، واحتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية ولا سيّما سياسة القمع، حيث تحولت الدولة إلى دولة سلطوية مبنية على شخصنة السلطة، فرغم العديد من الخطط التي تُطرح لتنمية الدول الافريقية، إلا أنه ولسوء الحظ حين يتعلق الأمر بتطبيق الاستراتيجيات وتمكين الأحزاب بشكل أكبر، تكون الحكومات بطيئة، أو لديها تغييرات في منتصف الطريق تحول دون تنفيذ هذه الخطط ، وغالبا ما تتعهد الحكومات بالكثير من التغييرات الجيدة خلال فترة الحملات الانتخابية، لكنها لا تنفذ أيا من ذلك بمجرد وصولها إلى السلطة وهو امر منتشر كثيرا في الانظمة الافريقية .

٢- **الفساد** :أصبح الفساد شوكة في جسد العديد من البلدان الافريقية طوال عقود طويلة، فدائما ما تتصدر هذه الدول قائمة مؤشر الفساد التي تصدرها العديد من المنظمات، وتحول الفساد إلى شيء عادي وطبيعي في بعض المناطق ،ووصف **(ملء البطون)** المدخل الأنسب لفهم سوسيولوجية الدولة الأفريقية بعد رحيل الاستعمار، فالسياسة مدخل أساس للثروات الطائلة، وأضحت مهمة النخبة الحاكمة هي نهب الخزانة العامة واستثمار الغنائم في البنوك الأجنبية، وقد أدى ذلك إلى استخدام توصيف (سلّعنة السياسة) في الممارسة السياسية الأفريقية ، أما أولئك الذين يفوزون بجائزة السلطة فإنها تترجم إلى مناصب رئيسية تمنح لأفراد قبيلتهم، أو المقربين والمؤيدين لهم ولعل ذلك كله يظهر أن التحدي الأكبر الذي تواجهه أفريقيا اليوم يتمثل في طبيعة أجهزة الدولة الوطنية التي تعد بحق موطن الداء فطبقا لتقارير الاتحاد الأفريقي فإن نحو ١٨٤ مليار دولار تضيع هباءً كل عام في أفريقيا نتيجة الممارسات الفاسدة.

٣- **الاضطراب السياسي** : من أجل تحقيق النمو والتنمية في أي دولة ينبغي أن تكون السلطة الحاكمة داعمة ومؤمنة بهذا الأمر، وغالبا ما ينعكس ذلك من خلال الإبقاء على بيئة سياسية مستقرة وقابلة للاستمرار ، ولا تجذب البيئة السياسية المستقرة المستثمرين الأجانب فقط، وإنما تجعل لدى المواطن العادي المزيد من الثقة في الحكومة، لكن دول افريقيا تنفق كميات هائلة من الأموال والموارد وتهدر الكثير من الوقت في السياسة بدلاً من إطلاق برامج التنمية التي يمكن

ان تنتشلها من واقعها المتردي. إن بناء دولة ما هو إلا نتيجة للمعطيات الذاتية والعوامل الداخلية بالدرجة الأولى، وليس عبر تدخل المستعمر الأوروبي أو غيره من أجل إنشاء الدولة الأفريقية الحديثة، فقد قام بتكوين نخب سياسية تتبنى سياسته وتعيد إنتاج تجربته الاستعمارية دون تغيير في شكل الدولة الأفريقية ، متجاوزا الخصوصيات المحلية والتركيبة البشرية الإثنية والثقافية والدينية والقبلية المعقدة والصعبة الفهم للقارة الأفريقية وهو ما اسهم في اندلاع الاضطراب السياسي وعدم استقرار الاوضاع في كثير من الدول الافريقية . كل هذا انتج سياسة القمع، حيث تحولت الدولة إلى دولة سلطوية مبنية على شخصنة السلطة وأدى إلى أن تتعرض الدولة الحديثة للعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية، وبالتالي تكون دولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا دولة تسلطية غير ديمقراطية. وهذا ما يبين عدم وجود قواعد مرسخة لممارسة وانتقال السلطة وعدم الاستقرار على المؤسسات السياسية، الأمر الذي جعل الانقلابات العسكرية السمة المميزة للأنظمة السياسية في إفريقيا فضلا عن عدم سيطرة الدولة على العديد من الأقاليم في أفريقيا، بسبب الصراعات الداخلية ذات الطابع الإثني والقبلي والجهوي.

٤- **الحروب الأهلية** :رغم أن العديد من الاقتصادات المتقدمة تجنبت تماما الحروب الأهلية، لا تزال دول افريقيا تستخدم الحروب لتعزيز الطموح السياسي، فبعض تلك الدول لم تشهد السلام والوئام لفترات طويلة ولازالت افريقيا تتصدر قائمة الدول التي تضررت من الحروب الأهلية، ومن أبرز الدول التي تعاني من الحروب الأهلية في أفريقيا جنوب السودان، جمهورية أفريقيا الوسطى، الكونغو، رواندا، بوروندي، وأنغول وهذا يعود الى ان ابرز مشكلات بناء الدولة في افريقيا يتمثل بوجود تجمعات سكانية أفريقية غير متجانسة عرقيا وثقافيا، ضمت إلى بعضها البعض قسريا في دولة واحدة مع وجود امتدادات لهذه الإثنيات في دول مجاورة، فكان لا بد من أن تتعاون وتتداخل معها بحكم الجوار الجغرافي الامر الذي ادى الى اندلاع الحروب وعدم الاستقرار في هذه الدول .

٥- **الأمّية** : يؤدي التعليم الجيد دورًا رئيسيًا في التنمية، وحققت الدول المتطورة نموا بفضل فرض التعليم الإلزامي، كما تتأكد هذه الدول من أن الأشخاص الذين يتولون المسؤولية أكفاء ومختصون في مجالهم على الجانب الآخر لا تزال الدول الافريقية بعيدة عن تبني نظم التعليم الحديث، إذ إن العديد من المواطنين يعتبرون التعليم الحديث فرضًا للنفوذ الغربي، كما أن تلك الدول لا تعطي التعليم الاهتمام المطلوب.

٦- **القبلية:** تسود القبلية أو العرقية في بلدان افريقيا، ويرجع ذلك إلى التنشئة الثقافية والانقسام السياسي وهذه القبائل ترغب دائما في السيطرة على اقتصاد البلاد، ونهب الثروات والموارد لصالحها وصالح أقاربها، وقد أدى ذلك إلى عدم المساواة في توزيع الثروات والموارد ومن ثم اندلاع الصراعات والنزاعات الداخلية والتي اسهمت في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والامني

التي تمر بها . فعندما استقلت أفريقيا عن الاستعمار الأجنبي كانت مثقّلة بالعديد من المشاكل حتى صنعت منها أزمات استعصت على الحل، وبخاصة إشكالية بناء الدولة، بسبب تنامي الهويات العرقية والإقليمية والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء، إذ أصبح وجود الدولة بحد ذاته محل شك ونزاع تنامى بعدد المؤشرات التي ساهمت في انتقاص شرعية الدولة، وهذا ما جعل مجموعة من الدول الأفريقية تعاني أزمات تشكك في شرعيتها الدولية وتصنفها ضمن الدول الفاشلة.

٧ – **الأمراض:** تقع معظم الدول النامية في أفريقيا وآسيا، وتشترك القارتان في تفشي الأمراض وانتشارها، وتم إنفاق الكثير من الأموال والوقت والطاقة لمكافحة الأمراض بدلاً من بناء الاقتصاد، وتشمل الأمراض الشائعة شلل الأطفال، الملاريا، الحمى الصفراء، وفيروس نقص المناعة البشرية .

٨– **سوء البنية التحتية** :البنية التحتية الجيدة والحديثة أمر ضروري على الصعيد المحلي وعلى صعيد الاستثمارات الأجنبية، إلا أن دول افريقيا تعاني من سوء البنية التحتية، فمعظم المناطق هناك لا يوجد بها شبكة طرق ممهدة أو نظم اتصالات مناسبة، مما يُصعب عملية التنمية وبالتالي يعرق كثيرا من مشاريع النهوض واللحاق بركب الدول المتقدمة .

٩– الجوع والفقر : لا يمكن للتنمية أن تتحقق إلا من خلال مجتمع سليم صحيا، فالسكان حين يتلقون تغذية جيدة ورعاية طبية مناسبة يكونون على استعداد للعمل دائما، إلا أن دول افريقيا تعاني من نقص الغذاء والرعاية الصحية، مما يقلل من كفاءة السكان، لذلك تنامت المعارضة المدعمة من الشعوب ضد الأنظمة التي أصبح فشلها واضحا في التفاعل الإيجابي والتجاوب مع الشعوب وعليه فإن حركات الاحتجاج الشعبي أخذت أشكالا عدة ابتداء من المظاهرات العنيفة نظرا لفشل الدولة الإفريقية في الاضطلاع بالوظائف الأساسية التي حددتها لنفسها عند الاستقلال وبنت عليها شرعيتها طوال فترة وجودها في الحكم .

١٠– الإفراط في الاعتماد على الدول الأجنبية : لا تزال العديد من بلدان افريقيا تعتقد أنها في حاجة إلى الاعتماد على المساعدات الأجنبية من أجل النمو، ورغم أن ذلك صحيح جزئيا، إلا أنه ينبغي بدء الاعتماد على الموارد المحلية، لكن معظم القادة المحليين أكثر سعيا للحصول على المساعدات الأجنبية، بدلاً من حشد السكان المحليين للعمل ومن أهم إشكاليات بناء الدولة في أفريقيا أنها لم تجد المساعدة والمؤازرة من المجتمع الدولي لمساعدتها على تطوير نفسها والخروج من الشكل القبلي القديم إلى شكل الدولة الحديثة، ومن ثم الانتقال إلى التنمية والتطور والتخطيط لصنع بوتقة سكانية موحدة ومجتمعة، لكن ذلك لم يحصل وأصبحت الدول الأفريقية مسرحا للصراعات الدولية على ثروات المنطقة .

اتضح من خلال العرض السابق ان الدولة في أفريقيا تمر بأزمة عميقة ومتزايدة الحدة، تشمل كافة أبنيتها ومؤسساتها، السياسية منها والمدنية، وتلقى بآثارها السلبية ليس فقط على حسن أدائها لوظائفها وعلى قاعدة شرعيتها، وإنما على حقيقة وجودها في حد ذاته، إذ تثور التساؤلات عما إذا كانت الدولة في أفريقيا. حقيقة كمؤسسة اجتماعية سياسية أم وهما" مؤسسيا منبت الصلة بالواقع الاجتماعي الذى يجد لنفسه تعبيرات أخرى وفقا لظروفه ومؤسساته الخاصة.

ومن ابرز مظاهر أزمة الدولة في افريقيا ما يلي:

١- المعارضة المتزايدة التي تبديها الشعوب في العديد من الدول الإفريقية لنظم الحكم السائدة فيها والتي ارتبط وجودها بوجود الدولة ذاتها، واتضاح فشل هذه الدول في تأطير الشعوب الواقعة في إقليمها والتفاعل الإيجابي معها في سياق تطوري وبالتالي فان حركة الاحتجاج الشعبي . والتي تأخذ أشكالا عدة ابتداء من المظاهرات العنيفة وانتهاء بالسلبية والانسحاب الكامل من نطاق الدولة . تضع الدولة كلها موضع الشك وليس فقط الأشخاص الحاكمين

٢- تزايد اتضاح فشل الدولة الإفريقية في الاضطلاع بالوظائف الأساسية التي حددتها لنفسها عند الاستقلال والتي انبتت عليها دعايتها وشرعيتها طوال فترة وجودها وأهم هذه الوظائف قيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تظهر من خلال المستوى المتدني والذى يزداد تدنيا لاقتصاديات الدول الأفريقية، ومعدلات النمو الهزيلة والسالبة، واستفحال التخلف الاجتماعي لا يمكن تفسيره فقط في ضوء التغير في النظام الاقتصادي الدولي أو مقولات التبادل اللامتكافئ، وإنما أصبح من الواضح أن العيوب اللصيقة بالدولة نفسها تشارك بجانب هام في ذلك أن لم تكن تضطلع بالجانب الأكبر من المسؤولية **اذ تتصف الدولة الافريقية التي ظهرت بعد السيطرة الاستعمارية :-**

١- أن مؤسسات الدولة الإفريقية تتسم بالشكلية، إذ لا علاقة بين اختصاصاتها المنصوص عليها في الدساتير واللوائح المنظمة لها وبين اختصاصاتها الفعلية، ولا علاقة أيضا بين الوظائف المنوطة بها رسميا والوظائف الحقيقية التي تضطلع بها، ومن ثم فان فحص هذه الدساتير واللوائح لا يعين كثيرا في فهم العملية السياسية والإدارية

٢- من ناحية أخرى تتسم المؤسسات بالانتقالية وسرعة التغيير مما يصعب معه متابعتها لفترات طويلة وتقل معه الفائدة من ذلك

٣- تتسم هذه المؤسسات بأنها مستوردة وبالتالي لا تعبر كل حقيقة اجتماعية أو سياسية محددة (عكس الأمر في البلدان التي نشأت فيها) ومن ثم لا تفيد دراستها في فهم الظاهرة

٤- إن التحليل انطلاقا من الوظائف التي تؤديها الدولة يعيننا على تقييم كفاءة مؤسساتها بشكل كلى، وإصدار أحكام على مدى ملاءمة أداء الدولة بمؤسساتها بشكل كلي .

ثانيا: التحديات الامنية

على مستوى التحديات الأمنية فإن القارة الإفريقية تعرف صراعات وبؤر توتر، حيث توجد ٢٢ دولة على الأقل تعاني من الصراعات والحروب الداخلية، وهذه المشاكل الأمنية الكبرى من بين الدوافع التي ساهمت إلى جانب أسباب أخرى في إنشاء تكتلات اقليمية(كتكتل دول الساحل والصحراء)،

إن المشاكل الأمنية التي تشهدها البلدان الإفريقية، والتي تحول دون تحقيق الأمن والاستقرار الضروريين لأي تقدم ونمو، لم تكن وحدها من التحديات والعراقيل التي تواجه إفريقيا، بل هناك مشكلات كبيرة وكثيرة ، وتظل من اسبابها الاساسية هي غياب مفهوم الدولة الوطنية –التي تحدثنا عنها اعلاه –، وروح التضامن مما يغذي الصراع والنزاع بين الفصائل والعشائر القبلية، فينتج عن ذلك، تنازع الفرقاء للاستفراد بالسلطة والثروات والخيرات، مما يؤجج الروح العدائية لدى المواطنين، فالمواطنة لم تجد طريقها للعديد من الدول الإفريقية، كل هذا كان عائقا أمام تحقيق الأهداف الدول الافريقية المرجوة وعلى رأسها تحقيق التنمية في بلدانها، وشكلت التحديات الأمنية العابرة للحدود، دائما، محور نقاش، دون إحراز تقدم ملموس أمام التهديد الإرهابي الذي اجتاح المنطقة، والمثير للقلق على أكثر من صعيد، وذلك في غياب استراتيجيات منسقة وفعالة في إطار تعاون جنوب –جنوب متضامن وفاعل كفيل بحمل إجابة جماعية لقضايا السلام والاستقرار من أجل تحقيق التنمية المستدامة وهكذا، أصبحت آفة الإرهاب، التي لم تكن معروفة نسبيا بالقارة الإفريقية في السابق، تشكل في غضون سنوات قليلة تحديا رئيسيا لدول القارة، وذلك بالنظر إلى طبيعتها وتطورها الحالي، مستغلة بذلك امتداد الحدود وعدم قدرة الدول على مراقبتها، بالإضافة إلى انتشار أسلحة، وبؤر التمرد والنزعة الانفصالية وعودة الصراعات العرقية وقد خلقت كل هذه العوامل مجتمعة، حلقة مفرغة من انعدام الأمن والنزاعات، مما أسهم في توفير أرضية خصبة للتهديدات متعددة الأشكال ساهم في تكريسها شعور الإحباط واليأس لدى السكان جراء المعاناة الاجتماعية (الفقر والفساد والظلم) التي تقوض جهود أفريقيا من أجل الانتشار والنمو في مناطق شاسعة من القارة.

تتطور ظاهرة الإرهاب في إفريقيا، حسب تطور حركة التفاعلات السياسية والاقتصادية الكبرى في إفريقيا، إذ تأثر تطور ظاهرة الإرهاب إلى حد بعيد بالموروث الاستعماري والنشأة الاصطناعية للدولة في إفريقيا، كما تداخل الإرهاب مع ظواهر وتطورات أخرى، مثل الحروب الثورية، والحروب الأهلية، والحروب بالوكالة وغير ذلك، بحيث كان الإرهاب أحد أشكال العنف المستخدم كجزء من تلك التطورات الكبرى في إفريقيا ، فقد شهدت إفريقيا في العقد الأخير، تطورًا ملحوظًا في هذه القضية، متمثلاً في تزايد الحركات والجماعات، وارتفاع نسبة العمليات

الإرهابية، ووفقًا لبعض الإحصاءات فإن معظم هذه الجماعات ينتشر من أقصى الساحل الإفريقي بالغرب إلى أقصى الساحل الإفريقي في الشرق، ولا يقتصر هذا الانتشار المرعب للإرهاب في القارة على منطقة بعينها، بل لا تخلو منطقة من مناطق القارة من وجود تهديد إرهابي، فهناك أكثر من ٥٠٠٠ إفريقي من جنسيات مختلفة ينشطون مع الجماعات الإرهابية في القارة وفي مناطق النزاعات المسلحة الأخرى، إذ تضم ٦٤ منظمة وجماعة إرهابية ينتشر معظمها في شرقها. ومع ذلك يمكن القول إن قوَّة وفاعلية الجماعات الإرهابية في القارة تختلف من منطقة إلى أخرى، كما أن تداعياتها أيضًا تختلف من دولة إلى أخرى

وللإرهاب انعكاساته على بلاد الشرق الإفريقي، بسبب تلك الصلة الوثيقة بين الإرهاب وأداء النظام السياسي، وتأتي الانعكاسات الأمنية التي تعتبر هي الأخطر على الإطلاق للعمليات الإرهابية بحكم ما تسببه من حالة انعدام الأمن، وإظهار عجز السلطة الأمنية في الدول المستهدفة عن التصدي للعمليات الإرهابية، وهو ما يتسبب بدوره في إحراج حكومات تلك الدول بشدة **وتعتبر الانعكاسات الاقتصادية للعمليات الإرهابية** من بين الانعكاسات الأكثر وضوحًا وتأثيرًا على الدول المستهدفة، بحكم ما تتركه تلك العمليات من آثار مباشرة على حركة الأفراد والأموال، فضلاً عن تأثيرها على المناخ الاستثماري بها، ويكون قطاع السياحة الأكثر تضررًا في الدول بالنظر إلى أن أغلب العمليات الإرهابية تستهدف السياح الأجانب والمناطق السياحية كما تؤدي العمليات الإرهابية إلى توجيه مخصصات أكبر لأغراض الأمن والدفاع بما يمثل استقطاعًا من الموارد التي يمكن توجيهها نحو أغراض تنموية أخرى. ورغم عودة الاهتمام الإفريقي بقضايا مكافحة الإرهاب إلى فترة طويلة مضت، فإن هذا الاهتمام ظل يتطور ببطء شديد على الساحة الإفريقية، وهو ما ينطبق على منطقة شرق إفريقيا، التي شهدت تطورًا في ظاهرة الإرهاب إلى مستويات نوعية بالغة الخطورة فالعمليات الإرهابية التي وقعت على أراضيها مؤخرًا، تشير إلى أن الإرهاب فيها ينقسم إلى قسمين: – **الأول يعتبر "إرهابًا وافدًا"**، يسعى إلى استخدام الأراضي الإفريقية لتنفيذ مخططاته ضد دول خارج إفريقيا، وهو ما سمي بالإرهاب الدولي"،

– **والثاني هو "الإرهاب المحلي"** الذي يجري في إطار الحروب الأهلية والصراعات الداخلية المسلحة في إفريقيا فتطورات الأحداث في ليبيا والوضع غير المستقر بشكل نهائي في مالي، بالإضافة إلى الأزمات التي تعيشها كل منطقة الساحل والصحراء، أصبحت تداعياتها تؤثر سلبا على الاستقرار والأمن الإقليمي والعالمي

ولا يخفى أن هذه الوضعية تستغلها جماعات متطرفة تتغذى على عدم التنسيق الدولي والإقليمي الجاد في محاربتها وحتى إن كان ففي أدنى مستوياته، نظرا لكون بعض دول المنطقة لا تريد التخلي عن عقدة الحرب الباردة واستعداء الجيران على حساب الأمن والاستقرار الخطير هو

تحالف جماعات متطرفة مع مافيات المخدرات وتهريب الأسلحة والبشر، تحالف يهدد دولا ويعمق فشل دول أخرى لذلك كله لازالت تعاني أفريقيا بشكل كبير من الصراعات والعنف المسلح، ويكلف النزاع المسلح أفريقيا حوالي ٢٨ مليار دولار سنوياً وبالتالي فإن ذلك يمثل عائقاً خطيراً للتنمية في أفريقيا. وبالمقارنة مع الدول التي تنعم بالسلام، فإن ما نسبته ٥٠% من حالات الوفاة للأطفال توجد في الدول الأفريقية التي تعاني من الصراعات وكذلك فإن ١٥% من الناس يعانون من سوء التغذية وانخفاض ومتوسط العمر المتوقع بمعدل خمس سنوات ـ نسبة الأمية تقدر بـ ٢٠% بين الكبار ، كما أن الدول التي تشهد صراعات أو تلك التي تعيش للتو حالة ما بعد انتهاء الصراعات فيها تخلف أعداد هائلة من النازحين الذي يتركون بلدانهم بحثاً عن سبل عيش أفضل لأن اقتصاديات الدول التي تعيش مرحلة ما بين الصراعات توفر فرصاً عيش محدودة لمواطنيها ، وقد أدى تنامي قدرة الجماعات المتطرفة في أفريقيا من قبيل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (موجاو)، وجماعة بوكو حرام بشمال نيجيريا، وحركة الشباب المجاهدين في الصومال، إلى دق ناقوس الخطر ضد آفة الإرهاب التي تهدد، في الوقت الحاضر، الأمن والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. من ناحية أخرى، مكن احتلال شمال مالي من قبل الجماعات الجهادية التابعة لتنظيم القاعدة سنة ٢٠١٢، من التسليم بشكل راسخ، أنه ليس بمقدور أية دولة أن تواجه التهديدات الإرهابية لوحدها لكون هذه الظاهرة تتطلب تعاونا مكثفا وشاملا بين الدول وبالرغم من طردهم من شمال مالي بفضل تدخل دولي، لازال الجهاديون نشطون في كافة المنطقة، حيث أثبتوا أنهم ليسوا في حاجة إلى السيطرة الميدانية للحفاظ على قدرتهم الهائلة على زعزعة الاستقرار فمنذ بداية الأزمة في مالي، ارتفعت العديد من الأصوات، ومنها المغرب، للمطالبة بضرورة وضع أسس لتعاون وثيق للحد من التهديد الإرهابي، عبر مقاربة شمولية ومندمجة، مع الأخذ بعين الاعتبار بشكل منسق ومتزامن، كل التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها منطقة الساحل والصحراء ،وتعتبر الهجرة غير الشرعية والإرهاب والمتاجرة في البشر والسلاح والمخدرات، مجموعة فواعل مشتركة تعمل على تهديد الاستقرار والأمن ليس في المنطقة فقط وإنما تداعياتها اصبحت مخترقة للحدود وتصل إلى الدول الغربية.

ثالثا: –التحديات السياسية

تعاني أفريقيا بشكل كبير من الصراع والعنف المسلح اللذين تسببهما العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وترتبط معظم الصراعات، بالحدود والنزاعات الإقليمية والحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي لها تداعيات دولية الى جانب الصراعات السياسية والأيديولوجية؛ والمطامع ونزعات الانفصال الى جانب اشياء اخرى كثيرة ،وقد ادت هذه

الصراعات الى سقوط الكثير من الاصابات والوفيات البشرية، الى جانب ارتفاع مستوى الأمية بين صفوف الكبار، كما سببت في حدوث موجات من اللجوء والنزوح الداخلي، والخسائر الزراعية واستنزاف ايرادات السياحة، الخ. وتكتسب افريقيا بشكل عام والقرن الأفريقي على سبيل المثال أهميتها الاستراتيجية من كون دوله تطل على «المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية ومن ثم فإن دوله تتحكم في طريق التجارة العالمي، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج والمتوجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة. كما أنها تُعدّ ممراً مهماً لأي تحركات عسكرية قادمة من أوروبا، أو الولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج العربي ، ولا تقتصر أهمية القرن الأفريقي على اعتبارات الموقع فحسب وإنما تتعداها للموارد الطبيعية، خاصة البترول الذي بدأ يظهر في الآونة الأخيرة في السودان، وهو ما يعد أحد أسباب سعي واشنطن تحديداً لإيجاد حل لقضية الجنوب، وكذلك في الصومال أضف إلى ذلك قربه من جزيرة العرب بكل خصائصها الثقافية ومكنوناتها الاقتصادية، علاوة إلى ما فيه من جزر عديدة ذات أهمية استراتيجية من الناحية العسكرية والأمنية فضلا عن ذلك اضحت هذه المنطقة ذات أهمية خاصة للدول الكبرى نظرا لموقعها الاستراتيجي (سواء أكان الحديث عن المنطقة بمفهومها التقليدي الذي يضم ٤ دول فقط، هي أثيوبيا وجيبوتي والصومال وإريتريا)، أو بمعناها الواسع أو الجغراسياسي حيث يدخل في إطار هذا المعنى الدول ذات المصالح أو النزاعات مع دول القرن التقليدية وفي هذا الوضع يمتد نطاق القرن الأفريقي ليضم السودان وكينيا وأوغندا. ولعل هذا المعنى الأخير هو الذي يدخل في إطار سياسة الولايات المتحدة التي تروج في الآونة الأخيرة لإقامة منطقة القرن الأفريقي الكبير .

ولا تقتصر أهمية افريقيا على اعتبارات الموقع فحسب، وإنما تتعداها للموارد الطبيعية، خاصة البترول الذي بدأ يظهر في الآونة الأخيرة في السودان ومناطق اخرى، وهو ما يعد أحد أسباب سعي واشنطن تحديدا لإيجاد حل لقضية الجنوب. وكذلك في الصومال. لان بروز الدور الأمريكي والإسرائيلي في منطقة الشرق الأفريقي مع تراجع او تجميد الدور الأوربي ينطوي على مخاطر جمة بالنسبة الى منظومة الامن القومي العربي والافريقي اذ لم يعد التأثير الصهيوني على السياسة الامريكية قاصراً على القضية الفلسطينية وانما تجاوزها ليشمل على مناطق اخرى من العالم وهو ما يعنى اعادة ترتيب خريطة التوازنات الاقليمية في هذه المناطق بما يخدم مصالح كل من الولايات المتحدة واسرائيل وذلك على حساب أطراف اخرى.

ان دول افريقيا تعاني في معظمها من مشكلات الحدود والتداخل الاثني حيث لا تخلو حدود أي من دول المنطقة من مطالبات بأحقية هذا الطرف أو ذاك في أراضي تابعة للطرف الآخر على أسس تاريخية أو قومية أو أثنية وتشير الأحداث التي تشهدها منطقة القرن الأفريقي إلى استمرار سلسلة الانشقاقات والخلافات التي عانت منها دول المنطقة داخليًّا وإقليميًّا عبر تاريخها، الأمر

الذي جعل التنافس والصراع هما السمة الغالبة على شبكة العلاقات الداخلية والإقليمية لدول هذه المنطقة، يعبر عن ذلك اختلاف الهويات الثقافية الوطنية الرسمية لهذه الدول ما بين العروبة والأنجلوفونية والفرانكفونية والصومالية والأمهرية والتيجرينية يساعد على ذلك ويفاقمه اختلاف توجهات أنظمة الحكم وممارساتها الداخلية بين دول المنطقة، الأمر الذي جعل من بعض مناطق القارة الأفريقية ساحة للتوتر والحروب، علاوة على ما شهدت من وقت إلى آخر من كوارث طبيعية كالجفاف والتصحر والمجاعات، الأمر الذي يلقى بظلاله الكثيفة من الشك حول مستقبل المنطقة كلها في ظل تلك الظروف وهذه السياسات والصراعات التي تستنزف الموارد في أتون الصراعات الداخلية والحروب البينية التي تحد من إمكانيات التعاون والتنمية بها، رغم تعدد الضرورات المُلحَّة للاندماج الإقليمي الأفريقي، التي توفِّر منطلقاً أساسياً يمكن الركون إليه لتعزيز الاندماجية الإقليمية في القارة تمهيداً لتحقيق تكامل أفريقي، إلا أن الجهود الاندماجية بالقارة الأفريقية لم تؤتِ أُكلها حتى وقتنا الحاضر على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأفريقي كون هذا العمل الاندماجي الإقليمي يعاني جملة من العراقيل التي تحد كثيراً من فاعليته.

رابعا / التحديات الاقتصادية

إن دور الاقتصاد مهم للغاية في عملية تحقيق الاستقرار السياسي، فتحقيق النمو الاقتصادي الملموس يساهم في الحد من الفقر والبطالة والتضخم، ومن شأن ذلك دون شك المساهمة الفاعلة في تحقيق الاستقرار السياسي، فالطابع اللامتماثل والعابر للحدود" للظواهر الجديدة من انعدام الأمن، أدى الى تدني وتراجع الاقتصاد الوطني وارتفاع معدلات البطالة والفراغ لدى شريحة اجتماعية كبيرة الامر الذي يؤدي طرديا إلى زيادة معدلات الجريمة، ومن ثم الاستياء العام الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي ويزعزع الاستقرار السياسي للدولة ولظاهرة الصراع داخل القارة العديد من الأسباب، أهمها: التنافس على الموارد النادرة، والفقر، وحرمان المواطنين الأفارقة من ممارسة حقوقهم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وفوق كل ذلك كانت الحرب الباردة من أهم أسباب اشتعال الصراع داخل القارة، وكانت النتيجة أن أصبح ٤% من سكان القارة اي ما يقرب من ٢٣ مليون نسمة هم اما اللاجئين، او النازحين ،وقد تسببت هذه الصراعات في تآكل جهود سنوات من التنمية الاقتصادية والبشرية في العديد من الدول الأفريقية، مثل: رواندا، والصومال، وليبريا، وأنجولا ، وأدّت ظاهرة الصراع في القارة الأفريقية إلى زيادة الفقر، سواء على مستوى الدخل أو على مستوى القدرات البشرية في أكثر من ١٢ دولة أفريقية جنوب الصحراء. وكانت النساء والأطفال من أكثر الفئات تأثراً بهذه الظاهرة؛ حيث قدرت منظمة اليونيسيف نسبة القتلى بما يفوق ٦٠% من ضحايا هذه الصراعات. وهو ما يهدد جهود التنمية في القارة على

المستوى القريب والبعيد على حد السواء. يتضح مما سبق أن ظاهرة الصراعات الأهلية هي ظاهرة بالغة التعقيد تتعقد فيها الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية، وتتداخل فيها الأسباب والنتائج، مما يتطلب منهجاً شاملاً ورؤية متكاملة عند التعاطي مع هذه المشكلة ، **وتواجه افريقيا تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة يتحتم عليه إيجاد حلول عملية لها، من أبرزها:**

- الفقر

يضم العالم ٣٤ دولة مصنفة كأقل دول العالم نموا ومن بينها ٢٤ دولة من أفريقيا. وتبلغ الديون الخارجية لهذه الدول ٣٧٠ مليار دولار أي ما يعادل نسبة ٦٥% من إجمالي الناتج القومي. ويبلغ سكان الدول الواقعة جنوب الصحراء ٦٠٠ مليون نسمة ونصفهم يعيش بمتوسط دخل لا يتجاوز نصف دولار يوميا، ومما يزيد الأمر صعوبة موجات التصحر التي تتعرض لها أفريقيا، فمن المتوقع أن تفقد هذه القارة ما نسبته ٢٥% من أراضيها الصالحة للزراعة بسبب هذه المشكلة.

- المجاعات

يذكر تقرير لبرنامج الغذاء العالمي ولمنظمة الأغذية والزراعة أن الملايين من البشر في ليسوتو وزامبيا وموزمبيق ومالاوي وزيمبابوي وسوازيلاند يعيشون على حافة المجاعة. وقد أدت المجاعة في زامبيا إلى أكل الناس للأعشاب والأشجار التي قد تكون مسمومة أحيانا. كما تفشت بزامبيا الظواهر المصاحبة للفقر كالتلصص والبغاء كوسائل لكسب الطعام. ويحتاج ٢.٣ مليون نسمة بهذه الدولة إلى مساعدات غذائية تصل إلى ٣٨٣ .١٧٤ ألف طن لسنة ٢٠١٣.

- الوضع التجاري

وتعتبر أفريقيا أفقر منطقة في القرن الحادي والعشرين، فهي تأتي في المرتبة الأخيرة من ناحية توفر واستخدام التقنيات الحديثة وهي الأكثر مديونية وتهميشا في العالم، وبالرغم من أنها تشكل ١٢.٥ % من مجموع سكان العالم، إلا أنها تنتج فقط ما نسبته ٣.٧% من الناتج الإجمالي العالمي، وتساهم بنسبة ١.٧% فقط في التجارة العالمية للبضائع والخدمات كمصدرة لخمس إجمالي ناتجها القومي.

- الأزمة الغذائية

تهدد الأزمة الغذائية نحو ١٣ مليون نسمة بالمجاعة بجنوب القارة الأفريقية وحده ، وتتعرض عدة بلدان في جنوب القارة الأفريقية لمخاطر حقيقية منها: ليسوتو وملاوي وسوازيلاند وزمبابوي. ومن المحتمل أن يموت، خلال عقد من الزمن، أكثر من ١٣ مليون نسمة جراء الجوع ،وتعد زامبيا – على سبيل المثال– في وضع قاتم حيث يقدر عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المعونة الغذائية قبل حلول الموسم المقبل في مارس/ آذار ٢٠١٣ بنحو ٢.٣ مليون نسمة، كما تقدر المعونة الغذائية المطلوبة بنحو ١٤٧.٣٨٣ ألف طن.

- الأمراض المتوطنة

لا تقتصر معاناة القارة الأفريقية على الجانب الاقتصادي فقط وإنما تمتد لتشمل جوانب أخرى مهمة وبخاصة في النواحي الصحية التي تؤثر على عمليات التنمية، ومن أبرز المشكلات الصحية في هذه القارة انتشار العديد من الأمراض المتوطنة مثل الإيدز والملاريا، اذ يعتبر مرض الإيدز من أهم أسباب الموت في أفريقيا، وقد أصاب هذا الداء القارة الأفريقية في مقتل وخلف خسائر بشرية واقتصادية أكثر مما خلفته الحروب الأهلية والإقليمية، فهنالك ٢٤ مليون ونصف المليون ما بين بالغ وصبي مصابون بالإيدز في أفريقيا، وهو ما يقدر بنسبة ٧٠% من المصابين عالميا، ويتسبب وباء الإيدز في ٢٩ دولة أفريقية في حصد أرواح ٩١% من نسبة الوفيات. وليس المستقبل المنظور بأفضل حالا من الواقع، فمن المتوقع أن يصاب بالإيدز ١٠.٥ مليون طفل خلال العشرين عاما بعد أن كان عدد المصابين ١.٣ مليون سنة ١٩٩٩. وهنالك ٤٣ مليون طفل مهددون بفقد والديهم بحلول عام ٢٠٢٠، ويقدر الخبراء أن أفريقيا بحاجة إلى ٣ مليار دولار بشكل عاجل لموجهة خطر الإيدز. وذكرت تقارير إحصائية ببرشلونة بإسبانيا أن معدل العمر بخمس دول أفريقية أصبح تحت الـ٤٠ سنة نظرا لانتشار مرض الإيدز، وهي: بوتسوانا وموزمبيق وليسوتو وسوازيلاند وجنوب أفريقيا. وأكد نفس التقرير أنه مع حلول سنة ٢٠٢٠ ستكون نسبة الوفيات أعلى في هذه الدول من نسبة المواليد . وهناك الى جانب الايدز مرض **(مرض النوم)** الذي ينتج عن لسع ذبابة التسي تسي مرضا يعرف بمرض النوم بالنسبة للإنسان ويسمى هذا المرض بـ"الناجانا" بالنسبة للحيوان وذبابة التسي تسي شأنها شأن بعوضة الأنوفيلس تتغذى على الدماء وتنقل الطفيليات من المصاب إلى السليم وتهاجم الجهاز العصبي للإنسان والحيوان، وأعراض المرض مثل الملاريا عبارة عن حمى وصداع وألم في المفاصل. ثم يصاب المريض بالهذيان والضعف ويدخل، إذا لم يعالج في الوقت المناسب، في غيبوبة يتلوها الموت ، ويصيب هذا المرض أكثر من نصف مليون أفريقي سنويا. ويوجد في ٣٧ بلدا جنوب الصحراء الكبرى ويهدد ٥٠ مليونا من بني البشر و٤٨ مليون رأس من الماشية، وهناك نحو ١٠ ملايين كيلومتر مربع من القارة الأفريقية موبوءة بذبابة "تسي تسي."فضلا عن الأعباء الاقتصادية التي تواجهها هذه البلدان فإنها تفقد ما يتراوح بين ٦٠٠ مليون و١.٢ مليار دولار كل عام في الجهود المبذولة لمكافحة المرض وكخسائر مباشرة في إنتاج اللحوم والألبان. **ومرض (الملاريا)** يعد أحد أهم أسباب الوفيات بأفريقيا وأحد العقبات أمام التنمية الاقتصادية للقارة. وتفقد أفريقيا ما يقدر بـ١٢ مليار دولار من الناتج المحلي الخام بسبب هذا المرض. وقد تم تسجيل ٢٠٠ مليون حالة إصابة حادة في العالم يموت منهم أكثر من مليون نسمة كل سنة. وكان نصيب القارة السمراء ٩٠% من هذا الحالات. وهناك مرض **(السل الرئوي) اذ تشير التقارير الى وجود** مليارين من البشر أي ثلث سكان العالم تقريبا يحملون جرثومة السل الرئوي، ٥ إلى

١٠ %من هؤلاء سيصبحون مرضى فعلا بالسل. يتركز ٨٠ % من هذه الإصابات في ٢٢ دولة.أما في أفريقيا فسوف يصل عدد المصابين بالسل الرئوي حسب تقارير منظمة الصحة العالمية، إلى ٤ مليون حالة في سنة ٢٠١٥. ويلاحظ أن عدد المصابين بهذا المرض في أفريقيا يزداد بمعدل ١٠% سنويا.

التحديات الخارجية التي تواجه الدول الافريقية :-

ان التحديات التاريخية التي تعود جذورها الى عهد الاستعمار، ثم العوامل الداخلية والاقليمية أفشلت كل عوامل العمل المشترك لأحداث تحولات اقتصادية سياسية واجتماعية في قارة افريقيا والتي برزت آثارها خلال العقود الماضية، وما صاحبها من ازمات اقتصادية انعكست آثارها سلبا على الاوضاع في القارة، الى جانب دورها في تراجع اهميتها الاستراتيجية، كل هذه التحديات بجانب الافتقار الى الارادة السياسية القومية، أفشلت كل جهود ومبادرات القارة في إحداث التحولات الاقتصادية والاجتماعية. وانقاذ شعوبها من مآسي المرض والفقر والجهل. ومازالت هذه التحديات ماثلة تهدد الجهود المستقبلية، ما لم تتحرك القارة الى محاصرة الحروب والصراعات القبلية والاقليمية. وإبداء الارادة السياسية النافذة لتصميم وتنفيذ برامج عملية تنقذ القارة وتهدف الى ازاحة سياج العزلة والتهميش، وتمكن شعوب القارة من تحقيق تطلعاتها الى العيش الكريم

وابرز المشاكل التي ورثتها القارة خلال الحكم الاستعماري(والتي سبق وتحدثنا عنها سابقا) النزاعات القبلية والحروب الاهلية التي بذر بذورها الاستعمار من خلال رسم حدود جغرافية مصطنعة بين الدول المجاورة التي لم تأخذ في الاعتبار التداخل السكاني بينها والانشطة الاقتصادية المشتركة بين القبائل المشتركة، الى جانب تركيز الادارات الاستعمارية جهودها على نهب موارد القارة وتوجيه اقتصادها لخدمة مصالحها مما ادى الى تدمير البنى الاساسية لاقتصاديات كثير من دول القارة ، وسنتطرق هنا الى اهم واخطر **العوامل الخارجية التي اثرت على النمو والاستقرار الاقتصادي في الدول الافريقية في الفترة بعد الاستقلال:**

اولا / مخاطر العولمة

العولمة هي زيادة الارتباط المتبادل بين المجتمعات البشرية والناتج عن تبادل الأموال، والمنتجات، والمعلومات، والأشخاص أيضاً، ويرى البعض أن العولمة ما هي إلّا توحيد للنشاطات على اختلافها سواءً أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية بين جميع الشعوب وبصرف النظر عن أديانهم، ولغاتهم، وأجناسهم، ليصطبغوا بصبغة واحدة، بتعبير آخر أن العولمة هي تداخل لمختلف الأمور السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والسلوكيات المختلفة بين الشعوب دون أدنى اعتبار للحدود السياسية ودون إجراء أي من الإجراءات الحكومية، ويمكن تأشير مخاطر العولمة الآتي :

– تؤدي العولمة إلى تهميش وسحق الهوية الشخصية والوطنية، كما وتسعى نحو تشكيل شخصية وهوية ذات صبغة عالمية بعبارة اخرى انها تؤدي إلى فقدان التوازن بين القيم المادية والروحية والإنسانية من خلال الصراع بين الإيديولوجية والتكنولوجية

– تساهم العولمة في تحويل الهوية الوطنية إلى كيان ضعيف وهش، وخاصة في حال عدم امتلاك القدرة على التطور أو التأقلم مع تيار العولمة

– تسحق العولمة المنافع الوطنية وخاصة عند تعارض هذه المصالح والمنافع مع مصالحها

– تفرض العولمة الوصاية الأجنبية من خلال اعتبار الدول الأجنبية أكثر تقدماً ونفوذاً، مما أدى إلى إهانة كل ما هو محلي، كما يؤدي ذلك إلى ملاحقة كل ما هو محلي إلى حين الاستسلام لتيار العولمة

– ساهمت العولمة في سحق الثقافة والحضارة الوطنية، كما أوجدت حالة من الاغتراب بين الأفراد وتاريخهم الوطني والموروثات الثقافية، والحضارية التي تعود في أصلها إلى الآباء والأجداد

– ساعدت العولمة في سيطرة الكيانات القوية على الأسواق المحلية، كما ساعدتها في بسط نفوذها على الكيانات المحلية، وتحويلها إلى مؤسسات تابعة لها، اي انها تحاول فرض بعضاً من صور التبعية الاقتصادية من قبل مراكز العولمة الاقتصادية، لذلك أثرت العولمة في المسيرة التنموية لبعض المجتمعات والبلدان النامية

– صنعت العولمة من الدول المتقدمة دولاً صانعة للقرارات، وموزعة للأدوار على الدول النامية تحت مسمى الاقتصاد المتقدم والتكنولوجيا

– فرضت العولمة ازدواجية المعايير في طبيعة التعامل مع المواقف والصراعات المحلية والإقليمية

– أوجدت العولمة صراع بين القطاع العام والقطاع الخاص وتقليص فرص العمالة والتوظيف

– تهميش المنظمات الدولية وفرض النموذج الأمريكي في المواثيق العالمية مما جعل بعضهم يرى نوعاً من العبودية السياسية والاقتصادية والثقافية على المدى البعيد

– التحكم بالاقتصاد العالمي والتعامل المشترك بين الدول وذلك عن طريق حرية السوق والتعامل المشترك بين الدول وتأمين مزيد من الأسواق للاستهلاك، والمزيد من الثروات للاستيلاء عليها

– سيطرة الرأسمالية على العالم وخصوصاً بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وأن انتصار النظام الرأسمالي يعد دليل على صلاحيته وأفضليته، وأنه لا يمكن لدول العالم الخروج من تخلفها بمعزل عن الدخول في المنظومة الرأسمالية

ومن هنا فإن الدول تصبح معولمة وتدخل ضمن إطار العولمة من خلال تآكل سلطات الحكومات القومية أمام الرأسمالية القادمة بسرعة كبيرة لا يضاهيها شيء، كما أن القوى المركزية

الدافعة نحو العولمة هي القوى الرأسمالية المعاصرة والتقنيات الجديدة، وأن تصبح الصناعات في هذه الدول أكثر عالمية وتخرج من عباءة الصناعات الوطنية، كما وتحل الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات في هذه الدول وتأخذ مكان الشركات المحلية مما يجعلها تتلاشى شيئاً فشيئاَ، وبذلك تبدأ حدود الدول بالزوال معلنة عالميتها وعولمتها .

ثانيا / الإرهاب والتطرف العنيف

يعرف الإرهاب بانه : "الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعب يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يحدد حريات أساسية، ويكون هدفه الضغط على الجماعة أو الدولة لتغيير سلوكها اتجاه موضوع معين، وفي المرحلة الحالية أضحت القارة الإفريقية بصفة عامة والساحل الإفريقي بصفة خاصة ، من أكبر بؤر التوتر في العالم حيث يراها العديد من المحللين الأمنيين أنها مصدرا للتهديدات الأمنية بشكل متزايد، وعلى رأس هذه التهديدات، الإرهاب وجميع أشكال الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن الإنساني ، فقد أصبح الوضع الجيوسياسي فيها فرصة استراتيجية مهمة بالنسبة للإرهاب العابر للقارات، خاصة إذا نظرنا إلى التركيز المتزايد لتنظيمات الارهابية على قارة إفريقيا، و ظهور ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، ثم تنظيم (داعش) بالإضافة إلى تحالف هذه التنظيمات مع أخرى ظهرت نتاجا للحرب الأهلية في ليبيا والتنظيمات المنشقة من شمال مالي في منطقة الأزواد و جماعة بوكو حرام، في نيجيريا وغيرها الامر الذي يهدد القارة امنيا وسياسيا واقتصاديا ويأزم اوضاعها اكثر مما هي متأزمة .

وظاهرة الإرهاب تمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام جهود السلام والتكامل الوطني وبناء الدولة والإدارة للتنوع في جميع أنحاء القارة. وقد شهدت القارة الأفريقية خلال السنوات الأخيرة صعودا غير مسبوق للعمليات والجماعات الارهابية بين ربوع القارة وفقا لمؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٤ ،من بين أعلى خمسين دولة في العالم تواجه الانشطة الإرهابية ، هناك ١٨ دولة أفريقية. كما أكد مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٥ ،على أن جماعة بوكو حرام هي أكثر المجموعات الإرهابية فتكا في العالم، وزادت أعداد الضحايا اذلين قتلوا من جراء عملياتها، ويتركز النشاط الإرهابي في العالم بشكل كبير في خمسة دول في العالم، حيث تركزت ٥٧ %من الهجمات، و٧٨ %من الوفيات في هذه الدول، ومنها (العراق- نيجيريا- أفغانستان- باكستان- سوريا) واحتلت الصومال المرتبة الثامنة في مؤشر الإرهاب، وليبيا المرتبة التاسعة ،فمن بين ٣٩ دولة تتعرض للإرهاب في العالم هناك ١٤ دولة افريقية تشهد هذه الاعتداءات الارهابية عليها.، وتواجه دول افريقيا هذه التحديات بشكل مباشر، وأهم الدول هي موريتانيا ومالي والنيجر، ومع طبيعة الظروف الجغرافية فإنه من البداهة أن هذه التحديات تؤثر كذلك

على أجزاء من بوركينافاسو تشاد، وهناك الكثير من التحديات تؤثر على الدول المجاورة بما في ذلك الجزائر وليبيا والمغرب وحتى نيجريا، والتي يعتبر التزامها ضروري لمواجهة تلك التحديات والتطورات السياسية الحالية في عموم القارة .

على الرغم من عوامل الضعف الذاتي التي تتسم بها دول الساحل الإفريقي "جنوب الصحراء" و "خاصة مالي"، والتي أهلتها لتدخل غالبيتها في إطار الدول الفاشلة جاءت التأثيرات الأمنية التي عكستها تطورات دول الشمال الإفريقي خلال العقدين الأخيرين لتضاعف من التهديدات الأمنية والإنسانية التي تعيشها هذه الدول، ولتدفعها لتصبح جزءًا من(قوس الأزمات) الذي كان يمتد في السابق من أفغانستان مرورا بإيران والجزيرة العربية حتى القرن الإفريقي، ليضم هذه الدول ليصل إلى المحيط الأطلنطي غربا، حيث شهدت المنطقة مصادر تهديد داخلية وخارجية تأثرت بها دول جوار المغرب العربي ،وعلى مدى السنوات القليلة الماضية أصبحت منطقة الساحل الإفريقي تشهد العديد من التهديدات الأمنية بفعل تنامي العديد من المشاكل التي أدت إلى تحوله إلى مسرح العمليات الإرهابية وأنشطة متطرفة لبعض الجماعات الإرهابية المتطرفة .

لقد استفادت خلايا التنظيمات الارهابية، في شمال إفريقيا وبلدان الساحل من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الهشة في بلدان المنطقة، ومن غياب التنسيق والتعاون الإقليميين في ما بينها، وعدم وجود استراتيجية إقليمية مشتركة لمحاربة الإرهاب خصوصا في مواجهة مساحات صحراوية شاسعة تتجاوز قدرة منظومة أمنية محلية واحدة على مراقبتها وضبطها، وقد ساعدت هذه المعطيات الجماعات المسلحة في تحويل منطقة الصحراء إلى ملاذ آمن بعيد عن أي سلطة أمنية أو عسكرية، الأمر الذي مكنها من التناسل واستقطاب مقاتلين جدد، والولوج إلى مصادر تمويل مهمة لدعم مشروعها الإرهابي، حيث اعتمدت بشكل أساسي على التمويلات الناتجة عن الفديات مقابل الإفراج عن رهائن الدول الأجنبية.

ثالثا / مخاطر الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة

بالإضافة إلى مخاطر الارهاب والتطرف هناك تهديدات اخرى تعاني منها القارة الافريقية منها الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة التي تعد من أهم التهديدات والمخاطر الأمنية بالنسبة لدول القارة ولاسيما دول المغرب العربي والقادمة من منطقة الصحراء الكبرى، نظرا للآفات الكثيرة التي تصاحبها مثل التهريب وتجارة السلاح وتجارة المخدرات ،وتمثل منطقة الساحل الإفريقي أحد المجالات الخصبة التي تنتشر فيها هذه الظاهرة فالدول المغاربية وبحكم أنها جزء من هذه المنظومة يجعلها تتأثر بكل ما يحدث فيها من تفاعلات تهدد امنها القومي ، فقد أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة وأن هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية ومؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة ويضاف إلى هذا أن تنامي الجريمة المنظمة، والهجرة السرية، والجريمة الإلكترونية أو الرقمية

،التهريب ((بنزين، سجائر، الأسلحة)) يشكل مصدرا من مصادر عدم الاستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة .وفي ذات الاطار تشهد منطقة الساحل الإفريقي عدة معضلات أمنية تتفاقم بشكل مستمر، من بين هذه الرهانات الأمنية التي تشهدها المنطقة، **تهريب السلاح الذي يتورط فيها المهاجرون غير القانونيين ،التجارة غير القانونية للأسلحة والتي لها تداعيات على الأمن الدولي** ، الأمر الذي يعيق مختلف جهود التنمية والديمقراطية بالقارة الإفريقية، ويشكل تهريب الأسلحة **الخفيفة ثلث المبادلات** الرسمية التي تتم على مستوى سوق الأسلحة، وبهذا فهي تمثل تهديدا للأمن في إفريقيا خاصة وأن هذه الأخيرة أصبحت تجذب الدول الراغبة في التخلص من فائض الأسلحة التي تجاوزها التطور التقني، وعليه فإن قضية الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة قد اصبحت قضايا تؤرق الدول الافريقية لا سيما المغاربية منها وباتت تهدد أمنها الوطني، خاصة بعد ما أصبح المهاجر غير القانوني يتورط في كل أنواع الجريمة المنظمة، حيث تشير أغلب تقارير الأجهزة الأمنية في المغرب العربي وخاصة الجزائرية والتونسية إلى حد ما أن حوالي ٧٠ بالمائة من المهاجرين غير القانونيين متورطون في شتى أنواع الجرائم العابرة للحدود والتي على رأسها تهريب السلاح والاتجار به.

وعليه يمكن تلخيص الأسباب المباشرة التي ساعدت على انتشار هذه الظواهر المؤدية للتهديدات الأمنية في عموم افريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي بالآتي: –

أسباب جغرافية: بسبب هشاشة وضعف الحدود، من حيث اتساع الرقعة الجغرافية مقابل ضعف الكثافة السكانية التي لا تتجاوز شخصا أو اثنين في الكيلومتر المربع الواحد والقرب الجغرافي بين قارة إفريقيا وأوروبا هو نفس العامل الذي يكون في الهجرة غير الشرعية فضلا عن قرب الحدود واتساعها وصعوبة مراقبتها بين دول جنوب وشرق وشمال وغرب إفريقيا عامل مساعد آخر على إدراك طبيعة التهديدات التي تتعرض لها القارة باستمرار .

أسباب سياسية: نوجزها في ضعف الدولة وعدم قدرتها على بسط السيطرة على أقاليمها وسيطرة أمراء الحرب والميليشيات على أجزاء كبيرة من تراب الدولة فصلا عن انشغال الدولة بالنزاعات الداخلية والحدود فيما بين الدول.

أسباب اقتصادية واجتماعية: وتظهر هذه في معدلات الفقر المرتفعة وعجز الميزان التجاري للدول الإفريقية بصورة عامة بسبب زيادة على الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية ومديونية الدول الإفريقية وكذلك الصراعات الإثنية والعرقية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي ومناطق أخرى من القارة .

رابعا / العلاقة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:–

صندوق النقد الدولي منظمة مدرجة تحت منظومة الأمم المتحدة، وقد أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام ١٩٤٥، وذلك "نظريًا" للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويعد المؤسسة

المركزية الأقوى في النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة وتأتي أموال الصندوق من الدول الأعضاء فيه، وتبعًا لحجم الحصص يتحدد عدد الأصوات المخصصة لكل بلد عضو، حيث كلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازدياد اتساع تجارته وتنوعها، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق وازدادت فرصه في الحصول على قروض أكثر من الآخرين. تتربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش الصندوق الدولي حيث تبلغ حصتها ١٧.٦% والشروط التي يفرضها البنك الدولي دومًا ما تكون قاسية في مقدمتها إلغاء الدعم الكلي عن السلع، وتحرير قيمة الخدمات، وتعويم قيمة العملة المحلية، وتحديد قيمتها الحقيقة مقابل الدولار، وغيرها من الشروط المتعلقة بهيكلية الاقتصاد للبلدان وكذا الحال بالنسبة للبنك الدولي الذي هو الآخر مؤسسة تابعة للأمم المتحدة ومهمته الاساسية تشجيع التنمية الاقتصادية الطويلة الاجل والحد من الفقر من خلال توفير الدعم الفني والمالي لمساعدة البلدان الاعضاء على اصلاح قطاعات معينة او لتنفيذ مشروعات محددة مثل بناء المدارس والمراكز الصحية وتوفير المياه والكهرباء والمساعدات التي يقدمها البنك الدولي تمّول من مساهمات الدول الاعضاء من خلال اصدار سندات مالية ، رغم ان مجالات واختصاصات عمل المؤسستين تبدو مختلفة، الا انهما تخدمان اهداف وسياسات الدول الكبرى – مجموعة الدول السبع – والتي تسيطر على سياسات واستراتيجيات عمل هاتين المؤسستين ، وترتبط تلك الاهداف بمصالح المؤسسات المالية والاقتصادية الكبرى، **واهم تلك الاهداف** : الحفاظ على استقرار الاسواق المالية الدولية ، وخلق وتوسيع فرص الاستثمار العالية الربحية لمؤسسات الدول الصناعية، لذا ان سياسات وتوجهات المؤسستين تتغير من وقت لآخر وفق المتغيرات الدولية. ولأهمية ايجاد تناسق بين سياسات المؤسستين، برزت برامج التكييف الهيكلي والتي طبقت بصورة واسعة في الدول الافريقية. وقد كانت المساعدات التي تقدمها هاتان المؤسستان مرتبطة بصورة اساسية بهذه البرامج. ويعتبر النجاح فيها جواز المرور الى الدول المانحة والاسواق العالمية الدولية ،أي ان هاتان المؤسستان لا تقدمان المساعدات الا وفق شروط تفرضها على الدول المستدينة منها مقابل منحها هذه القروض والمساعدات والتي في جزء كبير منها تمس الارادة السياسية لأنظمتها وتكتفها عن اتخاذ قرارات تمس تطوير واقعها التنموي وبذلك تحولت هذه المؤسسات من مؤسسات داعمة للاستقرار والتنمية في الدول النامية بحسب اهدافها التي تأسست من اجلها الى مؤسسات تدار بيد القوى الدولية المتحكمة بقراراتها الامر الذي افرغ اهدافها من محتواه الانساني وهذا ما حصل مع بعض الدول الافريقية التي حاولت الاستعانة بتلك المؤسستين لأجل مساعدتها في الخروج من الازمات الاقتصادية الخانقة التي تمر بها .

ففي نهاية عام ٢٠١٨، تفاقمت المشكلة الاقتصادية والمالية في قارة افريقيا، اذ شهدت دولها بالفعل حالة من التراجع والهبوط الاقتصادي بدأت مع نهاية القرن العشرين ولم تتمكن من الخروج منها إلا حينما بدأت تتسول من الدائنين، وهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن الدول الغنية ومؤسساتها المالية، والذين قرروا في النهاية مساعدتها عن طريق تخفيض ديونها ولكن ديون القارة بالعملات الأجنبية والتي بدأت تستفحل، تحولت في عام ٢٠١٩ إلى كابوس يهدد أفريقيا حيث إن قيمة العملات في دولها تراجعت عامًا بعد عام ومن الأمثلة الواضحة على ذلك هي: السيدى الغانى والدينار التونسي ، ولذلك لجأت بعض الدول الأفريقية إلى محاولة اقتراض اليورو والدولار من الأسواق العالمية بفائدة ٦% أو ٧% سنويًا، لتغطية احتياجاتها، وهذا يعد انتحارًا، لأنه سيتعين على هذه الدول أن تخصص جانبًا كبيرًا من ميزانياتها لتسديد الفوائد ولتسديد المبلغ في ميعاد استحقاقه وكثيرون منهم لن يتمكنوا من ذلك، ومما يذكر أن هناك عشرين دولة تعانى من زيادة مديونياتها بالعملات الأجنبية وبعضها عاجز بالفعل عن السداد، وستتفاقم خطورة هذا الوضع في السنوات القادمة وبالتالي فإنه يجب على وزراء المالية في الدول المعنية أن يجدوا وسيلة لحل هذه المشكلة والا ستلجأ هذه الدول الى الاقتراض بالعملات الأجنبية وستقتصر استدانتها على الاقتراض بعملاتها المحلية من صناديقهم الادخارية. كما أنه ستمنع استدانتها بصفة خاصة من الأسواق العالمية بفائدة ٧% سنويًا، في حين ستتمكن الدول النامية فقط من الاستدانة بفائدة ١% أو ٢% سنويًا

خامسا / الفجوة التكنولوجية والمعلوماتية بينها وبين الدول الصناعية:-

تفتقر قارة افريقيا الى وسائل الارتقاء بإنتاجها ورفع مستوى الحياة لشعوبها، لذا فإن ابرز العوائق امام الاقتصاد الافريقي في مواجهة تداعيات العولمة والصمود امام المنافسة القوية، يتمثل في الفجوة المعلوماتية والافتقار الى التقنيات الحديثة، فحالة التهميش والعزلة التي تعاني منها افريقيا وشعوبها اليوم، ليست حالة استثنائية او مرتبطة بمرحلة طارئة او مؤقتة بل هي مرتبطة بضعف قدرة البلدان الافريقية على اعادة تجميع قواها وترتيب اوضاعها الاقتصادية والسياسية من اجل التصدي لتلك الحالة، ومن شأن ذلك ان يوسع فجوات النمو بينها وبين العالم الخارجي، فتؤدي الى مزيد من التهميش والعزلة والفقر والاختلال الامني والاضطراب السياسي، كما حدث في كثير من الدول الافريقية، خاصة في دول جنوب الصحراء، حيث بلغ عدد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر حوالي٣٠٠ مليون نسمة بمستوى دخل الفرد ٠.٦٥ دولار او اقل في اليوم. ويمثل هذا الرقم ما يعادل حوالي نصف سكان افريقيا. ومازال هذا الرقم في ارتفاع ويشكل فقراء الريف ٨٠% من جملة فقراء افريقيا، مما يشير الى الفوارق الكبيرة في توزيع الدخول بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وبين المناطق المختلفة، **ومع مطلع الالفية الثالثة** وجدت افريقيا نفسها أمام تحديات كبرى لا لردم الفجوات المتنامية بينها وبين دول العالم وازاحة سياج

العزلة والتهميش الذي يحول دون اندماجها في المجتمع الدولي فحسب، بل ايضا لإيقاف الحروب والنزاعات المحلية والاقليمية ومحاصرة حالات الفقر والجوع والمرض والجهل عن كاهل شعوبها. وتأسيس اطر مؤسسية وآليات للتعاون والتكامل الاقليمي والقاري وايقاف الحروب الاهلية ..الخ ، ولا شكَّ أنَّ التعليم هو المفتاح الرئيسي لضمان توفير مستويات المهارات المطلوبة لأي عمل فني او تقني حتى تتمكن إفريقيا من الاستفادة من التقنيات الجديدة لان الاستثمار في التعليم هو المحرّك الأساسي للنمو الاقتصادي، ولعل السؤال المرتبط بتحديد موقع إفريقيا في الثورة الصناعية الجديدة يتوقف على مدى مشاركتها في عمليات إنتاج المعرفة على الصعيد الدولي، وفي هذا السياق هناك **ثلاثة متغيرات مهمة تحدّد مدى مشاركة إفريقيا في التطورات التكنولوجية الجديدة**، والاستفادة منها بشكل إيجابي:

أولاً: الإنفاق على البحث العلمي

ثانيًا: الإنتاجية البحثية

ثالثًا: تعزيز ثقافة البحث والقدرات البحثية في المؤسسات الإفريقية المعنية

وهنا يلاحظ أن جملة الإنفاق الوطني في إفريقيا على البحث العلمي مقارنة بإجمالي الناتج المحلي ضئيلة للغاية؛ بحيث لا تتجاوز ٠،٥% من إجمالي الناتج القومي مقارنة بنسبة ١.٧% في الدول المتقدمة. وتبلغ هذه النسبة في آسيا ١.٦%، وفي أوروبا ١.٨%، وفي أمريكا الشمالية ٢.١%. وقد بلغت نسبة الإنفاق العالمي على التعليم عام ٢٠١٧م نحو ١.٧ تريليون دولار أسهمت عشر دول فقط على مستوى العالم بنحو ٨٠% من هذا المبلغ، وبالقطع ليس من بينهم دولة إفريقية واحدة. على سبيل المثال كوريا الجنوبية تنفق نحو ٤.٣% من إجمالي ناتجها القومي على التعليم، وهي الدولة التي كان يمكن مقارنة معدلات أدائها الاقتصادي بالمعدلات الإفريقية منذ نحو ستين عامًا خلت. أما الولايات المتحدة؛ فإنها تحتل المرتبة العاشرة بنسبة ٢.٧% من إجمالي ناتجها المحلي ، كل ذلك يعكس معاناة القارة من مواكبة متطلبات التطورات التكنلوجية المتصاعدة ويبين مقدار الفجوة التي تتسع ازديادا كلما ظلت اوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون تقدم ملموس ،وبقاءها على هذه الحالة يفاقم الفقر والجوع والامراض التي اضحت سمة من سمات افريقيا ،ولذلك يجب على قادة افريقيا العمل المتسارع وبكل المجالات لتجاوز مشاكلها الداخلية ووضع خطط تنموية سريعة تنطلق من سياسات عامة مضاغة وفق تسلسل الحاجات الاساسية لشعوبها وتراعي بنفس الوقت تلك التطورات المتسارعة .

سادسا / المطالبات الدولية بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي :

برزت مطالبات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي والحكم الرشيد خلال فترة التسعينات من القرن العشرين عندما وصلت المرحلة الثانية من الديمقراطية وانتشرت حول القارة الإفريقية، وكانت التوقعات كبيرة بأن يؤدي التحول إلى الديمقراطية والذي أخذ مسارات عدة إلى توطيدها

واحداث التنمية في القارة. وساعدت في ذلك سنوات من الضغط الداخلي والخارجي والذي شمل سخطًا شعبيًّا بسبب المعاناة الاقتصادية والتراجع السياسي الذي طبع الحالة الافريقية سنوات طويلة، وهذه الضغوط والمطالبات التي تمارسها البلدان الغربية على البلدان الافريقية والتي قرنت مساعداتها ومنحها القروض بتحقيق تلك الشروط شكلت ولازالت احدى العوامل والتحديات التي يجب على البلدان الافريقية الاخذ بها والتقيد بالالتزامات المترتبة عليها(وهذا ما سنتناوله في موضوع لاحق) .

سابعا / صراع القوى العظمى على الموارد في افريقيا

لطالما كانت أفريقيا مصدراً للموارد الخام، وسوقا لتصريف السلع المصنعة، بل والرخيصة منها واليوم باتت قبلة المستثمرين الدوليين، فقد ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا من ١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٣٧ مليار عام ٢٠٠٦ وإلى ٤٦ ملياراً عام ٢٠١٢، ووصل عام ٢٠١٣ إلى ٥٧ مليار دولار بارتفاع نسبته ٤ في المئة، والقارة بحاجة إلى رؤوس أموال تساهم في تحقيق التنمية، وتوفير البنية التحتية لاستغلال مواردها، وبطبيعة الحال يخلق توفر رؤوس الأموال والموارد البشرية نمواً مطرداً وسريعاً، وهو ما تشهده أفريقيا الآن، وقد تصبح أحد أكثر المناطق مساهمة في النمو الاقتصادي العالمي، وهذا ما يتوقعه خبراء اقتصاديون، في حال استمر النمو الحالي للقارة، بحيث سيضيف حوالي ١٢ تريليون دولار إلى الناتج المحلي لجنوب صحراء أفريقيا بحلول ٢٠٥٠ هذا النمو المطرد يجذب الاستثمارات الأجنبية للقارة التي تشهد حالياً إقبالاً متزايداً من قبل المستثمرين، وبحسب دراسة صادرة عن شركة «أبوظبي للاستثمار» عام ٢٠١٢ بعنوان (نظرة على أفريقيا)، يرى العديد من المؤسسات حول العالم أن أفريقيا تتمتع بقدر أكبر من المقومات الإجمالية للاستثمار مقارنة بالأسواق الناشئة، وتمتلك كل من نيجيريا وكينيا الفرصة الأكبر في جذب الاستثمارات، وبحسب الدراسة التي اعتمدت على استقصاء آراء نحو ١٥٨ من المؤسسات الاستثمارية حول العالم، بالإضافة إلى عدد من الخبراء المهتمين بالقارة، فإن العديد من المؤسسات الاستثمارية حول العالم يخطط لرفع أصوله في أفريقيا على مدار الخمسة أعوام القادمة، وبحلول عام ٢٠٢٠ تتوقع ثلث المؤسسات التي تمّ استقصاؤها نقل ٥ في المئة على الأقل من قيمة استثماراتها إلى أفريقيا ، وعلى الرغم من أنّ معظم هذه الاستثمارات تتركز في مجالي الطاقة والتعدين، إلّا أنها في الوقت نفسه، تساهم في إتاحة فرص استثمارية في المجالات الأخرى، وخصوصاً في قطاع الخدمات، غير أنّ القارة تفتقر إلى تنوع هيكل النشاط الاقتصادي، وتصنيع المحصولات الزراعية ومن ثم تصديرها مصنعة للاستفادة من القيمة المضافة، وبالتالي ثمة محاولات لتنويع الهيكل النشاط الاقتصادي وتطوير البنية التحتية وذلك من خلال الشراكة مع الصين حيث قامت الشراكة بين الصين و٣٥ بلداً أفريقياً في مجالات البنية التحتية بالإضافة إلى ترتيبات بشأن التنمية، وفي المجال الزراعي ايضا هناك

مجال وافق رحب للاستثمار رغم إن الأساليب الفنية للإنتاج في القطاع الزراعي في أفريقيا غير متطورة حتى الآن، وهناك شركات عالمية تستثمر هذا المجال، فشركة «أجكو» الأميركية مثلاً، وهي ثالث أكبر شركة عالمية للمعدات الزراعية، تستثمر بمبلغ ١٠٠ مليون دولار في أفريقيا في هذا المجال، **من هذا يتبين ان القارة تحظى القارة باهتمام البلدان المتقدمة والنامية**، على حدّ سواء، بحيث باتت هذه الدول تتسابق إليها، وتعدّ الصين من أكبر شركاء أفريقيا، بل البديل الجديد للغرب، وعلاقتها مع أفريقيا هي علاقة قوية ومتينة وقد تطورت وتعزّزت علاقة الصين مع أفريقيا منذ بداية الألفية وإنشاء منتدى التعاون الصيني . الأفريقي فوكاك في ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٠ في بكين بهدف تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بينهما الا دليل على ذلك،

هذه الشراكة الصينية الأفريقية عزّزت اهتمام البلدان الغربية بالقارة، خصوصاً الولايات المتحدة الأميركية التي رفعت حجم استثماراتها في أفريقيا، ولذلك عقدت في واشطن، قمة قادة أميركا أفريقيا، وركزت على قضايا التجارة والاستثمار في القارة مفصحة عن استثمارات بقيمة ٣٣ مليار دولار في السنوات القادمة، وبطبيعة الحال تتركز هذه الاستثمارات في مجالات الطاقة والمعادن ، وهذ يدلل ويؤشر على ان هناك صراع على موارد أفريقيا دار بين القوى الاستعمارية في القرنين الأخيرين، ويدور اليوم ليؤشر تنافسا وصراعا جديداً يحتدم بين قوى جديدة، تدور رحاه بشكل أسرع بين الولايات المتحدة الأميركية والصين، وفرنسا وروسيا والكيان الصهيوني وغيرها من القوى ، ويعتبر الأفارقة أنّ الولايات المتحدة تقف في صف الغرب الذي استعمر القارة، والأصح احتل القارة واستعبدها واستغل مواردها، وأوقعها في شرك التبعية والتخلف، بينما يعتبرون أنّ الصين مثل أفريقيا عانت من ويلات الاستعمار، وتقدم نفسها كقوة بديلة للغرب لتحقيق التنمية في القارة، ويرى قادة أفريقيا وأكثر المهتمين في شأنها أنّ علاقة الصين مع أفريقيا علاقة قائمة على الشراكة والمساواة، وانهم يفضلون العلاقة والشراكة مع الصين عن العلاقة مع الغرب بينما علاقة أفريقيا مع الغرب هي علاقة استغلال من طرف واحد، رغم أنّ وسائل الإعلام الغربية تصف الصين بأنها تنفذ «سياسة استعمارية جديدة» تجاه أفريقيا.

صحيح ان الاستثمارات الأجنبية، بحسب النظرية الرأسمالية للتنمية، مهمة في الدول النامية لتمويل عملية التنمية، ذلك أنّ البلدان التي حققت نمواً مطرداً وأصبحت دولاً صناعية جديدة يعتمد اقتصادها على الاستثمار الأجنبي، فأفريقيا حالياً تستقبل هذا الاستثمار، غير أنه ينبغي على البلدان الأفريقية أخذ زمام المبادرة بنفسها، وإدارة اقتصاداتها بنفسها وليس وفقاً لإملاءات خارجية والا انها سوف ستكون ساحة منافسة شرسة بين القوى الاقتصادية الكبرى في العالم والتي تستهدف الحصول على الارباح وفرص الاستثمار دون النظر الى حجم معاناة تلك الشعوب واولوياتها التنموية وهذا التحذير لا يستثني دولة افريقية بعينها اذ ان كل مصالح القارة

مهددة بالاستغلال طالما لا توجد ارادة وامكانيات ذاتية افريقية تستغلها وتحوز بها لصالح شعوب القارة ..

التحول الديمقراطي في إفريقيا والعمليات الانتخابية:

قبل الدخول بحيثيات الموضوع لابد من اعطاء تعريف لمفهوم التحول الديمقراطي، اذ تعددت التعريفات المقدمة للتحول الديمقراطي وذلك بحسب اختلاف المداخل التي ينظر من خلالها علماء السياسة إلى عملية التحول، ومن بين هذه التعريفات ما يشير إلى التحول الديمقراطي على أنَه تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية، وهناك من يعرفها هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر ، وفي افريقيا مرت الحركة الديمقراطية بمراحل تبعا للسياق التاريخي الذي مرت به البلدان الافريقية والتطورات السياسية التي عرفتها خلال ذلك السياق ،علما ان مسالة تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم قد عرفتها الممالك الافريقية القديمة والقبائل الموجودة هناك ولكن ضمن اطار تقاليد واعراف محددة تتبعها القبيلة، ويمكن ان نقسم مراحل التطور الديمقراطي في افريقيا وفق الاتي :

اولا / المرحلة الاستعمارية :- حرص الاستعمار على عدم زيادة التعليم او الوعي السياسي بين الشعوب التي استعمرها اذ انه كان يدرك ان التعليم سيؤدي الى بالضرورة الى زيادة الوعي والى زيادة المطالب بالتحرر ومناهضة الاستعمار ، في دولة الكونغو مثلا لم يكن هناك سوى طبيب واحد عندما تركها الاستعمار البلجيكي ولم يكن هناك اي برلمانات منتخبة او تمثيل للشعوب وانما من اجل (**الديكور**) كان هناك بما يسمى **بالمجالس الاستشارية** التي تقدم بعض المشورة للحاكم البريطاني او الفرنسي ولما كانت الاغلبية من الشعوب الافريقية في هذه الحقبة هي عبارة عن قبائل مختلفة حيث الولاء للقبيلة كان يطغي على الولاء للدولة وكانت التقاليد القبلية هي السائدة على اساس انه كان هناك ما يسمى بمجلس زعماء القبيلة يجتمعون معا لمعالجة المشكلات التي تواجه القبيلة او افرادها وقد سعى الاستعمار الى استقرار هذه التقاليد التي كانت تضمن له عدم ظهور حركات تحررية او اضعافها على مستوى البلاد . ويمكن القول انه بالرغم من مطالبة اغرب لأفريقيا بإقامة انظمة ديمقراطية الا انه عبر تاريخ عبر تاريخه الطويل في احتلال القارة لم يحاول ان يدعمها في سبيل اقامة ذلك بل على العكس يمكن التأكيد ان افريقيا شهدت خلال المرحلة الاستعمارية مسعى غربيا لتغييب النموذج الديمقراطي وتسيد النظم التسلطية.

ثانيا /المرحلة التحررية :- في خمسينيات القرن الماضي ومع بزوغ حركات التحرر في مختلف انحاء العالم الثالث بدأت الشعوب الافريقية تدرك انها ليست اقل من غيرها في الحصول على حريتها وغالبا ما كان يقود تيار التحرر زعيم ما يجمع معه قبيلة رئيسة وتلتف حوله جموع

الشعب وتكافح معه فعلى سبيل المثال (جوموكينياتا) في كينيا اذ كانت تؤمن بان هناك قضية اساسية محورية هي التخلص من الاستعمار اولا حتى دون الاتفاق على اسس ارساء الديمقراطية وبعض منها دعم من قوى استعمارية كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية التي ظلت تدعم لسنين طويلة انظمة حكم ديكتاتورية في ارجاء مختلفة من العالم واضعفت هذه الانظمة المقدرة التنظيمية في مجتمعاتها للقوى المناهضة لها مثل النقابات والاحزاب والتنظيمات الجماهيرية فعطلت بذلك قدرة بعض الأنظمة السياسية الافريقية من ارساء دعائم الديمقراطية وزاد الامر سوءا بعد الاستقلال اذ كانت حركة التحرير تنتقل الى انشاء الحزب الرئيس او الاوحد في البلاد كونها هي التي قادت حرب التحرير وترى نفسها احق من غيرها بتولي تقاليد الحكم(كينيا ، ساحل العاج ... الخ) وساد نظام الحزب الواحد لا سيما في الدول التي كانت سائدة فيها الميول الاشتراكية – كما وسبق تحدثنا– اذ قدم الحزب الواحد نفسه على اساس ان الوضع لا يتحمل تأسيس احزاب اخرى وان اقامة احزاب على اسس قبلية سيغرق البلاد بالفوضى ويتفرق الشعب وان الظروف الدولية والاقليمية تحتم وجود حزب واحد قائد يقود مسيرة البلاد حول التقدم والتنمية ولذلك لابأس من كتم اصوات المعارضة والسيطرة على الصحف ووسائل الاعلام وعدم السماح بظهور نقابات مهنية قوية وتزامن ذلك كله مع فترة الانقلابات العسكرية التي شهدتها الكثير من الدول الافريقية اذ قدم الجيش نفسه على انه المخلّص الذي سيقود البلاد للأمام ويضع مصلحة الوطن نصب عينيه ولكن في النهاية تحول قادة الجيش الى مستبدين على غرار من قاموا بالانقلاب ضدهم، وفي هذه المرحلة قدم ايضا نموذج الديمقراطية الذي يقوم على اساس التعددية الحزبية لكنه اتهم من قبل انصار الحزب الواحد على اساس انه مؤامرة من الغرب والدول الاستعمارية السابقة من اجل محاولة العودة الى البلاد تحت شعار وطريق آخر هو دعم احزاب معينة ، بل قيل ايضا ان الدعوة الى احترام حقوق الانسان تدخل في هذا الاطار ايضا وبالمقابل ظهرت دعوات تقول ان سر قوة افريقيا وتماسكها يكمن في استمرار نظام القبيلة او الاثنية لا سيما في ظل عدم وجود حكومة مركزية قوية في بلد مترام تتعدد به اللغات لكن مع انهيار الاتحاد السوفيتي سقطت اغلب الانظمة التي اتخذت من نظام الحزب الواحد سبيلا لحكمها ودخلت افريقيا في هذه المرحلة ازمة مركبة ومتشابكة تدور حول اسلوب التعامل بين الحاكم والمحكوم وتتضمن ايضا عدد امن الازمات الفرعية التي تشكل النسيج العام لازمة الديمقراطية في افريقيا ابرزها:

– ازمة القيادة السياسية: اذ احاط الرعيل الاول من الاباء المؤسسون نفسه بهالة من القدسية والكاريزمية وبنى شرعيته في اطار العلاقة السياسية وفي الوقت الذي كان من المفترض ان تقوم هذه الزعامات بدور وظيفي في عملية بناء الدولة القومية الا انها سعت الى تكريس نمط الحكم الشخصي حيث اضحى شخص الزعيم محور النظام السياسي.

– ومنها ايضا ازمة الحرية السياسية والحقوق المدنية: فالديمقراطية تعني ان لكل مواطن مهما كانت درجته الاجتماعية حد ادنى من الاحترام والكرامة الانسانية كما انها تتضمن حرية الفكر والاعتقاد وابداء الراي دون خوف وايضا تتضمن قدرة المعارضة على توصيل رائيها .. الخ .

ثالثا / مرحلة التحولات الديمقراطية

تعتبر التسعينات من القرن الماضي عصر إعادة ولادة الديمقراطية في إفريقيا، فخلال تلك الحقبة شهد العديد من الدول الإفريقية عودة للديمقراطية الانتخابية بعد عقود من الحكم الشمولي الفاسد وقد ساعدت في ذلك سنوات من الضغط الداخلي والخارجي والذي شمل سخطًا شعبيًّا بسبب المعاناة الاقتصادية والتراجع السياسي لذلك برزت مطالبات بالإصلاح السياسي والديمقراطي خلال فترة التسعينات، وعندما وصلت المرحلة الثانية من الديمقراطية وانتشرت حول القارة الإفريقية، كانت التوقعات كبيرة بأن يؤدي التحول إلى الديمقراطية والذي أخذ مسارات عدة إلى توطيد الديمقراطية والتنمية حول القارة. وكانت الانتخابات تقع في جوهر هذه التوقعات حيث إنها تخدم بعض الأهداف الديمقراطية المهمة وأهم هذه الأهداف: المشاركة السياسية والتنافس والشرعية والتي تعتبر جميعها عناصر محورية لتعزيز الديمقراطية، وبينما لا تقوم الانتخابات وحدها ببناء ديمقراطية قوية فإنها رغم ذلك تبقى أساسية، ليس فقط لإنشاء الحكومات الديمقراطية بل أيضًا كمقدمة لتعزيز الديمقراطية على نطاق أوسع، ومع ذلك فقد يتم استعمال الانتخابات في بعض الأحيان كوسيلة لتمويه الحكم السلطوي وكشكل من أشكال الطقوس الديمقراطية التي لا تضمن بالضرورة حرية الاختيار، وبعد مرور حوالي ثلاثة عقود على رحلة الديمقراطية في إفريقيا، فقد حققت بعض الدول تطورًا ملحوظًا في عملية إجراء الانتخابات بانتظام وتعميق الديمقراطية، بينما لم يحقق البعض الآخر مثل هذا النجاح بل على العكس من ذلك، يمكن القول: إن بعض الدول تراجعت في هذا المجال، وكما تشير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في تقرير الحوكمة الإفريقي الثاني، فإنه: منذ بداية إجراء الانتخابات في الثمانينات من القرن العشرين، تم إجراء العديد من الانتخابات في قارة إفريقيا إلا أن العديد من الدول لم يحظ بانتخابات جيدة، وفي المجمل فقد كان هناك تطور ملحوظ للحكم السياسي في بعض الدول بينما كانت التحسينات ضعيفة في دول أخرى وساءت الأوضاع في قسم ثالث منها. فقد كان التطور في مجال الحكم السياسي هامشيًّا في المجمل وتبقى المسارات المتعاكسة للتحول الديمقراطي في إفريقيا مصدرًا للقلق وسنحاول تتبع مسارات التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية وذلك بتحديد الأشكال والطرق المختلفة لهذه التحولات، كما نحاول تتبع مسار النجاحات والاخفاقات في هذه التحولات بأمثلة مستقاة من بعض الدول مثل غانا ونيجيريا والسنغال وبعض الحالات الخاصة بالعالم العربي مثل ليبيا ومصر وتونس .

مسارات ونماذج للتحولات الديمقراطية في إفريقيا

تشير عملية التحول الديمقراطي في العادة –كما وسبق واوضحنا– إلى التحرك من نظام أقل ديمقراطية (الشمولية بأشكالها المختلفة) إلى مجتمع أكثر ليبرالية وديمقراطية حيث تصبح القيمُ الديمقراطيةُ، والتي تشمل الانتخابات الدورية والحرة والعادلة والموثوقة بالإضافة إلى حكم القانون والقضاء المستقل والمجتمع المدني النشط والإعلام الحر والمفتوح والمستقل والعلاقة المتوازنة بين المجتمع المدني والعسكر، الطرقَ الوحيدةَ المقبولة لتنظيم أمور المجتمع. وعادة ما تأخذ عملية التحول الديمقراطي نمطين أو نموذجين، **هما التحول من الأعلى والتحول من الأسفل. أما الأول** فتقوده القيادات (تتمركز حول الدولة) وتتضمن الحالات التي تستجيب القيادات فيها لوقائع سائدة بالبدء بالإصلاحات الديمقراطية. **أما الثاني فيقوده** الشعب (يقوده المجتمع) ويتمثل في ضغوطات شعبية من أجل إصلاحات ديمقراطية مستوحاة خاصة من المجتمع المدني النشط، وبينما يعتبر كلا الشكلين معترفًا به، لا يمكن التغاضي عن احتمال اندماج عناصر من كليهما في حالة تحول واحدة ، ويجدر بنا أن نلاحظ أنه بينما يعتبر التحول من الأعلى أكثر قدرة على تحقيق الديمقراطية، وخاصة من حيث التوجه الأكبر لكونه أكثر دقة في تحديد الجدول الزمني والخطوات الإجرائية والاستراتيجية ككل فإن التحول من الأسفل يشمل درجة عالية من الريبة والشك. وتعتبر هذه الصفات مثيرة للدهشة باعتبار أن جميع أشكال التحول، سواء من الأسفل أو من الأعلى، تحمل عناصر من الشك. ففي كلتا الحالتين، فإن قدرات قادة التحول على التلاعب والتزامهم بالإصلاحات التي قد تؤدي إلى ولادة الديمقراطية قد لا تكون معروفة بشكل واضح. كما قد تؤدي التدخلات من قبل بعض القوى المضادة للديمقراطية إلى تحجيم أو تأجيل أو إطالة عملية التحول، وفي السياق الإفريقي، أوضحت التجارب أن التحولات الديمقراطية كانت في مجملها مستوحاة من الأسفل. وقد تم تحديد أربعة أنواع من التحولات تندرج ضمن هذا المتغير، وهي:

(أ) المؤتمرات الوطنية. (ب) الثورات الشعبية. (ج) تشكيل الاتفاقيات (د) إجراءات الأجهزة العسكرية ، وبينما تتميز كل من هذه النماذج بصفات خاصة، فإنه تجدر الإشارة إلى أنه في حالات كثيرة وجدت تداخلات فيما بينها حيث وُجِد نموذجان أو أكثر في عملية تحول واحدة

فلنأخذ المؤتمرات الوطنية على سبيل المثال، لا الحصر، والتي سجلت من خلالها أهم الحالات في الدول الإفريقية الفرنكوفونية، مثل: بنين والغابون ومالي وتوغو. كما كان لدول نيجيريا وزامبيا مؤتمرات وطنية خلال وقت ما. وقد كانت هذه المؤتمرات نتاجًا لضغوطات شعبية من أجل الحوار الوطني والإصلاحات الديمقراطية ، أما الثورات الشعبية فتقوم بها الشعوب نفسها بشكل رئيسي (وخاصة منظمات المجتمع المدني) والتي تطالب بتوسيع مساحة الديمقراطية. وبينما كان هذا النموذج سائدًا في التسعينات، فإن أقرب صورة له كانت الانتفاضات التي حدثت في شمال إفريقيا والتي أطاحت بأنظمة شموليه قديمة، أما نموذج تشكيل الاتفاقيات (مثل جنوب إفريقيا)،

فيتضمن اتفاقًا بين نظام شمولي راحل وقادة ديمقراطيين قادمين، ويشمل هذا الاتفاق على وجه الخصوص منح حصانة لمسؤولين مهمين في الحكومة الراحلة من الملاحقة القضائية بخصوص جرائم مثل انتهاكات حقوق الإنسان والفساد والجرائم ضد الإنسانية وغيره في نهاية المطاف، وبغضِّ النظر عن النموذج المتبع في التحول، فإن التحولات غالبًا ما تؤدي إلى انتخابات؛ وهذا يفسر التركيز الكبير على الدمقرطة عن طريق الانتخابات، وفي الحد الأدنى، تبقى الانتخابات أهم ظواهر عملية الديمقراطية وتقع أهمية ذلك في أن نجاح أو فشل عمليات التحول يعتمد بشكل كبير على السمات الديمقراطية للانتخابات والتي تقاس بدرجة المشاركة السياسية والتنافس والشرعية.

أكثر نماذج التحول الديمقراطي نجاحًا في إفريقيا

في الحد الأدنى، بينما حققت بعض الدول نجاحا مطردا في الدمقرطة بالانتخابات لم يحظ كثير من الدول الأخرى بهذا القدر من النجاح. وتعد تجارب دول غانا ونيجيريا وزامبيا والسنغال أكثر الحالات نجاحا، فعلى سبيل المثال، في غانا بالرغم من الانتخابات التأسيسية، والتي أجريت عام ١٩٩٢، حققت الدولة قفزات كبيرة في التحول الديمقراطي، وتعتبر عناصر انتظام الانتخابات والحرية والعدل والدرجة العالية من التنافس والمصداقية وسلامة أجوائها أهم عناصر نجاح التحول. وفي مقدمة ذلك كله، فإن انتصار الحزب بأعلى الأصوات عادة ما يكون بفارق بسيط عن نسبة الحزب الذي يحل ثانيا، كما أن توزيع مقاعد البرلمان يكون بالتساوي تقريبا بين الحزبين الرئيسيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تبادل الحكم يتم بشكل منتظم بحيث استطاعت أحزاب المعارضة الفوز في الانتخابات ثلاث مرات في أعوام (٢٠٠٠، ٢٠٠٨، ٢٠١٦). وإنه لأمر يدعو للإعجاب أن هذا التبادل للحكم شهد خسارة الرئيس الحالي عام ٢٠١٦ وهي ظاهرة نادره الحدوث في الديمقراطيات الإفريقية

أما بخصوص الحالة النيجيرية، فقد كانت مختلفة نسبيا: فبينما تميزت بالتنظيم غير الفعال للعمليات الانتخابية تبلورت بأشكال عديدة من الفساد الانتخابي مثل تزوير سجلات الناخبين وفقدان الديمقراطية داخل الحزب واقتلاع وتعبئة صناديق الاقتراع والتزوير الصريح للنتائج واستعمال العنف الشديد خلال جميع مراحل الانتخابات، فإن مجموعة من الإصلاحات الانتخابية أدت إلى تعزيز الاستقلالية والقدرات الإدارية الخاصة بالهيئات الإدارية للانتخابات والمجلس الوطني المستقل للانتخابات. وقد أدت هذه العوامل بالإضافة إلى عوامل أخرى إلى تحسينات منتظمة في الجو الانتخابي العام للدولة، ووصلت النزعة الإيجابية للانتخابات ذروتها عام ٢٠١٥ ليس بتبادل السلطة فحسب بل الأكثر أهمية، الهزيمة الانتخابية للرئيس الحالي في حينها، جودلاك جوناثان، وكانت كلتا الحادثتين غير مسبوقتين في تاريخ الانتخابات في نيجيريا

وفي العديد من الدول الأخرى مثل ليبيريا والسنغال وزامبيا، تعتبر الانتخابات المنتظمة ودرجة التنافس المرتفعة وتدوير السلطة وخسارة الرؤساء القائمين بعض أهم سمات التطور الديمقراطي. وتأخذ درجة الكمال الكبير أشكالا عدة، فعلى سبيل المثال في ليبيريا والسنغال لم يظهر فائز خلال الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية عامي ٢٠١٢، ٢٠١٨ على التوالي. كما أدى كلا الاستحقاقين الانتخابيين إلى تبادل للسلطة وهزيمة الحزب الحاكم. وفي حالة السنغال، فقد أدت انتخابات عام ٢٠١٢ إلى هزيمة الرئيس الحاكم، عبد الله واد، أمام ماكي صال، من حزب التحالف الجمهوري وفي حالة زامبيا، فقد فاز مايكل ساتا على الرئيس الحاكم، روبيا باندا، خلال الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١١ إلا أن التحولات الديمقراطية لم تأخذ منحى مشابها في حالات عديدة أخرى. ويتجلى ذلك بوضوح في حالات الدول العربية الواقعة في الشمال الإفريقي، وخاصة مصر وليبيا وتونس. ففي معظم هذه الحالات، كانت مساحة الديمقراطية محدودة للغاية وتم خنقها بوجود أنظمة سلطوية قديمة. وتتجلى الميول السلطوية في هذه الدول بطرق عديدة تشمل الديكتاتورية وقد نتجت عما يسمى بالربيع العربي آمال ببزوغ فجر الديمقراطية في هذه البلدان. وتعتبر هذه الآمال مفهومة بسبب أن هذه الانتفاضات جاءت من الأسفل وكانت تقودها الشعوب بشكل كبير من خلال أنشطة قطاعات واسعة من المجتمع. إلا أنه، وكما تم إيضاحه سابقا، لا تؤدي الثورات دائما إلى تحولات ديمقراطية مستدامة، وتمثل مصر أكثر المقاربات توضيحا لهذا الواقع ففي مصر، فإن انتخاب محمد مرسي تحت مظلة حزب العدالة والتنمية، التابع لحركة الإخوان المسلمين، لم يَرْقَ للتطلعات. على العكس، فقد أدى إلى الاستقطاب والعنف وإلى صعود العسكر للسلطة تحت قيادة الجنرال عبد الفتاح السيسي. ويدور الحديث بأن درجة القمع خلال حكم عبد الفتاح السيسي تجاوزت تلك التي كانت سائدة خلال عهد الرئيس حسني مبارك وحتى أسلافه من حيث عدد المصريين الذين تم قتلهم أو جرحهم أو اعتقالهم أو إخفاؤهم منذ الانقلاب العسكري في يوليو/تموز عام ٢٠١٣

كيف يمكن تفسير النجاحات والإخفاقات ؟

يمكن تفسير نجاح التحولات الديمقراطية في الحالات المذكورة من خلال عوامل عدة تشمل استقلالية ومهنية الهياكل الانتخابية والإدارية والتنسيق بين أطراف المعارضة والإصرار المتنامي للمواطنين والاستخدام المتنامي لوسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة والدور الداعم للمجتمع الدولي... إلخ اذ مكَّن استقلال لجان الانتخابات في غانا، ومؤخرًا في نيجيريا، من بسط درجة معقولة من السلطة على دورات الانتخابات وإجراءاتها. وقد دعمت سلسلة من مبادرات الإصلاح الانتخابي درجة المهنية والقدرات الإدارية والفاعلية الخاصة بلجان الإدارة الانتخابية في كلا البلدين. فعلى سبيل المثال، كانت عملية تطبيق التوصيات المهمة لتقرير لجنة الإصلاح الانتخابي ذات صلة وثيقة بالحالة النيجيرية. وفي غانا، فإن رئيس لجنة الانتخابات يُمنَح أمانًا

على منصبه حسب القانون بحيث لا يستطيع الرئيس عزله من بعد تعيينه إلا نتيجة انتهاك واضح للدستور علاوة على ذلك، ففي معظم الحالات الناجحة والتي شهدت تبادلًا للسلطة و/أو هزيمة رئيس قائم على وجه الخصوص، فإن الصفة المشتركة بين هذه الحالات كان التنسيق الفعَّال بين أحزاب المعارضة. وقد كان هذا العامل ذا دلالة واضحة في الانتخابات العامة في نيجيريا عام ٢٠١٥ حيث استطاعت أحزاب المعارضة الرئيسية أن تندمج وبالتالي أن تجمع مواردها وأن تنسق أنشطتها بشكل أفضل والذي أدى إلى نجاح انتخابي للمعارضة كما يُعتبر تصاعد درجة إصرار المواطنين عاملًا أساسيًّا لنجاح الديمقراطية في هذه البلدان؛ فلم يعد الناخبون راضين بالاقتراع فقط بل أيضًا أصبحوا يبدون اهتمامًا شديدًا بما سيحدث لأصواتهم الانتخابية. بعبارة أخرى، يريد المواطنون فعل كل ما يسمح به القانون لضمان أن أصواتهم سيكون لها أثر فعلي على عكس ما كان يحدث في الماضي وخاصة ما حدث في نيجيريا عام ٢٠١١. **وهناك عوامل أسهمت في هذا التطور:**

أولًا: وجود العديد من منظمات المجتمع المدني التي تَكَرَّس وجودُها لتعزيز قيم الديمقراطية والعمل على تثقيف الناخبين والتدخل مع أطراف انتخابية محورية مثل اللجنة الانتخابية والأحزاب السياسية والأجهزة الأمنية. ويعتبر مركز الديمقراطية والتنمية ومؤسسة (CLEEN) والمبادرة الشبابية للمناصرة والنمو والتقدم أمثلة مهمة في نيجيريا

ثانيًا: حدث ارتفاع كبير في مستوى الوصول إلى واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة في هذه الدول وقد أصبحت أدوات مثل الإنترنت والهاتف المحمول والفيس بوك وتوتير وسائل مهمة للحشد في هذه البلدان وعلاوة على ذلك، فقد كان المجتمع الدولي مصدر دعم لعمليات الدمقرطة من خلال توفير الدعم التقني والمادي للجان الانتخابية في هذه الدول أما في شمال إفريقيا، فبعض هذه الظروف والقدرات إما مفقودة وإما شحيحة كما هو واضح في الإنجازات الديمقراطية المحدودة للدول الواقعة هناك. وعلى الأخص، فإن الإخفاقات الديمقراطية في دول عربية كمصر وليبيا وتونس لا يمكن فصلها عن الإرث الطويل للشمولية والدعائم الاقتصادية الضعيفة لهذه الدول وغياب الأفكار الواضحة لدى قادة الثورات وغياب آليات المحاسبة وتجزئة المعارضة...إلخ؛ فكون شمال إفريقيا يملك تاريخًا طويلًا من الحكم الشمولي هو أمر مفروغ منه في الأدبيات السياسية، وقد تحمَّل الناس، ولأسباب عديدة، التصرفات الديكتاتورية لهذه الأنظمة إلا أنه بينما استمرت "الشرعية الاقتصادية" للحكم الأحادي في التدهور بشدة إلى درجة أن تكلفة الحكم الأحادي لم تعد تساوي المكاسب الاقتصادية الضعيفة التي توفرها حكومات دول شمال إفريقيا، فقد أصبح اهتزاز دعائم تلك الأنظمة الديكتاتورية وشيكًا جدًّا. وقد حدث ذلك خلال الربيع العربي، عام ٢٠١١، وقد كان متوقعًا بأن ترنح الآمال المرتفعة التي وُضِعت على كاهل الثورة كمسار واعد للخروج من الفقر وعدم

المساواة كان يعني أن الشعور بانعدام الرضى لدى الشعوب من "الديمقراطيات الجديدة" لم يكن ليتأجل كثيرًا ونتج عنه تجزئة متزايدة وغير مسبوقة للمجتمعات على أسس قبلية ودينية وقد أدى فشل بعض هذه الأنظمة الجديدة في تعزيز المساءلة، وخصوصًا بالتعاطي مع تركات عقود من الديكتاتورية من خلال مبادرات قضائية مرحلية، إلى تعقيد المشكلة. وقد كان من الممكن لمثل هذه المبادرات أن تواجه انتهاكات قديمة لحقوق الإنسان والمعاناة المرتبطة بهذه الانتهاكات. ولكي نفهم أهمية هذا العامل بشكل أفضل يجدر بنا أن نلاحظ أن تميز التجربة التونسية يمكن تفسيره من خلال "الاستشارة المجتمعية الواسعة في قضية العدالة الانتقالية" والتي أدت إلى صياغة قانون للعدالة الانتقالية في هذه الدولة ، أما مصر وليبيا، فقد فشلا في هذا المجال. مع ذلك، فإنه يبدو أن الأحزاب المعارضة لم تتعلم أية دروس مهمة من التجارب الناجحة في أماكن أخرى من القارة؛ فهذه الأحزاب تبقى مجزَّأة بشكل كبير وليست ذات فعالية بدون وحدة حقيقية؛ فالوحدة تعني القوة وقد تكون نقطة انطلاق جيدة

اخيرا يمكن ان نستنتج عن طريق التحليل السابق ان تاريخ التحول الديمقراطي في إفريقيا يمتاز بالتنوع والاختلاف وبأن التحول حسب الأماكن والأزمنة المختلفة أخذ مسارات عديدة ومعقدة. وقد وُجِدت قصص نجاح لهذا التحول في بعض الدول مثل غانا ونيجيريا والسنغال وزامبيا لم تخلُ من بعض الإخفاقات والعقبات. في المقابل، فإنه في بعض الحالات الأخرى مثل مصر وليبيا وتونس لم تتجسد وعود الربيع العربي في تحقيق التحول إلى ديمقراطية حقيقية. ومن أجل تعميق الديمقراطية في إفريقيا، يتوجب تمكين المؤسسات اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ودعم المؤسسات التي تُمأسس التحول السياسي الآمن، كما يجب تشجيع الأحزاب السياسية ذات التوجهات الأيديولوجية وتنشيط المجتمع المدني وتوسيع سبل الشمول السياسي وبناء أطر إقليمية معيارية قوية تحارب السلطوية

اشكال النظم السياسية في افريقيا :حالات دراسة :نيجيريا–جنوب افريقيا – تنزانيا

تحدثنا في الاوراق السابقة عن قارة افريقيا من النواحي الجغرافية والسياسية والاقتصادية واهم التحديات التي واجهتها سابقا والتي كان للاستعمار سببا مباشرا ورئيسيا فيها والتحديات التي تواجهها الان بسبب التطورات والتغيرات التقنية والتكنلوجية والمعلوماتية التي طرأت على عموم المعمورة ومنها افريقيا وختمنا الحديث عن التحولات الديمقراطية والعمليات الانتخابية التي تمر بها كثير من بلاد افريقيا والتي اوجزنا فيها الحديث بان هذه البلدان تتذبذب بين نجاحات جيدة المستوى على مستوى المشاركة الشعبية من جهة والتعامل الحكومي عن طريق توفير الاجواء المناسبة لأجراء الانتخابات وافساح المجال لجميع القوى الحزبية بالمشاركة عن طريق سن قوانين انتخابية تتلاءم مع تلك التوجهات من جهة ثانية وهو امر ادى بالنتيجة الى احداث تطور جيد في عملية التحول الديمقراطي في بعض بلدان القارة التي يمكن ان تكون ركيزة لتطورات مستقبلية

تسهم في بناء وانشاء انظمة سياسية تعمل على انتشال القارة من اوضاع التخلف والفقر والمجاعة والامراض والتأخر وانعدام التنمية وهو ما يسعى ويطمح له ابناء القارة ومن زاوية اخرى شخصنا تلكأ وتباطئ تلك الخطوات في بلدان اخرى لا سيما العربية الافريقية منها وبقاءها تتراوح في ميدان اجراءات انتخابات شكلية او لم تفضي الى احداث التغيير المطلوب .

وسنحاول في هذه الاوراق ان نتطرق الى بعض الانظمة السياسية الحاكمة في دول القارة افريقيا من خلال التطرق للنظام النيجيري كنموذج للنظام الرئاسي والنظام الجنوب افريقي كنموذج للنظام البرلماني والنظام التنزاني كنموذج للنظام الشبه رئاسي وبالتتابع .

اولا / النموذج الرئاسي: نيجيريا وفيها سنتطرق الى المواضيع التالية :

١- التاريخ السياسي لنيجيريا والطبيعة المجتمعية.

٢- مراحل التطور السياسي في نيجيريا والتحول الديمقراطي.

٣- التحديات التي تواجهها الدولة والنظام السياسي.

١- التاريخ السياسي لنيجيريا والطبيعة المجتمعية.

تأسست نيجيريا الحديثة عام ١٩١٤م بعد ضم كل من نيجيريا الشمالية والجنوبية، واستقلّت عن بريطانيا في الأول من شهر تشرين الأول عام ١٩٦٠م، وتبنّت النظام الجمهوري في عام ١٩٦٣م، لكنّها اختارت أن تبقى في رابطة الشعوب البريطانية، ويعتقد أن أول من سكن ما يعرف الآن بنيجيريا هم شعب "النوك" من العام ٥٠٠ قبل الميلاد إلى ٢٠٠ ميلادي، ثم بدأت الشعوب بالمهاجرة إليها، فقد هاجر شعب "البانتو" من وسط وجنوب أفريقيا واختلط بالسودانيين القاطنين فيها، وبعدهم هاجر العديد من الفولانيين والطوارق عبر الصحراء الكبرى واستقرّوا في شمال نيجيريا في مناطق حول الغابات ودلتا نهر النيجر، وقد تنوّعت ثقافات وعادات الشعب النيجيري بتنوّع أعراقه، فقد قُدر عدد المجموعات العرقية في البلاد بـ ٢٥٠ مجموعة عرقية، ولكن ٤ مجموعات رئيسية منها فقط تشكل ٦٠% من السكان، ووصل الإسلام إلى البلاد في القرن الثالث عشر عندما كانت نيجيريا تحت سيطرة إمبراطورية كانم التي حكمت من القرن الحادي عشر حتّى القرن الرابع عشر.

تقع نيجيريا في أقصى غرب إفريقيا، وتطل على المحيط الأطلسي شمال خط الاستواء، ويحدها غرباً دولة بنين، وفي الشمال النيجر، وفي الشرق تشاد والكاميرون، وتطل جنوبا على خليج غينيا ، مما سبق نجد أن نيجيريا تقع في فضاء جيوستراتيجي مهم جدا، ويجعل منها موقعها حلقة وصل بين غرب إفريقيا وإفريقيا الوسطى ، وما يعّزز هذا الموقع الجيوستراتيجي لنيجيريا عضويتها في العديد من المنظمات الإقليمية على مستوى القارة، مثل منظمة الاتحاد الإفريقي، ومنظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ، فضلا عن الاحتياطيات الضخمة من النفط التي تتوفر عليها نيجيريا، حيث تعدّ من أكبر الدول الإفريقية إنتاجاً للنفط والسادسة على

المستوى العالمي، يضاف إلى ما سبق الجهود المهمة التي تبذلها في حل نزاعات البلدان المجاورة لها، سواء من خلال تدخلها العسكري، كما في ليبيريا (١٩٩١م)، في إطار قوات الإيكواس، أو من خلال إرسال جنود لحفظ السلام، كما هو الحال إبان الحرب الأهلية التي عرفتها سيراليون في (١٩٩٨م)، كل ذلك جعل البلد قوة إقليمية مهمة على صعيد القارة .

طبيعة المجتمع النيجيري :

نيجيريا هي أكبر الدول الإفريقية من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانها ١٧٣,٦٠ مليون نسمة طبقاً لإحصائيات ٢٠١٤م وتتميز التركيبة السكانية للمجتمع النيجيري بسمة التعقيد نتيجة للتعدد العِرقي والإثني والقبلي، حيث تشكل القبيلة الوحدة الأساسية في تركيبته على العموم، ويصاحب ذلك التعدد اللغوي، ومن أبرز هذه القبائل:

١- قبيلة الهوسا/فولا تبلغ نسبتها ٣١% من الشعب

٢- قبيلة اليوربا تبلغ نسبتها ٢١%، ويتحدثون لغة اليوربا

٣- قبيلة الإيبو تبلغ نسبتها ١٨%، من مجموع سكان نيجيريا، ويتحدثون لغة الإيبو

٤- إضافة إلى جماعات عرقية أخرى، مثل: الكانوري، والنوفي، والتيف... وغيرهم

لكن على الرغم من التنوّع والتعدد داخل مجتمع نيجيريا تبقى المجموعات القبلية الثلاث، أي: (الهوسا/فولا، واليوربا، والإيبو)، هي: التي تشكّل غالبية السكان

وتتركز مجموعات (الهوسا/فولا) في الأقاليم الشمالية في ولايات: (سكت، وجمفر، وكتسن، وكانو، وبرونو... إلخ)، وغالبيتهم مسلمون، حيث تقدّر نسبتهم بحوالي ٩٨.%

أما مجموعة اليوربا فتستوطن بكثافة الأقاليم الجنوب الغربية، وينقسمون إلى مسلمين ومسيحيين ثم قبائل (الإيبو) في الأقاليم الشرقية، وغالبيتهم من المسيحيين وقد تميّزت العلاقات بين هذه القبائل بالصراعات الدموية التي أدت إلى سقوط الآلاف من الضحايا بسبب التنافس على

السلطة، أو الاقتتال من أجل الحسابات الاقتصادية، مثلما وقع في الحرب الأهلية بمنطقة (يافرا) في نهاية الستينيات من القرن الماضي، والمذابح المتبادلة بين المسلمين والمسيحيين في أكثر من مرة، في مختلف مناطق البلد، وأخذت غالبية تلك الصراعات طابع القبلية أو التعصب الديني، بسبب التعدد الديني الذي يزخر به البلد من الإسلام والمسيحية، إضافة إلى الديانات التقليدية، كل ذلك شكل مصدراً للصراعات والتوترات في بعض الحالات، ويبقى الإسلام هو الغالبية بالرغم من هذا التعدد الديني، حيث تقدّر نسبة المسلمين بحوالي: ٥٠% من مجموع السكان، ويوجدون بكثافة في شمال البلد، وفي المقابل يوجد المسيحيون بشكلٍ كبير في الأقاليم الجنوبية من نيجيريا، كل ذلك أنتج نمطاً من التنوع والثراء للهوية الثقافية النيجيرية

ثانيا / مراحل التطور السياسي في نيجيريا والتحول الديمقراطي.

استقلت نيجيريا عن المستعمر البريطاني في عام ١٩٦٠م، حيث شكلت جمهورية تقوم على الاتحاد الفيدرالي، ذلك الاتحاد الذي جمع الولايات الثلاث الكبرى، والتي كانت قائمة في عهد السيطرة البريطانية، وهي: ولايات: الشمال والشرق والغرب، وإن كان في كل إقليم جماعة عرقية تشكّل الأغلبية وتهيمن على الحياة السياسية والاقتصادية على المستوى الداخلي، إلا أن ذلك لا ينفي وجود جماعات وأعراق أخرى متباينة إثنيّاً وعرقيّا.

ومثلما هو الحال في غالبية الدول الإفريقية فإن نيجيريا أيضا عرفت صراعات وحروبا بين مكوّناتها العِرقية من أجل الحصول على نفوذ سياسي ومكاسب اقتصادية، مما جعل البلد معرضاً للتقسيم على أساس القبلية والجهوية، وتمثل ذلك في إعلان دولة (إيبو) جمهورية بمنطقة: (يافرا) في وسط وجنوب نيجيريا، في أيام حرب (يافرا) التي استمرت ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٠م، قبل أن تتمكن القوات العسكرية من ضبط المنطقة واسترجاعها.

وقد أدت هذه الأحداث، الناتجة من عدم القدرة على اقتسام السلطة والثروة بطرق سلمية، إلى رفع **عدد الأقاليم لتبلغ اثني عشر إقليماً** فيدراليا في سنة ١٩٦٧م، تتمتع بصلاحيات واسعة، تمكّنها من تحقيق نوعٍ من الاستقلالية تحت وصاية السلطة المركزية للبلد، والتي يقودها رئيس السلطة التنفيذية، مع وزراء الفيدرالية وبرلمانٍ فيدراليٍّ يتكون من مجلس الشيوخ والنواب، وعدد الأقاليم الفيدرالية بلغ حاليّاً ستةً وثلاثين إقليماً، وتتم إدارة شؤون هذه الأقاليم من قِبل حكومات محلية، إضافة إلى السلطة التشريعية المكوّنة من مجلس النواب في الولاية

نظام الحكم في دولة نيجيريا

تعد نيجيريا جمهورية فيدرالية نظام الحكم فيها رئاسي، وتتكون من ثلاث طبقات حكومية أعلاها الوطنية التي يمثّلها مجلس الأعيان، ومجلس النواب، والسلطة قضائية، وثانيها التقسيمات الإدارية أو الولايات وهي ٣٦ ولاية، وثالثها محلية حيث إن كل ولاية تتكون من عدة حكومات محلية، ومدة الدورة الرئاسية الواحدة ودورة النواب والأعيان هي ٤ سنوات لكل دورة، ويضم

مجلس الوزراء ممثلين من جميع الولايات، ويمثل المجلس الوطني ١٠٩ عضو في مجلس الأعيان و٣٦٠ عضواً في مجلس النواب، ويعتمد عدد مقاعد كل ولاية على عدد سكانها، ويسمح بانتخاب أعضاء المجلس الوطني من نواب وأعيان لدورتين كأقصى حد، أما المجلس القضائي على مستوى الدولة فيتكون من المحكمة العليا التي يعيّن أعضاؤها من قِبل الرئيس بموافقة مجلس الأعيان، إضافة إلى محكمة الاستئناف، والمحكمة الفيدرالية العليا، كما يتكوّن المجلس القضائي على مستوى الولاية من محاكم عليا، ومحاكم شرعية، وأخرى عرفية.

اما الدستور الحالي لنيجيريا هو التعديل الرابع منذ استقلالها، وقد أصبح تحت التنفيذ منذ ٢٩ من شهر أيّار عام ١٩٩٩م، وهو معتمد ومستوحى من الدستور الأمريكي الذي يقوم على تقسيم السلطة بين الجهات الحاكمة ووجود هيئة تشريعية منتخبة وسلطة قضائية مستقلة، ومع كون الدستور ينص على الحرية الشخصية وأن الدولة علمانية، لكنه يسمح للمسلمين باتباع قوانين التشريع الإسلامي .

التطورات السياسية في نيجيريا:

أولاً: مرحلة الحكم العسكري:

شهدت نيجيريا في تاريخها خمسة انقلابات عسكرية، وبعض المحاولات الانقلابية كان آخرها في ديسمبر ١٩٩٧م ضد الرئيس السابق(ساني اباتشا). ويمكن أن نقسّم مرحلة استحواذ العسكر على السلطة وحكمه للبلاد إلى مرحلتين، هما:

المرحلة الأولى: امتدت ما بين سنتي: (١٩٦٦م و ١٩٧٩م)، حيث تم الانقلاب فيها على أول حكومة مدنية للبلاد من قِبل ضباط (الإيبو) بقيادة (ارونسي)، وقد دفع المسلمون في نيجيريا ثمنا باهظا أثناء تلك التطورات السياسية، حيث قُتل العديد من زعمائهم الشماليين، من بينهم الزعيم الحاج أحمد بيللو رئيس وزراء الإقليم الشمالي، وأبو بكر تافوا باعليوه رئيس الحكومة الاتحادية، وأدت تلك الأوضاع السياسية أيضاً إلى تقسيم الإقليم الشمالي إلى ست ولايات عام ١٩٧٦م.

المرحلة الثانية: بدأت – هي الأخرى – في أواخر ديسمبر ١٩٨٣م، من خلال انقلابٍ عسكريّ قاده محمد بخاري، ليضع حداً من جديد لمرحلة الحكم المدني، وتم إسقاط الجمهورية الثانية، واستمرت مرحلة الحكم العسكري الثانية من خلال تعاقب الضباط على السلطة بالانقلابات إلى سنة ١٩٩٩م، وشهدت هذه المرحلة ازدهار الزراعة، والتنقيب عن النفط، وكثرة الاستثمارات، وبخاصة الأجنبية منها، ما جعل من مدينة (لاغوس) (هي العاصمة الاقتصادية حاليّاً) من أبرز العواصم الاقتصادية في القارة الإفريقية وأهمها.

ثانيا: مرحلة الانتقال الديمقراطي:

بدأت هذه المرحلة في عام ١٩٩٩م، أي: عند وصول الرئيس (أوليسغون أوباسانجون) (من اليوربا) إلى السلطة عبر انتخابات تعددية، زرعت الآمال لدى الشعب النيجيري في تحقيق

الاستقرار السياسي والبدء في التنمية الاقتصادية والسياسية، بعد أن كاد البلد يسير إلى الهاوية نتيجة للانقلابات العسكرية المتتالية، كما أن الضغوط الدولية التي مورست على نيجيريا – آنذاك – كان لها الأثر البالغ في الدفع نحو الانتقال الديمقراطي. وقد توجت هذه المرحلة بإصلاحات مهمة، حيث استطاع خلالها الرئيس (أوليسغون أوباسانجون) أن يضع دستوراً جديداً للبلاد، دخل حيز التنفيذ في الحادي والثلاثين من آيار / مايو ١٩٩٩م، قسم هذا الدستور السلطات في البلد إلى: سلطة تنفيذية في يد رئيس الدولة، وسلطة تشريعية، وسلطة قضائية، إضافة إلى الحكومات المحلية الفيدرالية المؤطرة حسب نصوص الدستور، ولعل أبرز النقاشات التي شكلت جدلاً واسعاً – في هذه المرحلة بين المسلمين والمسيحيين – هي: مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية بشكل كامل، خصوصاً في الأقاليم الشمالية ذات الأغلبية المسلمة، وكان ذلك من بين مطالب الشماليين، ولقيت رفضاً من التيارات السياسية الجنوبية ذات الأغلبية المسيحية، وقد أثار ذلك النقاش عدة قضايا، منها: علاقة الدين والدولة في نيجيريا. وكان أيضاً من بين الأولويات التي ركّز عليها الرئيس (أوليسغون أوباسانجون) – عند وصوله إلى السلطة في تلك المرحلة – ضبط المؤسسة العسكرية لتحجيم قدرتها على التدخل في الحياة السياسية، من خلال بعض الإجراءات، التي قام بها في ذلك الوقت، ومنها:

– إحالة مائة وخمسين من كبار الجنرالات إلى التقاعد الإجباري المبكر للحد من قدرتهم على ممارسة القوة بغية التغيير السياسي.

– خفض المخصصات المحددة للمؤسسة العسكرية بنسبة ٤٠%.

– إعادة النظر في وضعية القوات المسلحة الموجودة في الخارج، حيث أصبح ذلك مكلّفاً لميزانية الدولة مبالغ كبيرة.

وبالفعل مكنت هذه الإجراءات – التي اتخذها الرئيس – من إبعاد المؤسسة العسكرية من الحكم، لكن بقيت أمامه العديد من القضايا والتحديات التي لم يتمكن من معالجتها، كالنعرات الطائفية والعرقية والدينية، والتي كانت تتصاعد – آنذاك – يوماً بعد يوم، ما أثّر سلباً في الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلد.

ثالثا:التحديات التي تواجهها الدولة والنظام السياسي.

من أخطر الأزمات التي شهدتها نيجيريا اندلاع الحرب الأهلية، أو ما عُرف بحرب بيافرا سنة ١٩٦٧م، وما تلاها من أزمات، كأزمة (دلتا النيجر) التي انفجرت بصراعٍ حول استغلال الخيرات النفطية التي تختزنها هذه المنطقة، ولم تتوقف أزمات نيجيريا السياسية عند هذا الحد، بل زادت تأجيجاً بتنامي قوة بعض الجماعات الإسلامية كجماعة (بوكوحرام) التي دخلت في مواجهات عنيفة مع السلطة في نيجيريا، وهو ما سنحاول ايضاحه الان:

أولاً: الحرب الأهلية النيجيرية (حرب بيافرا) عام ١٩٦٧م:

تصنف حرب بيافرا، أو ما يعرف باسم: (الحرب الأهلية النيجيرية)، من الأزمات العصيبة التي عرفتها نيجيريا في وقتٍ مبكرٍ من تاريخ الاستقلال عن المستعمر البريطاني في ١٩٦٠م، وشكّلت حرب بيافرا تمهيداً لسلسلة من الأزمات رافقت مسار الدولة في تاريخها السياسي، وقد استمرت هذه الحرب حوالي ثلاث سنوات، من عام: ١٩٦٧م وحتى: ١٩٧٠م، وهو تاريخ سيطرة الحكومة المركزية على الإقليم، وكسر شوكة الانفصاليين الذين اختاروا الأقاليم الجنوب الشرقية (منطقة بيافرا) عاصمة لدولتهم الجديدة، والخاصة بعِرق الإيبو، لكن (جمهورية بيافرا) لم تدم إلا مدة قصيرة، ولم تحظ إلا باعتراف عددٍ قليلٍ من الدول، منها ما هو داخل الجوار الإقليمي – القارة الإفريقية –، ومنها ما هو خارج القارة، وهي: البرتغال، والكيان الصهيوني، وهايتي، والجابون، وكوت ديفوار، وتنزانيا، وزامبيا. وترجع أسباب التمرد المسلح والحرب في منطقة بيافرا إلى عدة عوامل، منها: التعدد العرقي، والاختلاف العقائدي بين القبائل المسلمة من الهوسا/فولا وبعض من اليوربا والإيبو ذات الغالبية المسيحية، حيث أدى هذا التمايز والاختلاف دوراً كبيراً في زعزعة استقرار الدولة النيجيرية، وعمق الفرقة بين أبنائها، إضافة إلى التركة التي ورثها الشعب النيجيري من المستعمر البريطاني الذي ساهم بدوره في تشتيت البلد من منطلق مبادئه الاستعمارية: (فرق تسد) ، وما زاد من حدة الأزمة، والمطالبة بالانفصال وإعلان جمهورية بيافرا، الإجراءات السياسية التي اتبعها قادة الانقلاب الجدد بقيادة: (يعقوب جون)، عندما أصدر مرسوماً في ٢٤ مايو ١٩٦٦م، سعي من خلاله إلى إنهاء النظام الفيدرالي وتوحيد البلاد. أما تداعيات الحرب: فتمثلت في العدد الكبير من الضحايا، والذي قدر بما بين خمسة إلى عشرة ملايين قتيل، وفي تشريد الأسر، الأمر الذي خلف عدداً كبيراً من النازحين واللاجئين، غير أن الملاحظ في تلك المرحلة غياب دور منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي)، ما جعل البعض يرجع ذلك الغياب إلى أسباب عدة، منها: تباين الرؤى والانقسام بين الدول الإفريقية الأعضاء بين مَن يؤيد ويدعم الانفصاليين ومَن يعارض ذلك. **ومن ابرز النتائج التي أعقبت انتهاء أزمة بيافرا:**

١ – رغم انتهاء الحرب بفعل قوة سلاح النظام الفيدرالي العسكري الحاكم آنذاك، الا ان مشاعر الكراهية المتبادلة بين قبائل الشرق وقبائل الشمال، ولم تساهم حتى في إيجاد حلول لمشكلات الدولة الفيدرالية على المستويات الاجتماعية منها والثقافية.

٢ – اثبتت تلك الحرب ان الحل العسكري لحل التوترات الاجتماعية لا ينجح دائما في احتواء وانهاء تلك التوترات فلابد من سياسة واقعية للتعاطي مع الإشكالات الوطنية في سعيٍ لدفع التحديات المحدقة بالبلد.

٣ – ان الاهتمام بالجانب الاقتصادي ومحاولة انعاشه من قبل الحكومة لا سيما في المناطق التي انطلقت منها الحرب (مناطق الإيبو)، اسهم في اعادة سيطرة الدولة على إعادة الأمن

والاستقرار في المنطقة، الأمر الذي مكن البلد من أن تصبح القوة الثانية إفريقيا في إنتاج النفط، والسادسة على المستوى العالمي.

ثانياً: أزمة دلتا النيجر (نيجيريا):

(دلتا نيجيريا) أو (دلتا النيجر): هي أكبر منطقة نفطية في نيجيريا، إذ تنتشر داخل هذه المنطقة التي تقع في جنوب شرق نيجيريا حقول وآبار نفطية، يقدر إنتاجها بنحو ٩٠% من الإنتاج العامّ للبلد، ما جعل هذه الولاية من بين ثلاث ولايات في نيجيريا هي الأكبر من حيث مخزون النفط (هذه الولايات: هي: بيلسا، والأنهار، ودلتا)، ويتميز نفط منطقة (دلتا) بجودته العالية نظراً لخلّوه من الكبريت. وقد عرفت منطقة الدلتا صراعات عنيفة بين الحكومة والسكان المحليين، وبين السكان المحليين والشركات الأجنبية التي تعمل في استخراج البترول في المنطقة، بسبب الفقر والحرمان والهشاشة التي تعانيه المنطقة برغم مواردها الغزيرة من النفط وغيره. ويرجع السبب في ذلك إلى:

– سياسات الحكومة الفيدرالية التي تفتقر إلى عدالة توزيع الثروة بين مناطق الجمهورية الفيدرالية، ومن بينها منطقة دلتا التي عانى سكانها تدني الخدمات بل انعدامها في الغالب.

– مساندة الحكومة، ومشاركة الشركات الأجنبية التي تستخرج النفط في تدمير البيئة، وتهديد صحة السكان في تلك المنطقة.

– مصادرة معيشة السكان من خلال القضاء على الثروة الحيوانية والفلاحة نتيجة حرق تلك الشركات الغاز الطبيعي المصاحب لاستخراج النفط، وأحياناً عن طريق تسريبات النفط، ورمي نفاياتها دون أخذ الاحتياطات الضرورية والمناسبة. كلّ تلك العوامل المتداخلة عجلت بظهور جماعات وحركات مسلحة داخل المنطقة، تبنّت دعوى عدم استفادة سكان المنطقة من عائدات النفط، والتصدي لتلك الممارسات، غير أن الحكومة النيجيرية اتخذت القمع والعنف ضد تلك الجماعات وسيلتها الأنجع، ما أدى إلى تطور سقف مطالب تلك الجماعات، حيث صارت تطالب بالانفصال، ومن أبرز تلك الجماعات: (حركة تحرير منطقة دلتا) (المسلحة) التي برزت في سنة ٢٠٠٤م. وقام الجيش النيجيري في سنة ٢٠٠٩م بمقاتلة مختلف هذه الجماعات، لأنها بدأت تشكّل خطراً على الدولة من خلال سيطرتها على أنابيب البترول مما أثر سلباً في إنتاجه، وبالموازاة مع تدخّل الحكومة عسكريّاً في المنطقة قام الرئيس النيجيري آنذاك (عمر يرودوي) بمطالبة المتمردين بتسليم السلاح مقابل العفو عنهم. وهو ما أدى إنهاء تلك الأزمة، وإلقاء الجماعات لسلاحها.

ثالثاً: صراع جماعة بوكوحرام مع السلطة:

تعدّ (جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد) المعروفة باسم: (بوكوحرام) من بين أبرز الجماعات الإسلامية التي دخلت في صراع مع الحكومة في نيجيريا، ويرجع تاريخ تأسيس هذه الجماعة إلى عام ٢٠٠٢م على يد زعيمها محمد يوسف، وتتشكل غالبية أعضاء جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد (بوكوحرام) من طلبة المدارس التقليدية والمحاضر، وتتخذ من الأقاليم الشمالية في نيجيريا حاضنة لها. وتهدف جماعة بوكوحرام إلى تغيير النظام العلماني في نيجيريا، وتطبيق الشريعة الإسلامية بالسلاح في مناطق الدولة كافة، حتى تلك التي تتوفر على أغلبية مسيحية، وتنتهج الجماعة أسلوب محاربة مؤسسات الدولة حيث تصفها بالكافرة، وترى أنها بُنيت على القوانين والمؤسسات الغربية. وتتمثل مبادئ جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد (بوكوحرام) فيما يأتي:

– تحريم الديمقراطية جملةً وتفصيلاً، واعتبارها كفرا، لأنها تتعارض مع الإسلام– حسب فهمهم–

– اعتقاد الجماعة بأنهم الفرقة الناجية (بسبب إحياء الجهاد).

– تحريم التعليم النظامي في مراحل الدراسة، بدءاً من الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية.

وتتقاطع الجماعة في التوجّه والإيديولوجية نفسها مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتتلقى تبرعات من بعض المسؤولين الحكوميين والسياسيين الذين يستغلون الجماعة لأغراض سياسية. وترتكز هجمات الجماعة في غالب الأحيان في الولايات الشمالية من نيجيريا، كولايات: (بورنو، وسكت، وكانو، وبوشي)، وتستهدف بالأساس ثلاثة عناصر: قوات الأمن، والنصارى، والوشاة بهم. وعلى الرغم من الآراء المتضاربة حول (جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد) يبقى من الواضح أنّ تلك الجماعة لها تأثيرٌ بشكلٍ قوي في نيجيريا، وفي المنطقة كلها.

ثانيا / النموذج البرلماني: جنوب افريقيا وفيها سنتطرق الى المواضيع التالية :

١– جنوب افريقيا– التطور السياسي

٢– التركيبة المجتمعية والنظام السياسي

٣– التحول الديمقراطي وتحديات النظام السياسي

١– جنوب افريقيا– التطور السياسي

جنوب افريقيا نظرة عامة:

تقع دولة جنوب أفريقيا في جنوب القارة الأفريقية، وتبلغ مساحتها ١,٢٢ مليون كيلومتر مربع، تحدها من الشمال ناميبيا وبوتسوانا وزمبابواي، ومن الشرق موزمبيق والمحيط الهندي، ومن الجنوب المحيط الهندي، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ويقع داخل أراضيها مملكتان هما سوازيلاند وليزوتو، وبالنسبة للديانة: أكثر من ٧٩% من السكان مسيحيون (أغلبهم بروتاستانت) والبقية ديانات أخرى، وبلغ عدد سكانها قرابة ٥٥,٦٥٣ مليون نسمة وفقاً للإحصائيات الصادرة

عن مركز الإحصاء لعام ٢٠١٦، وتوجد إحدى عشر لغة رسمية فيها أهمها: الانجليزية، الأفريكانز (لغة مزيج بين الهندية واللغات الأوروبية ويستخدمها ذوي البشرة البيضاء) .

وتعد جنوب إفريقيا من أكبر الدول المنتجة للذهب، والأسبستوس، والفحم الحجري، والنحاس، والحديد، والمنجنيز، والبلاتينيوم، واليورانيوم. كما أن الزراعة تنتج ما يحتاجه السكان، وما تنتجه البلاد من معادن وزراعة يوفر كل الخامات الأولية المطلوبة للصناعة فهي تنتج منتجات صناعية مختلفة مثل: الملابس، والغذاء، والآلات، والبضائع الصناعية الأخرى.

التطور السياسي في جنوب افريقيا :

بدأ أول استيطان أوروبي في جنوب أفريقيا عام ١٦٥٢، حينما هبط(يان فان ريبك) وجماعة من الهولنديين في منطقة كيب تاون بأمرٍ من شركة الهند الشرقية الهولندية، ليؤسّس محطة للسفن التي تدور حول أفريقيا من أوروبا إلى جنوب آسيا أو العكس، وكان هؤلاء الهولنديون هم أول أجداد للمستوطنين الأوروبيين في جنوب القارة. وفي خلال ١٥٠ عامًا من الحكم الهولندي تزايَدَ عدد المهاجرين من هولندا وألمانيا وفرنسا، وامتدت رقعة الأرض التي استوطنوها صوب الشرق والشمال على السواحل، بينما كان الامتداد إلى الداخل محدودا. وفي عام ١٧٩٥ احتلت بريطانيا كيب تاون وأصبحت المنطقة المحيطة بها ابتداءً من ١٨٠٦ جزءًا من الإمبراطورية البريطانية، وفي أوائل القرن التاسع عشر ألغت بريطانيا الرق، ولكن الحكم الإنجليزي وإلغاء الرق لم يَرق للبوير = (الفلاحين) وخاصة لأن البوير كانوا — وما زالوا — يعتقدون أن هناك هوة عميقة مقدَّسة بين سكان أفريقيا وبينهم، بينما كان الإنجليز — في فترة إلغاء الرق — أكثر تحررا من البوير، ونتيجة لهذا الاختلاف أخذ البوير يهاجرون صوب الشمال الشرقي عبر الكارو إلى إقليمَيْ الأورانج والترنسفال، وهناك اصطدموا اصطدامًا عنيفًا بالبانتو الذين أخذوا يشكلون خطرًا على ما اعتقده البوير أرضا خالصة لهم، وهذا الخطر جاء نتيجة عاملين يرجعان في الوقت نفسه إلى مسبب واحد:

العامل الأول: محاولة الزعيم (شكا) — أحد كبار زعماء البانتو — توحيد البانتو بقبائلهم المختلفة تحت زعامته لصد تيار البوير المتزايد.

العامل الثاني: توسع(شكا) بوسيلة الحرب ضد القبائل التي رفضت الانضمام له أدى بهذه القبائل إلى الهجرة في مختلف الاتجاهات في جنوب القارة، وخاصة في الاتجاه المضاد لتقدم البوير ولقد أدى هذا إلى احتكاكات كثيرة بين البوير والبانتو، الامر الذي أدى في النهاية إلى حروب عديدة سميت باسم حروب (الكافير) ، أما أول استيطان إنجليزي كبير فقد حدث حينما وصل خمسة آلاف مهاجر إلى بورت إليزابيث عام ١٨٢٠، بناء على مشروع إنجليزي لتدعيم السيطرة الإنجليزية على القسم الشرقي من إقليم الكاب، واستقرَ الإنجليز في منطقة ألباني حول جراهامز تاون (المنطقة الساحلية بين بورت إليزابيث وأيست لندن)، ثم جاء آخَرون إلى ناتال، وأُعلنت تلك المنطقة مستعمرة إنجليزية عام ١٨٥٦. وهكذا انقسم البيض من حيث الأصل في جنوب القارة إلى مجموعتين رئيسيتين: الإنجليز (٤٠٪ من البيض)، والبوير ومَن انضم إليهم من المهاجرين من القارة) ، وبعد اكتشاف الماس في كمبرلي عام ١٨٧٠، وتوغل النفوذ الإنجليزي إلى الداخل، وسياسة سيسل رودس لاحتلال الأراضي التي عرفت فيما بعد باسم روديسيا ،وكان لا بد البوير والإنجليز أن يصطدموا، وفعلًا وقعت الحرب عام ١٨٩٩، وانتهت بمعاهدة، وبعد ذلك كوَّنت بريطانيا إمبراطورتيها في جنوب القارة باسم(اتحاد جنوب أفريقيا)، الذي أُعلِن له دستور خاص عام ١٩٠٨، وقد ظلت جنوب أفريقيا عضوا في الكومنولث البريطاني حتى عام ١٩٦١، حينما أعلِنت جمهورية منفصلة عن بريطانيا بعد استفتاءٍ صوت فيه البيض فقط، وقد قامت معظم دول العالم بانتقاد سياسة جنوب إفريقيا، ورفضت الأمم المتحدة سياسة(الفصل العنصري)، وقطعت الكثير من دول العالم علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع جنوب إفريقيا. ومنذ ثمانينيات القرن العشرين بدأ بعض البيض يطالبون بمنح السود حق التصويت، وضرورة إلغاء سياسة التفرقة العنصرية. وبعد أن تخلت حكومة جنوب إفريقيا عن سياسة التمييز العنصري، استأنفت معظم الدول علاقاتها التجارية معها، بعد ذلك ألغت الحكومة سنة ١٩٩١م قانونا قسَم السكان على أساس عرقي، ولكن ظلت التقسيمات العنصرية تؤدي دورا في حياة السكان في جنوب إفريقيا. وبموجب الدستور المؤقت، ألغت الحكومة التمييز العنصري عام ١٩٩٣م عن طريق استفتاء عام صوت البيض فيه بالإيجاب طالبين بذلك من الحكومة المضي قدما في تبني ديمقراطية غير عنصرية. وفي العام التالي ألغت الأمم المتحدة كافة القيود التجارية مع جنوب إفريقيا. وفي عام ١٩٩٤م أجريت بجنوب إفريقيا أول انتخابات ديمقراطية اختارت حكومة غير عنصرية وانتهت بذلك مرحلة الفصل العنصري ((الأبارتيد)) على يد الزعيم "نيلسون مانديلا" ، وقادة حزب "المؤتمر الوطني الأفريقي بعد صراع طويل مع القوى المستعمرة ،وقد تمكنت جنوب أفريقيا بعد أقل من ٢٠ عاماً على استقلالها من أن تُصبح واحدة من أهم الأسواق الناشئة في

القارة الأفريقية وفي العالم أجمع، كما تلعب دوراً سياسياً بارزاً على نطاق القارة الأفريقية، كما تولي دول الجوار والدول الأفريقية المحيطة بها في منطقة شبه الصحراء الأفريقية اهتماما خاصاً تم إعداد أول دستور للبلاد في عام ١٩٩٤ بعد نجاح عملية التحول الديمقراطي وانتهاء نظام الحكم العنصري، وتم إقرار ذلك الدستور كأول دستور دائم عام ١٩٩٦، وشمل مجموعة من التعديلات حتى عام ٢٠١٢، وتتمثل السلطات في جنوب أفريقيا في السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في اطار النظام الفيدرالي الذي فيه السلطات المركزية وحكومات الأقاليم التي تتمتع بسلطات قضائية وتنفيذية خاصة بها، وتجري اعتباراً من ٢٠١٨ مجموعة من النقاشات لتعديل الدستور لمنح صلاحيات محددة في موضوع إصلاح الأراضي والاستيلاء على الأراضي دون تعويض. وقد أرست جنوب إفريقيا تقليدا سياسيا داخليا وهو احترام رؤسائها السابقين وليس المقصود هنا نيلسون مانديلا لما له من وضع خاص متميز ومثالي في الكفاح والتضحية من أجل الاستقلال وحصول الأغلبية الإفريقية على حقوقها، ولكن المقصود هو من سبقوه ومن خلفوه من رؤساء جنوب إفريقيا. مثال ذلك الرئيس الأسبق تابو مبيكى والذى أزيح عن الرئاسة لأخطاء قانونية ارتكبها، ولكن ذلك لم يمنعه من أن يتولى مهام إفريقية منها مبعوث الاتحاد الإفريقي للسودان وغيره.

٢- التركيبة المجتمعية والنظام السياسي

اولا / التركيبة المجتمعية : يعد مجتمع جنوب إفريقيا من المجتمعات المعقدة من حيث التركيبة، حيث ينقسم المجتمع إلى عدة خطوط تفصل بين المكونات الاجتماعية، فالتمايز على أُسس: العرق أو الإثنية أو الطبقات أو الدين هي أهم خطوط الانفصال، وينقسم سكان جنوب إفريقيا إلى فئة متقدمة اجتماعيا وتعليميا وثقافيا واقتصاديا، وفى مقدمة هذه الفئة الأقلية البيضاء والتي يبلغ عددها نحو ستة ملايين نسمة، ومعهم شرائح إفريقية ومن أصول هندية تشاركهم نفس الميزات، إلا أن نحو ٦٠% من السكان الأفارقة يعانون من انخفاض مستويات المعيشة والتعليم والرعاية الاجتماعية والصحية، والأوضاع الاقتصادية، وهذا ميراث من فترة حكم الأقلية البيضاء وفي السياق المجتمعي لجنوب إفريقيا هناك اختلاف في المفهوم بين العرق والإثنية، حيث تقسم المجموعات العرقية إلى أربعة أصناف سكانية بحسب تصنيف نظام (الأبارتهيد):

١- (السود) ويُطلق عليهم الأفارقة: وهم السكان الأصليون والقبائل المنتمية تاريخياً إلى هذه المنطقة

٢- الآسيويون: الذين ينحدرون من شعوب جنوب آسيا، وهم غالباً هنود وباكستانيون.

٣- ذوو الأصول الأوروبية: ويصنفون بحسب اللون على أنهم أوروبيون .

٤- الملونون وهم مختلطو النسب، نتجوا من تزاوج بعض الإفريقيين والأوروبيين الأوائل، وتزاوج بعض الآسيويين والأوروبيين، كما أنّ هذا التمايز العرقي قد يحتوي على خطوط تمايز أخرى،

كالاختلافات الثقافية واللغوية الموجودة عند كل فصيل، كما حاول السياسيون فيما بعد بموجب نظام (الأبارتهيد) تغيير بعض من الواقع التركيبي للمجتمع، خصوصاً على مستوى الطبقات الاجتماعية.

ثانيا / النظام السياسي في جنوب افريقيا

عرف التاريخ السياسي لجنوب افريقيا العديد من الدساتير فقد تم تبني أول دستور لجنوب أفريقيا في ٣١ أيار/**مايو ١٩١٠** ، بعد انتهاء الحرب بين البوير والإنكليز، وقد أعلن هذا الدستور قيام اتحاد جمهورية جنوب أفريقيا، التي ضمّت دولتي الأورانج والترانسفال البويريتين، ومقاطعتَي الكيب وناتال التابعتين لبريطانيا كما أدى هذا الدستور إلى حرمان أغلبية الشعب (السود) حريةَ التعبير السياسي، وأطلق عملية قصر وجود الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا على ما يقرب من ٣ بالمئة من أراضي البلد.

أما دستور ١٩٦١ فجسد أيديولوجية (الأبارتايد) فلم يسمح بأي نوع من التمثيل، سواء كان مباشراً أو غير مباشر (من خلال نواب بيض) للسود والهنود في كلا المجلسين التشريعيين اللذين نص عليهما الدستور، وتركزت السلطة الفعلية في يد رئيس الوزراء الذي كان زعيم حزب الأغلبية في المجلس التشريعي الأدنى (مجلس الجمعية)، ويعاونه في ذلك أعضاء مجلس الوزراء (المجلس التنفيذي).

أما دستور ١٩٨٣ ، فقد قدم بعض التنازلات الطفيفة إلى أبناء الجماعتين الهندية والملونة، والتي يمكن إجمال دوافعها في انهيار الهياكل السياسية المنفصلة للملوّنين وتخوف البيض من انضمام الملوّنين والهنود إلى السود. وعلى الرغم من التنازلات فإن دستور ١٩٨٣ لم يمسّ الأبارتايد أو الأسس القانونية الخاصة به، مثل قانون تسجيل السكان لعام ١٩٥٠ . كما استمر الدستور في تجاهل جميع الحقوق السياسية وغير السياسية الخاصة بالأفارقة، ومع ذلك فمن الصعب إغفال كون دستور ١٩٨٣ مؤشراً على ميلاد تيار جديد داخل النخبة الأفريكانية الحاكمة وبداية للتطورات السياسية والدستورية التي شهدتها جنوب أفريقيا، وحافظ الدستور على الشكل الموحد للدولة.

أما دستور ١٩٩٣ المؤقت ، فلقد كتب النهاية الفعلية لنظام (الأبارتايد)، إذ أصبح بموجبه جميع سكان جنوب أفريقيا لأول مرة سواسية لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها من دون تمييز بسبب اختلاف اللون أو العنصر أو الدين أو الجنس، وتمثلت قوة دستور ١٩٩٣ أنه يضع الأطر الدستورية لعملية صنع السلام، وكان يهدف إلى خلق تعايش مشترك بين مكونات المجتمع كافة، وسُمّي بالموقت لأنه لم يكن نتاجاً لعملية ديمقراطية سياسية، بل كان متأثراً،

بدرجة أو بأخرى، بسياسات القوة السياسية ورغباتها، ولم تخرج بنوده عن البنود الرئيسة لاتفاق الفاعلين الرئيسيين، وإن شهدت بعض الإضافات والتعديلات التي أخذت في الاعتبار مطالب بعض القوى والأحزاب السياسية المؤثرة محلياً، وفي مقدمها حزب الحرية (أنكاثا)، وجبهة اليمين الأبيض. وعلى الرغم من أن هذا الدستور قد صدر من أجل المرحلة الانتقالية، فإن جميع الأطراف المشاركة في إعداده أرادت أن يكون أساساً للدستور الدائم للدولة.

في أيار/مايو ١٩٩٦ ، وافقت الجمعية الدستورية على الدستور الدائم لجنوب أفريقيا بأغلبية تزيد على ثلثي أعضائها، (معتمدا على ٣٤ مبدأ من مبادئ دستور ١٩٩٣) بحيث وافق عليه ما يقارب ٨٥ بالمئة من أعضاء الجمعية التأسيسية، واتفق على أن يدخل حيز التنفيذ في أول كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ . وتكوّن دستور ١٩٩٦ من ديباجة و ٢٤٣ مادة مقسمة على ١٤ فصلاً، وهو بمنزلة شهادة ميلاد لأمة جنوب أفريقيا ووفق المبادئ التالية :

المبدأ الاول : نصت م١ من دستور جنوب افريقيا على إقامة دولة واحدة ذات سيادة ومواطنة عامة، ونظام حكم ديمقراطي يلتزم بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء والبشر من الأجناس كافة. وتنص م٣ على أن الدستور يدعم المساواة والوحدة الوطنية. ونادت م٦ بالفصل بين السلطات الثلاث في البلد مع وجود رقابة وتوازن يضمنان تحقيق مبادئ المساءلة والحساب والمسؤولية. أما م٨ فنصّت على ضرورة وجود حكم نيابي قائم على تعدد الأحزاب والانتخابات، ونصت م١٦ على وجود ثلاثة مستويات للحكم، هي: المستوى الوطني؛ مستوى المقاطعات؛ والمستوى المحلي .

المبدأ الثاني: البرلمان نص الدستور على أن البرلمان يتكون من مجلسين، الجمعية الوطنية وتتكون من ٤٠٠ عضو يُنتخبون بنظام التمثيل النسبي، ويُنتخب النصف بقائمة على المستوى الوطني، والنصف الآخر

بقوائم على مستوى المقاطعات. ومجلس الشيوخ، الذي يتكون من تسعين عضواً وعشرة شيوخ من كل مقاطعة، وتختارهم السلطات التشريعية في كل مقاطعة طبقاً للتأييد النسبي للأحزاب في المقاطعة .

المبدأ الثالث: الحكومة نص الدستور على تشكيل حكومة وحدة وطنية تتكوَّن من الرئيس ونوابه واربعة وعشرين وزيرا بحيث يضمن الحزب الذي يحصل على عشرين مقعداً فأكثر في البرلمان الحصول على حصة من المناصب الوزارية، في حين أن الحزب الذي يحصل على ثمانين مقعداً يحق له اختيار نائب رئيس الجمهورية .

المبدأ الرابع: المقاطعات : لكل مقاطعة عدد أعضاء يتراوح بين ٣٠ و ١٠٠ عضو، تبعاً لعدد سكانها، ويُنتخبون طبقاً لنظام التمثيل النسبي، أما المجلس التنفيذي للمقاطعة فيتكون من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء، وتنتخب السلطة التشريعية في المقاطعة رئيس وزرائها، ويجب أن

يحصل الحزب على١٠ بالمئة على الأقل من مقاعد السلطة التشريعية في المقاطعة حتى يتمثل بعضو في المجلس التنفيذي. وتُتخذ القرارت بالتوافق في الرأي، وتقوم السلطات التشريعية في المقاطعات بصنع القوانين في مقاطعاتها، ويمكنها أيضاً إقرار دستور المقاطعة إذا وافق عليه ثلثا أعضائها على ألّا يتعارض مع دستور البلاد.

المبدأ الخامس هي التمثيل النسبي في المؤسسات السياسية: لقد أكد الدستور على مبدأ التمثيل النسبي في المؤسسات السياسية في البلد بمستوياتها الثلاثة فالمادة ٨٨ /أ نصت على أن مجلس الوزراء يتكون من الرئيس والنواب التنفيذيين للرئيس وما لا يزيد على ٢٧ وزيرا يعينهم الرئيس بمقتضى الدستور، كما حرص الدستور على تنظيم السلطات الثلاث الرئيسة في الدولة هي:

أما السلطة التشريعية فتعَدّ بمثابة المحرك الأساسي لعمل النظام السياسي وفقاً للدستور، وتتكوَّن من مجلسين، **هما الجمعية الوطنية والمجلس الوطني للمقاطعات.** وتتكون الجمعية الوطنية من عدد من الأعضاء لا يقل عن ٣٥٠ عضواً ولا يزيد على ٤٠٠ عضو، ويُختارون بناءً على نِسَب التصويت التي يحصل عليها كل حزب في الانتخابات العامة، بينما يتكون المجلس الوطني للولايات من تسعين عضواً، بحيث تُمثَّل كل ولاية بعشرة أعضاء.

ويستمر البرلمان في تأدية مهماته لمدة خمس سنوات، هي مدة الولاية البرلمانية حسب الدستور وأنيط بالبرلمان، بموجب الدستور، عدد من الاختصاصات والمهمات، أبرزها: تعديل الدستور؛ إصدار التشريعات والقوانين الوطنية؛ الرقابة على أعمال الحكومة، فضلاً عن كونها مسؤولة عن تعيين رئيس الدولة في جنوب أفريقيا كما يحق للجمعية الوطنية تفويض بعض من سلطاتها التشريعية – ما عدا سلطة تعديل الدستور– لأي هيئة تشريعية في أي مستوى من مستويات الحكم الثلاثة كما حدد الدستور الاختصاصات التشريعية للمجلس الوطني للمقاطعات، فأعطى حق اقتراح القوانين للمجلس ولجانه فقط. كما يحق لرئيس الجمهورية التدخل لإصدار التشريعات الاستثنائية، وذلك للحفاظ على الأمن الوطني للدولة. ولا توجد سلطة مقيدة للبرلمان الوطني في جنوب أفريقيا غير دستور الدولة

أما السلطة التنفيذية في جنوب أفريقيا فتتكوّن من رئيس الدولة ومجلس الوزراء. ورئيس الدولة

تختاره الجمعية الوطنية من بين أعضائها، على أن يفقد عضويته في البرلمان بمجرد توليه الرئاسة **لمدة خمس سنوات** قابلة للتجديد لولاية رئاسية أخرى، ولديه عدد من الاختصاصات والصلاحيات التنفيذية المحدَّدة بموجب نصوص دستور الدولة، ومنها التوقيع على مشروعات القوانين، وله الحق في إحالتها على المحكمة الدستورية العليا للبتّ في مدى دستوريتها، وغيرها، بينما يتألف مجلس الوزراء من رئيس الدولة، كرئيس لمجلس الوزراء، ونائب الرئيس، فضلاً عن الوزراء ويضم مجلس الوزراء ٢٤ حقيبة وزارية، ويتم اختيار أعضائه من خلال رئيس الدولة.

وتولى منصب رئيس الدولة في جنوب أفريقيا ثلاثة رؤساء منذ انهيار النظام العنصري وبداية عملية التحول السياسي في عام ١٩٩٤ ، الأول هو نيلسون مانديلا في عام ١٩٩٤

تمثل السلطة القضائية الركن الثالث للحكومة الوطنية الجنوب أفريقية، وهي سلطة مستقلة وحيادية بحكم نصوص الدستور الوطني للدولة وموادّه، وتتكون من المحكمة الدستورية ومحكمة الاستئناف والمحاكم العليا.

٣- التحول الديمقراطي وتحديات النظام السياسي:

سلف الحديث أن التحول السياسي في العديد من الحالات الأفريقية اتخذ صورة انتقال السلطة من أنظمة سلطوية (مدنية أو عسكرية) غير منتخبة إلى أنظمة مدنية منتخبة على نحو ما تشهد خبرة العديد من الانظمة الافريقية كنيجيريا والسودان وغيرهما .

أن طبيعة التحول في جنوب أفريقيا تفردت بملمح خاص يميزها عن تلك نماذج التي شهدتها بلدان افريقية اخرى ، هو تراث الممارسة الديمقراطية للجماعة البيضاء في جنوب أفريقيا على النمط الليبرالي الغربي ، والممارسة الديمقراطية المحكومة لجماعتي الملونين والهنود بمقتضى الدستور فالممارسة الديمقراطية لم تكن غائبة كلية عن مجتمع جنوب أفريقيا ولكنها كانت مقصورة على فئة بعينها وعلى حساب فئات أخرى (السود أساسا) الأمر الذي جعل تجربة جنوب إفريقيا تجمع في جنباتها ملامح نموذج تصفية الاستعمار ، والانتقال إلى الديمقراطية .

اسباب التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب إفريقيا :

ميزت الدراسات التي تناولت موضع التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا بين مجموعتين من الأسباب هما الداخلية والأسباب الخارجية ، وسوف يتم التمييز بين المجموعتين من الأسباب ، مع بيان الأسباب الفاعلة في هذا الصدد وهي :

اولا / الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا : يمكن إجمال أهم الأسباب الداخلية للتحول في جمهورية جنوب أفريقيا في :

١- فشل الصيغ البديلة التي طرحها النظام العنصري لحكم الأغلبية .

شهد تاريخ جنوب أفريقيا عدة محاولات من جانب الجماعة البيضاء للهيمنة على السلطة والحيلولة دون وصول السود إلي سدة الحكم في إطار دولة موحدة لجنوب أفريقيا ، وقد اتخذت تلك المحاولات عدة صيغ وأشكال منذ وصول المستوطنين الأوربيين إلي البلاد وهيمنتهم على مقاليد الأمور في مناطق عديدة من الإقليم منذ القرن السابع عشر ، وهي الصيغ والأشكال التي ترسخت عبر عدة قوانين مع قيام اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩١٠ كان من أبرزها قانون الأراضي لعام ١٩١٣ الذي سلب الأفارقة نحو ٨٧ % من الأراضي التي كانوا يقطنونها وقانون المناطق الحضرية لعام ١٩٢٣ الذي حظر على الأفارقة الوجود في مناطق بعينها وحدد مناطق إقامتهم على نحو أسفر عن ظهور أحياء فقيرة ومكتظة بالسود وقانون الحواجز العرقية لعام

١٩٢٦ الذي حظر على الأفارقة العمل في مهن معينة أو تعلم مهارات محددة وغيرها من القوانين ، ويشير الواقع إلى أن تلك الصيغ المختلفة قد أخفقت في تحقيق الاستقرار السياسي بدلالة شواهد أساسية أبرزها تصاعد حدة المواجهات بين النظام العنصري والقوى الوطنية المناوئة له والتي اتخذت أشكالا متفاوتة الحدة (مظاهرات ، أضرابات ، مقاطعة اقتصادية ، مقاطعة الانتخابات في الكيانات التي أنشأها النظام لتمثيل السود ، مقاطعة المدارس ، عدم دفع الضرائب ، العمليات المسلحة ضد مصالح البيض في كل من بريتوريا وجوهانسبرج .

٢- تصاعد الثقل الديموغرافي والاقتصادي للسود .

شهدت جنوب أفريقيا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين تناميا في الاختلال الديموغرافي بشكل كثيف بين الجماعة البيضاء والسود لصالح الآخرين ، الأمر الذي واكبه تزايد هجرة السود من البانتوستانات* إلى المناطق الحضرية ، في ذات الوقت رفض الكثيرون من السود فكرة النقل الجبري إلى البانتوستانات ، رغم كافة الوعود التي قدمتها الحكومة العنصرية بمزيد من الحكم المحلي والإقليمي وإنشاء برلمان للسود إلى جانب البرلمانات الثلاث

٣- قوة المجتمع المدني في جمهورية جنوب أفريقيا وتعدد روافده.

زخرت ساحة جنوب أفريقيا بالعديد من التنظيمات والاتحادات الأهلية التي لا تخضع بصورة مباشرة أو رسمية لسلطات النظام العنصري ، فكانت هناك إلى جانب النقابات العمالية ، تنظيمات نسائية وطلابية ودينية مستقلة ، أو تابعة للحركات الوطنية على اختلاف مذاهبها وأعراقها ،الأمر الذي وفر قاعدة وارضية ملائمة للتجنيد السياسي ، والحفاظ على قوة الضغط في مواجهة النظام العنصري ، وأتاح كذلك القدرة على إحلال تنظيمات بديلة وفي ذات الوقت موالية لتنظيمات الكفاح الوطني .

٤- التقارب المصلحي والواقعي بين القوى الرئيسة الفاعلة في جنوب أفريقيا .

شهد مجتمع جنوب أفريقيا منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين تغيرات هيكلية في تركيبة التحالفات الاقتصادية والسياسية في المجتمع فعلى صعيد الجماعة البيضاء ظهرت طبقة كبار الرأسماليين الافريكانرز التي تشابكت مصالحها مع كبار الرأسماليين متحدثي الإنجليزية حيث تمكنا معا من أقامه قاعدة تصنيعية حديثة في مجتمع جنوب أفريقيا ، وقد تلاقت مصالح ورغبات كبار الرأسماليين في الجماعة البيضاء مع رغبات القاعدة العريضة من القوى العاملة السوداء التي عانت في تلك الآونة من البطالة التي تزايدت معدلاتها لتصل في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي إلى ٢٥% وبالتالي مطالبتهم بفتح أسواق العمل أمامهم وإلغاء نظام حجز الوظائف ، ومطالبتهم بتحسين أوضاعهم المعيشية والتعليمية للوفاء بمتطلبات الصناعات الحديثة من العمالة الماهرة

ثانيا/ الأسباب النابعة من البيئة الخارجية : شهد النظام الدولي منذ نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات تحولات جوهرية ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع الدولية، ويمكن تقسيم الأسباب الخارجية إلى نوعين هما:

أ. الأسباب الدولية

شهدت مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين تصاعد حدة المطالبة الدولية بفرض عقوبات شاملة ضد جمهورية جنوب أفريقيا، ونجح مجلس الأمن عام ١٩٨٥ في إجازة قرار فرض عقوبات بشكل طوعي ضد جنوب أفريقيا ، وإن أخفقت مساعي توقيع عقوبات شاملة وإجبارية عليها بسبب استخدام القوى الغربية دائمة العضوية في مجلس الأمن حق الفيتو ، وعلى الرغم من ذلك فإن ذلك الاتجاه في المنظمة الدولية كان له انعكاساته على مواقف المؤسسات التمويلية الدولية وحركة الاستثمار في جنوب أفريقيا حيث تزايد إحجام هذه المؤسسات عن تمويل مشروعات جنوب أفريقيا وشهدت الأخيرة حركة نزوح عكسي لرؤوس الأموال والاستثمارات ،كما شهدت مرحلة الثمانينيات كذلك الاعتراف الدولي– بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية – بأن المؤتمر الوطني الأفريقي هو المؤهل للتفاوض مع النظام العنصري للتوصل إلى تسوية للصراع ، وإذا كانت العوامل سالفة البيان في مجملها تصب في صالح القوى الوطنية في جنوب أفريقيا فيما يتصل بمسار التحول الديمقراطي ، فإن البيئة الدولية قد حملت من المتغيرات كذلك، ما مثل عوامل دفع باتجاه التحول الديمقراطي.

ب. الأسباب الإقليمية

تتعلق الأسباب الإقليمية بطبيعة نظرة الدول الأفريقية للصراع في جمهورية جنوب أفريقيا ، فعلى الرغم من إدانة جميع الدول الأفريقية الممارسات العنصرية لجمهورية جنوب أفريقيا فإن النظرة الغالبة للصراع كانت ترى أنه صراع داخلي الأمر الذي دفع البعض إلى المطالبة بفتح قنوات حوار مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا ، خاصة مع تصاعد حدة المواجهة بين النظام العنصري ودول جواره الداعمة للنضال الوطني على نحو كبد تلك الدول أعباء اقتصادية بالغة ، ودفع ببعض هذه النظم إلى توقيع اتفاقات سلام مع النظام العنصري (موزمبيق ١٩٨٤ ، أنجولا ١٩٨٩) ، استهدفت تضييق الخناق على الكفاح المسلح للمؤتمر الوطني الأفريقي، وقد أدت تلك الأعباء بدول المواجهة إلى الامتناع عن دعم الكفاح المسلح ضد جنوب أفريقيا عبر أراضيها ،ولم تخل التطورات على هذا الصعيد من تأثيرات سلبية على النظام العنصري في جنوب أفريقيا تمثلت في التسليم باستقلال ناميبيا الذي أدى تسليم النظام بانتهاء العنصرية في ناميبيا التي كان يعتبرها جزءاً لا يتجزأ من أراضي جنوب أفريقيا وبالتالي طرح التساؤل عن أسباب الاستمرار في تكريس ذلك الوضع في جنوب أفريقيا.

مراحل التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا : مرت عملية التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا بعدة مراحل يمكن إيجازها في أربع مراحل أساسية:

أولاً- مرحلة استكشاف النوايا والإعداد للمفاوضات

تؤرخ الدراسات لهذه المرحلة بمنتصف الثمانينيات من القرن العشرين باعتبارها الإرهاصات الأولية للتحول الديمقراطي حيث شهدت هذه المرحلة وتحت ضغط الأسباب الداخلية سالفة الذكر إقدام النظام العنصري على طرح عدة مبادرات جوهرها قبول الحزب الوطني بضرورة إيجاد نموذج دستوري قابل للتفاوض يقوم على أساس " أمه واحدة " داخل جنوب أفريقيا غير المجزأة ، الأمر الذي يعني في جانب منه تخلي النظام عن المفهوم العنصري كمحدد دستوري للبلاد ، وإن ظل متمسكاً بضرورة مراعاة " حقوق الجماعات " و " الاقليات " في إطار دولة جنوب أفريقيا الموحدة.

ثانياً – مرحلة المباحثات الثنائية وبناء الثقة

تمثل هذه المرحلة امتداداً للمرحلة السابقة وتتقاطع معها زمنياً ، حيث عقدت لقاءات ومباحثات ثنائية بين ممثلي حكومة جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي استهدفت في مجملها الاتفاق على إجراءات معالجة بعض القضايا الشائكة في العلاقة بين الطرفين وتمثلت أهم تلك القضايا في الإفراج عن المعتقلين السياسيين واللاجئين في دول الجوار والخارج وعودتهم إلى البلاد الأمر الذي كان مثار خلاف بين الحكومة والمؤتمر الوطني سواء فيما يتعلق بإعادة المعتقلين واللاجئين أو في مستقبلهم كمواطنين في البلاد وتكاليف عودتهم من الخارج.

ثالثاً – مرحلة التفاوض على آليات المرحلة الانتقالية

تبدأ هذه المرحلة رسمياً بمفاوضات " كوديسا " الأولى في ديسمبر ١٩٩١ وقد شهدت هذه المفاوضات التي شارك فيها ١٩ حزباً يمثلون مختلف التوجهات السياسية والأصول الاجتماعية في جنوب أفريقيا ، خلافات حادة بشأن الآليات الواجب اتباعها خلال المرحلة الانتقالية بل وحول سبل الوصول إلى تلك المرحلة الانتقالية أي حول الإجراءات اللازمة لضمان بلوغ هذه المرحلة الانتقالية ، ورغم تعدد القوى والرؤى السياسية بشأن الآليات إلا أن رؤية كل من الحزب الوطني الحاكم من ناحية في مواجهة رؤية المؤتمر الوطني الأفريقي من الناحية الأخرى كان لهما الأثر البالغ في صياغة آليات ومؤسسات المرحلة الانتقالية ، وإن لم ينف أهمية رؤى وتصورات الجماعات والقوى السياسية الأخرى اليمينية (الافريكانر من اليمين الأبيض – وحزب الحرية انكاثا) واليسارية كالحزب الشيوعي وجماعات الوعي الأسود ، التي مثلت الأطر الحدية لرؤى كل من الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الأفريقي.

فرؤية المؤتمر الوطني الأفريقي لآليات المرحلة الانتقالية تأثرت بالتغيرات التي طرأت على التصور الاستراتيجي لقادة المؤتمر ، فقد آمن قادة المؤتمر الوطني لأمد طويل بأنه لا سبيل إلى أحداث التحول إلا من خلال القضاء التام على النظام العنصري باعتباره شكل من أشكال الاستعمار أي ان جوهر هذه الرؤية يقوم على عدم اعتراف المؤتمر الوطني بشرعية النظام العنصري القائم ومؤسساته ، وبالتالي عدم مشروعية إشراف هذه المؤسسات على مباشرة آليات المرحلة الانتقالية وإقرارها ، **اما رؤية الحزب الوطني** للتحول وآلياته فانطلقت من فكرة التحول المحكوم من أعلى ، التي تقوم على مبادرة النظام الحاكم بإدخال تغييرات سياسية محددة ومحكومة من خلاله ودفع الخصوم إلى الاقتناع بعدم جدوى السعي لإسقاط النظام أو إجباره على الانتحار السياسي والاختفاء كلية من الساحة ، وإقناع تلك القوى المعارضة بالعمل من خلال الحدود المفروضة من جانب النظام الحاكم. على نحو يسفر في غايته النهائية عن إضفاء الشرعية على النظام القائم باعتباره هو المسئول عن النظام " الديمقراطي الوليد " ، **اما رؤية الأحزاب السياسية الأخرى** تجاه التحول وآلياته فقد انقسمت إلى رؤيتين أساسيتين الأولى تأخذ بالانتخابات وتشكيل جمعية وطنية، ومثلتها قوى التحرر الوطني بالأساس ، والثانية ترى ضرورة إجراء مباحثات متعددة الأحزاب تمثل فيها كافة القوى السياسية قبل الحديث عن الانتخابات وهو ما مثله موقف اليمين الأبيض وحزب الحرية انكاثا

رابعا: مرحلة وضع الدستور المؤقت والملامح العامة له

أدى الاتفاق الذي تم التوصل إليه عبر تفاهم مشترك بين الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الأفريقي في فبراير ١٩٩٣ ، بشأن الملامح الأساسية لدستور البلاد إلى سرعة التوصل إلى صيغة نهائية من خلال المفاوضات متعددة ، والأحزاب لم تخرج في جوهرها عن البنود الرئيسية لاتفاق الفاعلين الرئيسيين وإن شهدت بعض الإضافات والتعديلات التي أخذت في الاعتبار مطالب بعض القوى والأحزاب السياسية المؤثرة محلياً وفي مقدمتها حزب الحرية " انكاثا " ، وجبهة اليمين الأبيض

تحديات التجربة الديمقراطية ومستقبل النظام السياسي

رغم نجاح عملية التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا ، وانتقال التجربة الديمقراطية من مرحلة التحول إلي مرحلة الترسيخ والتدعيم منذ عام ١٩٩٩ وإجراء الانتخابات بصورة دورية ومنظمة ، الا ان الواقع يشير إلى أن مستقبل تلك التجربة سوف يرتبط بقدرة النظام الجديد على مواجهة مجموعة متنوعة من التحديات تتعلق في مجملها بالواقع الاقتصادي الاجتماعي في البلاد وطبيعة قدرات النظام وإمكاناته ، ويمكن إيجاز أهم هذه التحديات فيما يلي:

أولاً : الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الثروة

حيث تشير البيانات إلى استمرار واقع التفاوت في الدخول ومستويات المعيشة بين فئات المجتمع وتدني مستوي معيشة الأفارقة السود بدرجة كبيرة مقارنة بغيرهم من الجماعات لاسيما البيض ، مع تركز الثروة في يد الجماعة البيضاء وتمثل قضية ملكية الأرض واحدة من أخطر محاور الصراع السياسي في جنوب أفريقيا التي تلقي بظلالها (من خلال كيفية التعامل معها) على مستقبل التجربة الديمقراطية حيث يطالب السود باستعادة أراضيهم التي انتزعت منهم في الحقبة العنصرية وإعادة توزيعها دون تعويض أو مقابل باعتبار أن البيض حينما حصلوا عليها لم يدفعوا ثمنا مقابل الحصول عليها ، وتواجه الحكومة الجديدة مشكلة اخرى هي الإسكان، حيث أن أكثر من خمس السود ما زالوا يعيشون في الأكواخ وأكثر من نصف مساكن السود غير مزودة بالكهرباء والماء رغم ما حققته حكومة المؤتمر الوطني من إنجازات في هذا المجال الا ان ما زال أمامها الكثير لتحقيقه. كما تواجه الحكومة مشكلة كبيرة أخرى هي مشكلة البطالة فعلى الرغم من أن جنوب أفريقيا تعتبر بلداً غنياً وذات اقتصاد هو الأقوى على صعيد القارة الأفريقية ، بل وأقوى من اقتصاد معظم دول عالم الجنوب، فإن البطالة فيها تقدر حالياً بما لا يقل عن ٤٠% من القوى العاملة وهو امر خطير.

ثانيا : ارتفاع معدلات العنف والجريمة

يمكن اعتبار ارتفاع معدلات العنف والجريمة في جنوب أفريقيا أحد الآثار الجانبية لعملية التحول أو أحد ملامح الأمراض الاجتماعية والتفاوتات الاقتصادية القائمة في مجتمع جنوب أفريقيا ألا أن ارتفاع معدلات العنف والجريمة تمثل بذاتها تحديا للتجربة الديمقراطية من خلال انعكاساتها على قدرات النظام وإمكاناته بفعل تأثير هذا العنف على أبعاد أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية في ظل علاقة تساندية دائرية بين هذه الأبعاد، وتصاعد حدة العنف في البلاد قد أثر سلبا على القدرات الاقتصادية للنظام من خلال اتجاهين أساسيين هما هجرة العديد من الكفاءات والعقول من البلاد وهروب بعض الاستثمارات من الداخل من ناحية وأحجام وضعف تدفق الاستثمارات الخارجية إلى البلاد من ناحية أخرى الأمر الذي يزيد بدورة من حدة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية ، ويزيد من الضغوط الدافعة نحو سياسات إصلاحية تدخليه من جانب الدولة على حساب الصيغة الليبرالية الرأسمالية ، واليوم توصف جنوب افريقيا بأنها إحدى البلدان ذات أعلى معدلات الجريمة في العالم ففي عام ١٩٩٦ قدر المعدل السنوي لعدد القتلى بنحو ٥٥ قتيلاً لكل مائة ألف نسمة وهي نسبة عالية بالمقارنة مع دول اخرى فضلا عن ذلك هناك مؤشرات عن **ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة** في جنوب افريقيا اذ يفيد تقرير صادر في أوائل عام ١٩٩٨ عن مركز موارد المعلومات للشرطة الأفريقية أن هناك نحو ١٩٢ نقابة إجرامية منظمة تضم وتقترف سلسلة من العمليات بدءاً من السطو على البنوك والمنازل ، مروراً بتهريب

الأسلحة والجواهر والمعادن الثمينة والسيارات جيئة وذهاباً بين دول المنطقة ، وانتهاء بغسيل الأموال وتجارة المخدرات.

ثالثا : قضية الفساد

تشير البيانات واستطلاعات الرأي إلى تزايد شعور الجماعات على اختلافها في جنوب أفريقيا ، بانتشار الفساد في ظل التحول السياسي الجديد اذ اشارت إحدى الدراسات إلى أنه في عام ١٩٩٨ أعرب ٢٥% من المبحوثين عن اعتقادهم أن الحكومة الجديدة لا تقل فسادا عن سابقتها العنصرية ، وأعرب ٤١% من المبحوثين عن اعتقادهم أن الحكومة الجديدة أكثر فسادا ،الأكثر من ذلك أن ٥٦% من المبحوثين أعربوا عن اهتمام المسئولين الحكوميين بمصالحهم الشخصية ، وأعرب ٥٠% من المبحوثين في دراسة أخرى أجريت عام ١٩٩٧ م عن اعتقادهم أن معظم المسئولين الحكوميين فاسدون، وتلقي قضية الفساد بظلالها علي مستقبل النظام السياسي من زاويتين أساسيتين أولهما ما تؤدي إليه من هدر للقدرات وإضاعة للمصالح العامة لحساب مصالح شخصية ، أما الزاوية الثانية والأهم فهي أثر الفساد علي شرعية النظام الحاكم والمسئولين وأثر ذلك على التزام الأفراد والمواطنين وانصياعهم لقرارات النظام وسياساته .

رابعا/ مشكلة مرض الإيدز

إن مرض الإيدز ينتشر في القارة الأفريقية على نحو لا مثيل له في أنحاء العالم الأخرى ، حيث يقدر أن نحو ٨٣% من الإصابات بمرض الإيدز تحدث في القارة الأفريقية ،وتشير التقديرات إلى وجود نحو ١٥٠٠ إصابة جديدة يومياً الأمر الذي يعني إصابة نحو ٥٤٠ ألف شخص سنوياً بهذا لمرض الفتاك ، وفي خطابه بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الإيدز في كانون الأول ١٩٩٤ اعترف رئيس جمهورية أفريقيا ، نيلسون مانديلا بوجود نحو ثلاثة ملايين شخص مصابين بالإيدز في جنوب أفريقيا وحدها وهو امر يهدد مستقبل البلاد بأكمله .

*وهي مناطق في جنوب أفريقيا التي يشكل بها السود الأغلبية السُكانية في كل من جنوب أفريقيا وجنوب غرب أفريقيا (ناميبيا الآن) واسم بانتوستان هو من بانتو أي الأشخاص الذين يتحدثون لغات البانتو و ستان معناها أرض باللغة الفارسية وبلغات إيرانية أُخرى.

النموذج شبه الرئاسي :تنزانيا

– التطور السياسي

– سمات النظام السياسي التنزاني

– التجربة التنموية والتحديات التي يواجهها النظام السياسي

التطور السياسي في تنزانيا

نبذة عن تنزانيا

جمهوريّة تنزانيا الاتحاديّة هي إحدى الدول الإفريقيّة التي تُطل على المحيط الهندي، وتقع جمهورية تنزانيا الاتحاديّة في الشرق من وسط القارّة الإفريقيّة، وتحديداً ما بين أوغندا وكينيا من الشمال، وجمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة وبوروندي ورواندا من الغرب، وملاوي وموزامبيق وزامبيا من الجنوب، أمّا إلى الشرق من تنزانيا فهناك المحيط الهندي الذي تطل عليه هذه الدولة.

مساحة الدولة تقدّر تقريباً بحوالي المليون كيلو متراً مربعاً.

أصل التسمية اشتق اسم تنزانيا من دمج الاسمين: تنجانيقا وزنجبار اللتين توحدتا في عام ١٩٦٤ لتشكيل جمهورية تنجانيقا وزنجبار الاتحادية والتي تم تغيير اسمها في وقت لاحق إلى جمهورية تنزانيا المتحدة، وخضعت تنجانيقا لاستعمار ألماني فيما كانت زنجبار مستعمرة بريطانية وتمت صياغة دستورها في المؤتمر الدستوري في لندن بعد مفاوضات بين القوى الاستعمارية والحزبين السياسيين الرئيسيين. وأصبح أول رئيس لها "جوليوس نيريري والذي تبنَّى نظامًا اشتراكيًّا أساسه "يوجوما" وهي كلمة سواحلية تعني الاعتماد على النفس والتعاون التقليدي الإفريقي، وقد أثار الاتحاد بينهما جدلًا بين سكان زنجبار، لكنه كان مقبولًا لدى حكومة "نيريري" وحكومة زنجبار الثورية بفضل أهدافهما السياسية المشتركة الذي كان يمثِّل المجموعات الآسيوية والعرب، والحزب

هناك لغتان رسميتان في تنزانيا الأولى هي اللّغة السواحيليّة أمّا الثانية فهي اللغة الإنجليزيّة.

التنوع العرقي تعرف تنزانيا تنوعا عرقيا، مثل باقي دول المحيط الإقليمي، حيث تضم ما يقارب ١٢٥ مجموعة عرقية، موزعة بين مدنها الساحلية والقارية، منها عناصر عربية وأخرى إفريقية ، ومن أشهر المجموعات العرقية في تنزانيا نجد: ماساي، بانتو (العنصر المكون لغالبية السكان التنزانيين)، سوكوما (أكثر من ٣ ملايين)، تشاغا، هيا، نياموزي (كلّ مجموعة منها تضمّ أكثر من مليون فرد)، وهناك العرقيات الأجنبية المستوطنة في البلد: كالمجموعات العربية، الباكستانية، الهندية، والأوروبية ، وهذا التعدّد الديني والعِرقي لم يؤثّر سلباً على الاستقرار السياسي في تنزانيا على عكس الدول المجاورة التي لا تزال تعاني حروباً أهلية.

يُقدّر عدد سكان تنزانيا بـ ٥٧.٧٧١.٤٣٠ نسمة، حسب تقديرات الأمم المتحدة في أكتوبر ٢٠١٧م ويعيش حوالي ٩٠% من سكان تنزانيا في المناطق الريفية، بينما يقطن حوالي ١٠% من السكان في المناطق الحضرية .

الديانات :تبلغ نسبة المسلمين في تنزانيا ما يقارب ٦٠%، في حين تصل نسبة المسيحيين إلى ٣٠%، إضافةً إلى الديانات الأخرى (مثل: الهندوسية، والبوذية) بنسبة ٤% من السكان التنزانيين ، والأمر المميّز لدولة تنزانيا الاتحادية هو حرية المعتقد، والمساواة في الحقوق والواجبات بين كلّ العرقيات، لضمان الاستقرار السياسي، فهنالك حظرٌ تجاه الجماعات الدينية الراغبة في تشكيل أحزاب سياسية، ورفضٌ لتبنّيها للشعارات الدينية أو العِرقية، وهذا مما يكفل لكلّ مجموعةٍ عرقية ودينية خصوصياتها وأهدافها دون إقصاء أو تهميش المجموعات الأخرى.

التاريخ السياسي لتنزانيا

وصل الإغريق القدامى إلى تلك الشواطئ وبدأت تنزانيا بالظهور عندما دخلها الإسلام في القرن الثامن، وأول من حمل لواءه هناك سبعة إخوة قدموا من شبه الجزيرة العربية وأسسوا سبعة مراكز تجارية ودلت الدراسات الأثرية على وجود مدن عربية تعود إلى القرن العاشر منتشرة على الشواطئ وفي ١٤٩٩م توقف فاسكو دي غاما في زنجبار بينما كان في طريقه إلى الهند يتمون الماء والغذاء وخلال القرنين اللاحقين أشرف البرتغاليون على عدد من المدن التجارية الواقعة على شواطئ إفريقيا الشرقية ولم يتغلغلوا إلى داخل المناطق.

حكمت زنجبار طيلة القرن التاسع عشر سلطنة عربية قوية استطاعت السيطرة على تجارة العاج والعبيد على طول الشواطئ الشرقية من إفريقيا، ثم بدأت الدول الأوروبية تعمل على تقسيم إفريقيا في ما بينها فاستولت بريطانيا على زنجبار وجعلتها محمية وأبقت على السلطان العربي ونصبته رئيساً للحكومة المحلية في حين كانت تنجانيقا من حصة ألمانيا . وكان هذا التقسيم وترسيخه بناء على معاهدة زنجبار ١٨٩٠ وبعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وضعت تنجانيقا تحت وصاية عصبة الأمم التي عهدت إلى بريطانيا في إدارتها. وفي ١٩٤٦ أصبحت تحت وصاية الأمم المتحدة وإدارة بريطانيا وعقب الحرب العالمية الثانية بدأ سكان زنجبار وتنجانيقا

يطالبون بزيادة نسبة تمثيلهم السياسي وبالاستقلال. ونالت تنجانيقا الاستقلال عام ١٩٦١ ورأسها جوليوس نيريري وفي ١٩٦٣ نالت زنجبار الاستقلال تحت نظام السلطنة ثم بعد شهر واحد أسقطت السلطنة في زنجبار وأقيمت الجمهورية. وبعد سنة أي في آذار ١٩٦٤ تتحد البلدان زنجبار وتنجانيقا في بلدة واحدة هي جمهورية تنجانيقا وزنجبار المتحدة وانتخب جوليوس نيريري رئيساً لها وعبيد كرولي رئيس زنجبار نائباً للرئيس واتخذت في ما بعد اسم تنزانيا.

في ١٩٦٥ أعيد انتخاب نيريري من جديد وظل يحتفظ برئاسة الجمهورية عبر الانتخابات والتي يخوضها الحزب الحاكم الوحيد في كل من تنجانيقا وزنجبار(هو حزب اتحاد تنجانيقا الإفريقي والحزب الأفرور شيرازي) وقد عمل نيريري على تطبيق نوعاً من الاشتراكية في البلاد ودخلت تنزانيا في اتحاد ثلاثي (اتحاد دول شرقي إفريقيا) في ١٩٦٧ غير أنه حل في ١٩٧٧ بعد تأزم في العلاقات مع أوغندا، وفي نفس العام تم دمج الحزب الحاكم في الحزب الأفرو شيرازي في زنجبار، وشكلا حزباً جديداً سمياه حزب تنزانيا الثوري وصدر دستور جديد. وفي تاريخ هذه الدولة هناك مد وجزر بين استقرار ومشكلات سياسية وتنموية ففي ثمانينيات القرن العشرين تدنى الإنتاج الزراعي والصناعي وانعدم المخزون الاحتياطي فنمت السوق السوداء فأغلق الرئيس جميع الحدود واستنفر وسائل المراقبة وفي كانون الثاني ١٩٨٣ حصل انقلاب فاشل، وفي ٣١ تشرين الثاني ١٩٨٥ انتخب رئيساً جديدا لتنزانيا وأعيد انتخابه في ١٩٩٠ وفي نفس العام حل المجلس النيابي، وفي ١٩٩٢ صدر قانون يسمح بتعدد الأحزاب العلمانية ويمنع الأحزاب الدينية.

ثانيا: سمات النظام السياسي في تنزانيا

ارتبط تاريخ تشكّل الدولة الإفريقية– عموماً– بالحقبة الاستعمارية التي تعرضت لها دول القارة الإفريقية مما استلزم تشكيل حركات تحررية لمناهضة المستعمر وتحقيق الاستقلال، وهذا ما جعل قادة التحرير يستكملون عملية البناء السياسي عبر قيادتهم للدولة وفَرْض منطقهم في الحكم، وهذه النقطة تشترك فيها كل دول القارة دون استثناء بوصفها مستعمرات أوروبية

وفي جمهورية تنزانيا فيعدّ الرئيس (جوليوس نيريري) المهندس الأول لتنزانيا الحديثة، حيث عمَدَ إلى تأسيس جمعية تنجانيقا الاتحاد الوطني الإفريقي عام ١٩٥٥، وحوّلها إلى حزب سياسي يتجاوز الولاءات العِرقية، إلا أنّه لعب على وتر المشاعر القومية والوحدة الوطنية لتعبئة الجماهير ،مما ساهم في فوز مرشّحيه في الانتخابات البرلمانية– في إطار الحكم الذاتي لتنجانيقا أثناء الاحتلال البريطاني– واستمر ذلك إلى غاية تحقيق الاستقلال لتنجانيقا في ١٩٦١ .

وتنزانيا– كباقي دول القارة– مرّ نظامها السياسي بمرحلتين أساسيتين :

أولاً: مرحلة الأحادية الحزبية

بعد إعلان الاستقلال السياسي لتنزانيا عام ١٩٦١، وتولّي نيريري السلطة رئيسا للجمهورية، تم إعلان الأحادية الحزبية بحكم القانون عام ١٩٦٢، وتم تعديل الدستور من قِبل البرلمان، كما تم

الإبقاء على نظام الانتخابات برغم وجود حزب واحد في السلطة، مع ضرورة كسب النائب للدعم الشعبي قبل وصوله للبرلمان وبعد اتحاد تنجانيقا وزنجبار، في ١٩٦٤، أصبح دستور الاولى (تنجانيقا) هو الدستور المؤقت لتنزانيا الاتحادية– واستمر حتى دستور ١٩٧٧– ومن أبرز سمات هذا التطور: إنشاء حكومتين، واثنين من الأحزاب السياسية واحد في زنجبار والآخر في تنجانيقا.

اعتمد النظام السياسي في عهد الحزب الواحد سياسة اقتصادية اشتراكية، قائمة على مبدأ(يوجوما) اي الاعتماد على الذات ، وتتمحور حول محاولة القضاء على التهميش والإجحاف الاقتصادي، وتحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثروة وتكافؤ الفرص بما يضمن حسن العلاقات فيما بين المجموعات العِرقية وفي هذه الفترة تحديداً مثلما كانت سيطرة الدولة على السياسة والإعلام، كانت هنالك أيضاً سيطرة مطلقة للدولة على الاقتصاد والذي انعكس فيما بعد بالسلب على الاقتصاد التنزاني وما يميّز تلك الفترة، من حيث علاقة المجموعات الدينية والعرقية فيما بينها، علاقة **السلام والتسامح**، فبالرغم من محاولة الرئيس المسيحي (نيريري) إضعاف قوة المسلمين العددية فإنه في الوقت نفسه وضع نموذجاً تعليمياً استحسنته المجموعات المسلمة والمسيحية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساهم التناوب على السلطة بين المسلمين والمسيحيين في توفير بيئة ملائمة للاندماج الاجتماعي، بالرغم من التضييق الذي طال الممارسات التعليمية للمسلمين في بعض الاحيان .

ثانياً: مرحلة التعددية السياسية

في عام ١٩٩٥ تبنّت تنزانيا التعددية السياسية، وفتحت المجال لتشكيل الأحزاب السياسية وابدت (حوالي ١٤ حزباً)، رغبة في الانفتاح السياسي وتبني التعددية، لكن خصوصية الوضع في تنزانيا، وإفريقيا عموماً، من حيث البنى التقليدية السياسية والاقتصادية، ساهم في استمرار نظام سياسي يهيمن عليه «حزب واحد» مع وجود معارضة ضعيفة ومجزأة، ولذلك ظهرت تعددية حزبية وسياسية شكلية فقط، على اعتبار أنّ هناك حزب فاز بمختلف الانتخابات منذ اعتماد نظام التعددية. فأصبحت الاستحقاقات الرئاسية تُجرى من خلال المنافسة بين مرشحي الأحزاب، ووفق نفس نظام الفترة الأحادية «نظام الفائز الأول»، أما على المستوى التشريعي فإنّ المنافسة على المستوى الوطني والمحلي، في إقليم زنجبار، أصبحت تتم وفق نمط النظام الانتخابي المختلط المعروف بالنظام المختلط المرتبط، الذي خضع للتعديل عدة مرّات حول عدد المقاعد ونِسب تمثيل المرأة .

سلطات النظام السياسي التنزاني

١– **الهيئة التشريعيّة** : تتكون الهيئة التشريعية،(البرلمان) في جمهورية تنزانيا، من مجلسٍ واحد، هو المجلس الوطني، الذي يتألف من ٣٩٣ مقعداً منهم ٢٦٤ عضواً يجري انتخابهم في

اقتراع شعبي مباشر وفترة خدمتهم خمس سنوات، ويُخصص ١١٣ مقعد (بالتعيين) ، من إجمالي مقاعد المجلس، وتخصص خمسة مقاعد لأعضاء من مجلس نواب إقليم زنجبار، وعشرة أعضاء يُعينهم رئيس الجمهورية، ومقعد واحد يشغله النائب العام ومدة العضوية خمس سنوات.

يضطلع المجلس الوطني بسن القوانين التي تُطبق في جميع أرجاء جمهورية تنزانيا المتحدة، التي تُطبق في البر الرئيسي من البلاد فقط. اما اقليم زنجبار فله مجلسٌ خاص به، هو مجلس النواب، الذي يُعِد القوانين الخاصة بالإقليم ويضم مجلس النواب في إقليم زنجبار، ٨٢ عضواً، ومدة خدمتهم خمس سنوات ويشمل مجلس نواب زنجبار كل الامور غير المتعلقة بالاتحاد ويوجد حاليا ٧٦ عضو في مجلس النواب في زنجبار، منهم ٥٠ عضو ينتخبهم الشعب، ١٠ أعضاء يعينهم الرئيس، ٥ أعضاء بحكم مناصبهم، ونائب عام يعينه الرئيس ورفعت الحكومة في مايو ٢٠٠٢ عدد المقاعد المخصصة للنساء من ١٠ إلى ١٥ وبإمكان مجلس النواب في زنجبار نظريا ان يسن القوانين في زنجبار بدون موافقة حكومة الاتحاد ما دامت هذه القوانين لا تتعلق بأمور الاتحاد

٢- **الهيئة التنفيذية** : يتم انتخاب الرئيس وأعضاء المجلس الوطني بواسطة تصويت شعبي مباشر لفترة ٥ سنوات قابلة للتجديد، ويعين الرئيس رئيسا للوزراء والذي يعمل كقائد للدولة في المجلس الوطني ويختار الرئيس وزرائه من بين أعضاء المجلس الشعبي، كما يخوله الدستور أن يرشح ١٠ أعضاء برلمان غير منتخبين لمناصب وزارية ،وميزة تنزانيا انها دولة حزب واحد مهيمن، ليس للأحزاب المعارضة في الدولة أي فرصه في الوصول إلى السلطة، ولكن مع ذلك فأن الأحوال السياسية هناك سلمية وتتيح حرية العمل السياسي لجميع القوى السياسية وبشتى توجهاتها الفكرية .

٣- **الهيئة القضائيّة : وتضم :-**

أ. المحاكم العليا (الرئيسة): أعلى سلطة قضائية في تنزانيا هي محكمة استئناف جمهورية تنزانيا المتحدة، والتي تتكون من رئيس المحكمة و١٤ قاضياً وهناك محكمة جمهورية تنزانيا المتحدة العليا (البر الرئيسي فقط)، التي تتكون من قاض رئيسي يعاونه ٣٠ قاضياً موزعون على المحاكم التجارية وهناك محاكم ملكية الأراضي، والمحاكم العمالية إضافة إلى محكمة زنجبار العليا، وتتشكل من رئيس المحكمة، وعدد ١٠ من القضاة

ب. يُعين الرئيس قضاة محكمة الاستئناف والمحكمة العليا، بعد التشاور مع لجنة الخدمة القضائية لتنزانيا، وهي هيئة قضائية تتكون من قضاة الصف الأول وعضوين يعينهم رئيس الجمهورية. ومدة عضوية القضاة إلزامية حتى بلوغهم سن التقاعد، عند ٦٠ سنة، قابلة للتمديد. أما قضاة المحكمة العليا في زنجبار، فيعينهم رئيس الجمهورية بعد التشاور مع لجنة الخدمة القضائية في زنجبار، ويجوز للقضاة العمل حتى التقاعد الإلزامي عند بلوغهم سن ٦٥ عاما.

ج. المحاكم الفرعية (الدنيا أو الجزئية): تتمثل في محاكم صلح، وقضاة محاكم لشؤون الأسر المسلمة، ومحاكم مقاطعات، ومحاكم ابتدائية .

التجربة التنموية والتحديات التي يواجهها النظام السياسي

اولا/ مؤشرات التنمية في تنزانيا

شهدت القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة صعود العديد من دولها اقتصاديا، ومنها دولة تنزانيا التي ما فتئت أن تحقق أرقاما اقتصادية مهمة مكنتها من احتلال أولى المراتب إفريقيا على مستوى النمو الاقتصادي بفضل نجاح تجربتها في هذا المجال والتي يمكن متابعتها وفق الآتي :

- **التنمية في المجال الاقتصادي**

تعتبر تنزانيا من الاقتصادات سريعة النمو في إفريقيا، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد هذا البلد الإفريقي زيادة في النمو الاقتصادي خلال السنوات المقبلة بالتعاون مع القطاع الخاص، ويعتمد النمو الاقتصادي لتنزانيا كثيرًا على القطاع الخاص، حيث تساهم الشركات الخاصة بقوة في تعزيز اقتصاد البلاد عبر إقامة الاستثمارات، ودفع الضرائب وتوفير فرص العمل للمواطنين ، وتشير التقارير الاقتصادية أنّ تنزانيا من بين الدول المستقرة اقتصاديا إذ سيحافظ اقتصادها خلال السنوات القادمة على نفس مستوى النمو المقدر بنحو ٧%، بحسب توقعات البنك الدولي، ويعرف اقتصادها طفرة نوعية على جميع المستويات، ولا سيما من خلال تحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية الاستثمارات الأجنبية.

تعتمد تنزانيا في إنعاش اقتصادها بالدرجة الأولى على قطاعات المعادن والزراعة والسياحة ،فقد شهدت البلاد في السنوات الأخيرة، زيادة كبيرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي ظلت هي وقيمتها الاستثمارية في ازدياد، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ١٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ١.٨ مليار دولار في العام ٢٠١٣، وهذا يشير إلى ثقة المستثمرين الأجانب في الآفاق الاقتصادية للبلاد، وشهد قطاع الصناعة نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة في هذا البلد، وبحسب معطيات المكتب الوطني للإحصاء في تنزانيا، فإنّ قطاع الخدمات يشكل ٤١ % من الناتج القومي الإجمالي، وقطاع الزراعة ٢٩ %، وقطاع السياحة ١٠% وقطاع المعادن ٤%، وقطاع التصنيع ٦% ، وفّر النظام التنزاني عدد من الامتيازات للمستثمرين في مختلف القطاعات ، وتتيح التشريعات الاستثمارية التنزانية كثير من الإعفاءات الضريبية، التي من شأنها جذب المستثمرين اذ يتمتع المستثمر في تنزانيا بإعفاء من ضريبة الشركات لمدة ١٠ سنوات، بالإضافة إلى إعفاء من ضريبة القيمة المضافة على المواد الخام المستخدمة في التصنيع، ومن بين المزايا والحوافر الاستثمارية الأخرى، يأتي الإعفاء من الرسوم

الجمركية على المواد الخام ومواد البناء والتشييد وساعد الاستقرار السياسي في البلاد على هذا النشاط الاقتصادي المتواصل .

- التنمية في المجال السياسي

فقد اتخذ النظام السياسي في تنزانيا لا سيما من استلام الرئيس التنزاني(جون بومبي ماغوفولي) السلطة سلسة من الاجراءات الحكومية تركزت على مكافحة الفساد واتخاذ عدة خطوات باتجاه تفعيل التنمية بكل جوابها ابرزها :

- اتخذ مجموعة من القرارات الهامة على المستوى الوزاري، حيث قلص عدد وزراء حكومته من ٣٠ إلى ١٩ وزيرا فقط، وطالب بالكشف عن أرصدة وحسابات كافة الوزراء في البنوك، مهددا بإقالة أي وزير يرفض الكشف عن حساباته البنكية .

- أوقف كافة سفريات المسئولين بالدولة إلى الخارج دون الحصول على ترخيص مباشر منه، لأن أغلب عمل الوزراء داخلي، بينما السفراء يجب أن يهتموا بالخارج، رافضا أيضا سفر المسئولين في طائرات الدرجة الأولى .

- اتفق مع البرلمان على دعم حركته الإصلاحية عن طريق اصدار تشريعات وقوانين ابرزها تقليص نفقات حفل افتتاح البرلمان الجديد من ١٠٠ ألف دولار إلى ٧ آلاف دولار فقط، واستغل هذه المبالغ الفائضة في استكمال التجهيزات والمعدات الناقصة في المستشفى الرئيسي بالدولة .

- جمع كافة سيارات المسئولين التابعة للدولة من نوع الدفع الرباعي وطرحها للبيع في مزاد علني، وأبدلهم بسيارات أخرى، كما أمر بفصل أكثر من ٩٩٠٠ موظف مدني بعد أن كشفت عملية تحقق وتدقيق أجريت في أنحاء البلاد عن وجود آلاف الموظفين بشهادات مدرسية وجامعية مزورة .

- حارب الفساد المالي أيضا، حيث ألغى الاحتفالات الرسمية بعيد الجمهورية حفاظا على موارد الدولة المالية، ووجه الأموال المرصودة لتلك الاحتفالات إلى محاربة وباء الكوليرا، ودعا الشعب في ذلك اليوم إلى حملات نظافة في البلاد شارك فيها شخصيا .

- عمل منذ اليوم الأول لتقلّده منصب الرئيس على إقالة عدد كبير من المسئولين البارزين على رأسهم رئيس جهاز مكافحة الفساد، ورئيس مصلحة الضرائب، وأحد المسئولين بالسكة الحديد، ورئيس هيئة الموانئ، ضمن حملة موسعة لمكافحة الفساد.

- الاندماج الاجتماعي وتعزيز التنمية

فقد عملت الحكومة التنزانية على تدعيم التنمية باتباع استراتيجيات بلوغ الاندماج الاجتماعي عن طريق تعزيز سيادة السلام وروح التسامح بين كلّ مكونات وطوائف المجتمع من خلال

التنشئة الاجتماعية القائمة على احترام الآخر وحسن الظن به، وعبر توظيف الأسرة، الجماعة الإثنيّة، المدرسة، المراكز الدينية، لتحقيق ذلك، فاستيعاب الاختلاف لبلوغ الاندماج الاجتماعي يتطلب إثراء التفاعل الثقافي والحضاري دون الوصول إلى مرحلة التفكّك الاجتماعي، وإلا سيكون المجتمع أمام اندماجٍ عكسي إضافةً إلى تضمين التنوع الثقافي كمادة دراسية في المناهج التربوية، ودسترة التعدد، **ومن أهمّ الاستراتيجيات التي اعتمدتها القيادات السياسية في تنزانيا لتحقيق الاندماج الاجتماعي ما يلي :**

١- التداول على السلطة ودورية الانتخابات:

أنّ تنزانيا الاتحادية سارت على نهجٍ سياسيٍّ مميز، عبر التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات، كما يتضح بقاء الرؤساء في السلطة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرّة واحدة فقط، مثلما نصّ عليها دستور ١٩٧٧، إلى جانب تناوب الرؤساء والنواب المسلمين والمسيحيين على الرئاسة والنيابة في تنزانيا لذلك يمكن القول ان سياسة التسامح الديني التي تبنّتها الجماعات والحكومة ساهمت في تغييب عنصر الصراع، وتدعيم اللُّحمة بين جميع أفراد الدولة ومن ثم يمكن القول أنّ احترام القيادات السياسية في تنزانيا للدستور أعطى خصوصية مميزة للدولة التنزانية في شرق إفريقيا.

٣- الوحدة الوطنية في إطار التنوع بدلاً من مبدأ القبلية أو العِرقية:

من بين الاستراتيجيات التي تبنّتها الدولة التنزانية الحديثة: خلق الشعور القومي بوحدة الانتماء بالرغم من التعدّد العِرقي الذي يفوق ١٠٠ عِرقية، فالهندسة المجتمعية لتنزانيا كانت نموذجاً ناجحاً وكخطوة أولية نحو تحقيق هذا الهدف تمّ تجنب تعبئة العِرقيات والقبائل، أو تهميش مجموعة دون الأخرى، وهذه الوحدة الوطنية قد كرّسها الدستور التنزاني عبر إقراره المساواة بين جميع النّاس في التمتع بالحقوق، وحظر التمييز على أساس: العِرق، اللون، الجنس، اللغة، الدّين، الثروة، النَّسب، الرأي السياسي وغيره من الآراء، والأصل القومي أو الاجتماعي كما أنّ مما يُحسب لتنزانيا- بوصفها نموذجاً ناجحاً من حيث الاستقرار السياسي- هو طبيعة الثقافة السياسية لدى المجتمع التنزاني، التي لا تجعل للانتماء العرقي أو القبَلي دور في تحديد الهوية السياسية أو الانتماء الحزبي، إلى جانب عدم اهتمام التنزانيين بالخلفيات العِرقية والدينية لمختلف زعماء الأحزاب، وفي الإطار نفسه فإن الانتماء العِرقي لا يشكل مجالاً للضغط السياسي من قِبل الأحزاب أو المرشحين لتعبئة العِرقيات وحشد التأييد .

٣- استغلال وفرة الأراضي الزراعية :

وجدت تنزانيا الاتحادية بعد الاستقلال نفسها أمام مجموعة من التحديات التنموية التي أنهكت عاتقها، مما استلزم تنمية هذا البلد الإفريقي الفقير لضمان استقراره، وقد ساهمت الوفرة الواسعة

في الأراضي الزراعية بتنزانيا في توفير الجوّ المناسب للسلام العِرقي، ومنه الاندماج الاجتماعي، فهذه الثروة جعلت القبائل والعرقيات التنزانية المختلفة في غنى عن التنافس فيما بينها، ومن ناحية أخرى لم يتسبب عامل الوفرة في تقسيم المجموعات العِرقية إلى مناطق غنية بالأراضي وأخرى فقيرة، وهو ما أدى إلى المساواة في الحصول على الموارد، وتسهيل سُبل العيش المشترك وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن بداية بناء الدولة في تنزانيا ارتبط بشكلٍ وثيق ببناء الأمة، عبر توظيف مجموعة من السياسات الاقتصادية؛ لتحقيق الاندماج بين كلّ المجموعات العِرقية التي تسكن إقليمها

٤- استغلال المناهج التعليمية :

أدت المدارس- بمختلف مراحلها- دَوْراً مهمّاً في التنشئة الاجتماعية، حيث عملت السياسات التعليمية الموحّدة على ترسيخ فكرة الاندماج الاجتماعي واحترام الآخر، ضمن العيش في إطار الوحدة من خلال التنوع، حيث تمّ النظر إلى التعليم بوصفه نشاطاً اجتماعيّاً يساهم في تطوير الذات الفردية، ويجعل الفرد يفكر ويعمل، ومن ثَم يُنتج المعرفة ولا يستهلك فقط، وهذا عبر بناء فردٍ يفكّر بمنطق المصلحة العامّة لا الخاصّة، وعلى هذا، وُظّفت البرامج التعليمية لخدمة المصلحة والوحدة الوطنية ، وفي هذا الصدد سخّرت الدولة التنزانية اثنتين من الوزارات لترويج استخدامها وتعميمه، وهما وزارة التعليم، ووزارة تنمية المجتمع والثقافة الوطنية، اهتمت الأولى بتدريس اللغة السواحلية على جميع المستويات، أما الثانية فقد اهتمت بتنمية اللغة السواحلية، وتوسيع نطاق استخدامها.

ثانيا / التحديات التي يواجهها النظام السياسي : على الرغم من هذا الانسجام الذي بلغته تنزانيا، فإنّ البلاد لا تزال أمام تحديات عدة للمحافظة على استقرارها الداخلي، ويمكن إجمالها فيما يأتي :

أولاً: على المستوى الاقتصادي :الاقتصاد الوطني التنزاني من بين الاقتصاديات الأسرع نموّاً في منطقة شرق إفريقيا ووسطها، حيث بلغ نسبة ٧.١% في ٢٠١٥ ، بفعل الأداء الفعلي والمميز لقطاعَي الاتصالات والتعدين الا ان ضعف القطاع الزراعي بسبب تقلبات المناخ، والأساليب التقليدية، إضافة إلى الاعتماد على التعدين كمجالٍ للتصدير بشكلٍ أساسي، يجعل الاقتصاد التنزاني عرضةً للاختلالات أمام تغيّرات الأسعار، وفي مقابل ذلك لا تزال تنزانيا تعاني الفقر وارتفاع معدلات البطالة، مما جعلها تحتل المراتب الأخيرة (١٥١-١٥٢) في تقارير التنمية الإنسانية وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعامَيْن (٢٠١٠ – ٢٠١٤م) وهذا ما يتطلب إعادة مراجعة وهيكلة الاقتصاد التنزاني حتى لا يشكّل ذلك تحديّاً سلبيّاً للدولة التنزانية مستقبلاً .

ثانيا: على المستوى السياسي: لا تزال تنزانيا تعاني من غياب ثقافة سياسية تنافسية بين الأحزاب السياسية بالرغم من انتقالها نحو التعددية الحزبية، حيث لا يزال الحزب الثوري يقود

الدولة في ظل غياب معارضة فعالة ، فضلا عن افتقار تنزانيا للموارد المالية، وسيطرة السمات الشخصية وأصحاب النفوذ على الوصول للقيادة الحزبية، بهدف الحفاظ على الوضع الراهن ورفض التغيير، دون نسيان عامل الافتقار إلى المطالب الشعبية بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، خاصّةً في المناطق الريفية، نتيجة انعدام الاتصال الشعبي بالأحزاب السياسية ، وبالعودة إلى مجمل الأحداث التي شهدتها البلاد بعد انتخابات ٢٠١٥، والتي اتسمت بالعنف في إقليم زنجبار، حيث أُصيب ما يقارب ١٠٠ شخص من أعضاء (الجبهة المدنية المتحدة)، حسب تقرير منظمة العفو الدولية، على إثر الاحتجاجات بعد إلغاء نتائج الانتخابات، وفي الإطار نفسه قام الرئيس بحظر جميع التجمعات إلى ٢٠٢٠ ردّاً على الدعوة التي أطلقتها أحزاب المعارضة تحت شعار «بوكونا» (التحالف ضدّ الدكتاتورية في تنزانيا) ، وهذا ما يعكس فشل النظام السياسي في احتواء المعارضة، والاكتفاء بالعنف ، وفي سياق الحديث عن التعديلات الدستورية في تنزانيا، فقد طالبت عدة هيئات بضرورة تعديل الدستور، ففي عام ٢٠١٥م قامت الجمعية التأسيسية، التي تضمّ ٦٢٩ مندوباً من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، باقتراح التعديلات الدستورية كان من بين هذه الاقتراحات اعتماد نظام حكومي وفق ثلاثة مستويات: (حكومة البر الرئيسي، حكومة زنجبار، وحكومة الاتحاد)، بعدما كان قائماً على حكمٍ شبه ذاتي لزنجبار وحكومة الاتحاد، لكن بفعل هيمنة الحزب الحاكم من حيث العدد، ونظراً لاتفاق كلٍّ من (الجبهة المدنية المتحدة) و (حزب الديمقراطية والتنمية)، تمّ العدول عن هذا القرار لأنّ الحزب الحاكم يعتقد ان مثل هذه القرارات تهدّد وحدة تنزانيا، لكن هذا الاقتراح كان من شأنه أن يساهم في إعطاء إقليم زنجبار الاستقلالية من حيث الحكم، وكذا توسيع الحريات الدينية بالنسبة للمسلمين، سواء على مستوى البرامج التعليمية أو في الحكم وفق الشريعة، كما أنه قد يمهّد نحو تحقيق هدف الانفصال، وتشكيل دولة دينية في زنجبار ومن هذا المنطلق، فإنّ تنزانيا بحاجةٍ إلى إعادة ترتيب أوضاعها السياسية، ومنح المعارضة الحرية القانونية في ممارسة نشاطاتها.

ثالثاً: على المستوى الإقليمي: تشهد معظم دول شرق إفريقيا انعداماً للأمن والاستقرار الداخلي، فباستثناء تنزانيا تصنف جل دول المنطقة في خانة الدول الهشّة؛ حسب تقارير منظمة التّعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكن استمرار الوضع الإقليمي المتوتر من شأنه أن يضرّ باستقرار تنزانيا، فتداعيات الصراعات في المنطقة تداعيات عابرة للحدود الوطنية، كالإتجار بالأسلحة، الهجرة غير الشرعية، وفرار الجماعات الإرهابية من دول المصدر، مما يستلزم من تنزانيا أخذ احتياطاتها الأمنية، بالتنسيق مع الدول المجاورة على كلّ المستويات لمجابهة التهديدات الغير متماثلة، والحفاظ على الاندماج الاجتماعي .